جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كـــلية العلوم الاجتماعية والإنســـانية

قسم العلوم الإنسانية– شـــعبة التاريخ

إصلاحات محمّد علي باشا في مصر بين الرفض والقبول (1805– 1848م)

مذكرة التخرج لنيل شهادة الـماسـتـر

تخصص تاريخ الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي

إعداد الطالبتين:

- عائشة فقير
- عقيلة عتو

إشراف الأستاذة:

– أم الخيرعثماني

السنة الجامعية: 2016م – 2017م

شكر وتقدير

اللّهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ولك الشكر يا ربّ على كلّ ما أنعمت علينا من قوة وصبر في إنجاز هذا العمل .

بداية نحمد الله تبارك وتعالى ونشكره على كرمه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان والتقدير والمحبّة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل .

نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذة عثماني أم الخير من خلال متابعتنا لعملنا هذا .

كما نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذين حماتيت وقبّال على كل ما قدّاماه لنا من نصائح وتوجيهات و إلى زملائنا وعمال المكتبة وكلّ من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد .

إهداء

إلى.... أمي الغالية

إلي.... روح أبي الطاهرة

إلى..... رفيقة دربي و أختي عائشة

وفي الأخير أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير للذين حملوا شعلة العلم والعرفان

وكل من علمني حرفا فلهم مني كلّ الاحترام ...أساتذتي الكرام .

عقيلة

إهداء

إلى.... أمي وأبي حفظهما الله

إلى.... من شاركتني في إنجاز هذا العمل عقيلة .

إلى.... كلّ هؤلاء أقف وقفة امتنان وشكر وعرفان .

عائشة

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
ج	جزء
ب ط	بدون طبعة
تح	تحقيق
تع	تعريب
تق	تقديم
إش	إشراف
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري

نظرا للموقع الجغرافي الذي تتّميز به مصر والذي يتوسط القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا، أوربا)، جعلها محلّ أنظار الدول الأوربية وفي مقدّمتها فرنسا التي شنّت حملتها سنة 1798 م بقيادة نابليون بونابرت وذلك يعود لِماَ شهدته مصر خلال تلك الفترة من تدهور سياسي كبير في جميع الميادين، وكان لهذه الحملة العديد من الآثار القريبة والبعيدة المدى، وهي تعتبر أوّل احتكاك أوربي بالمنطقة وهذا ما تولّد عنه بروز شخصية محمّد علي باشا، الذي استطاع بذكائه وحكمته كسب ثقة العلماء والمشايِّخ الذين لعبوا دوراً كبيراً في تنصيبه واليّا على مصر.

انتهج محمد علي سياسة داخلية ،تمثّلت في إرساء نهضة واسعة شملت مختلف مجالات الحياة عسكريا وإداريا و اقتصاديا و ثقافيا، من أجل تحديث مصر وجعلها تلحق بركب الحضارة والمدنية والتقدّم الذي تخلّفت عنه خلال الحكم العثماني، وتعتبر هذه التغيرات والتحولات بمثابة صحوة في تاريخ مصر والتي أحسن محمّد علي التخطيط والتنفيذ لها؛ مما جعل مصر دولة قوية، تنافس الدول الأوربية وتحقّق ما لم تحققه أي دولة عربية، وهذه الإصلاحات كانت محلّ إعجاب وفي نفس الوقت واجهت انتقادات خارجية، كانت عقبة في تجسيد مشروعه النهضوي. ولذلك عنوان بحثنا هو إصلاحات محمّد علي باشا في مصر بين الرفض والقبول (1805-1848).

1/دوافع اختيارنا للموضوع:

الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ المشرق العربي في الفترة الحديثة وقراءة بعض ما كتب حول تلك الفترة ؛لكنّ الرغبة الشخصية توفّرت لها أسّس علمية جعلتها تترسّخ أكثر لتناول شخصية محمّد علي باشا والدور الفعّال الذي أبرزه في تجسيد إصلاحاته الداخلية في كافة الميادين، حاولنا أن نبسط في شخصية هذا الرائد وحتّى يتسنّى للجميع التعرف عليه وعلى سياسته التنموية ،إضافة إلى إبراز مختلف المواقف حول هذه الإصلاحات.

2/الإشكالية: ما مضمون إصلاحات محمّد علي باشا ؟ وكيف كانت ردود الفعل اتجاهها داخليا و خارجيا ؟

بالإضافة إلى تساؤلات فرعية تتّمثل في مايلي:

- ما هي ظروف وصوله إلى الحكم ؟
- ما هي أبرز الصعوبات التي واجهته ؟وكيف تصدى لها؟
- إلى أي مدى نجح في تجسيد مشروعه النهضوي ؟وهل شملت إصلاحاته كلّ الميادين ؟
- لماذا أثير الجدل حول سياسته التنموية ؟وهل لهذا الجدل مايبررّه ؟

3 /المنهج المتبع: وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي السردي ،حيث قمنا بدراسة مختلف الأحداث دراسة تاريخية، معتمدين في ذلك على التسلسل الزمني ثمّ، سردنا تلك الأحداث بمختلف حيثياتها ومراحلها ،كما وظّفنا المنهج التحليلي، حتّى نتّمكن من فهم مختلف المعلومات التي تخدم موضوعنا وإدراجها في المكان المناسب .

4/ خّطة البحث: ولمعالجة هذا الموضوع بطريقة أكثر تفصيلا وتوضيحا، قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وملاحق توضيحية.

خصّصنا الفصل الأول لنشأة محمّد علي وبداية ظهوره، وحاولنا التّعرف فيه على ظروف وصوله إلى الحكم والصعوبات التي واجهته ،وكيف تغلّب عليها .أمّا الفصل الثاني فتناولنا السياسة التنموية التي قام بها محمّد علي باشا في مختلف المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية بطريقة تفصيلية .

أمّا الفصل الثالث فتطّرقنا فيه إلى مختلف ردود الفعل إزاء هذه الإصلاحات داخليا من جانب العلماء والفلاحين والشعب المصري ،وخارجيا ،كيف كانت تنظر إليها الدولة العثمانية، إضافة إلى الدّول الأوربية بما فيها فرنسا وبريطانيا ،كما تناولنا التسوية الدولية

التي وضعت حدّا لطموحات محمّد علي باشا، من خلال توقيع معاهدة لندن وشروطها، وكذلك موقف محمّد علي من هذه المعاهدة، إضافة إلى نهايته .

5/المصادر والمراجع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدّة مصادر، من أهمها" عجائب الآثار في التراجم والأخبار" للمؤلف "عبد الرحمان الجبرتي "باعتباره شاهد عيان على هذه الفترة، خاصة المرحلة الأولى من حكمه وأهمّ الأعمال التي قام بها ،كما ساعدنا كثيرا في شرح العديد من المصطلحات و الشخصيات، بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على مصدر آخر وهو "عصر محمد علي " للمؤلف "عبد الرحمان الرافعي "باعتباره عايش فترة قدوم محمّد علي إلى مصر بكلّ أحداثها إلى غاية وفاته،أخذنا منه الصعوبات التي واجهت الباشا إضافة إلى أهم انجازاته.

أما عنّ أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا فمنّها: "تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم" للمؤلّف "محمّد صبري " الذي ساعدنا في التعرف على مختلف الإصلاحات العسكرية والإدارية ولاقتصادية،وكذلك مرجع أخر"دراسات في تاريخ مصر الحديث و المعاصر" لعمر عبد العزيز عمر الذي تناول بشكل تفصيلي لهذه الإصلاحات، كما اعتمدنا على مرجع آخر هو: " الشرق الإسلامي في العصر الحديث " للمؤلّف حسين مؤنس الذي تطرّق فيه إلى مختلف المواقف اتجاه هذه الإصلاحات،إضافة إلى مرجع أخر "أيام محمد علي عبقرية الإدارة و صناعة التاريخ" للمؤلف " عصام عبد الفتاح" أخذنا منه بشكل كبير الإصلاحات العسكرية خاصة المدارس العسكرية التي أقامها محمد علي بالتفصيل إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية.

و لشرح بعض المصطلحات اعتمدنا على "معجم مصطلحات التاريخ" للمؤلف يحي محمد نبهان.

6/ الصعوبات والعراقيل: واجهتنا العديد من الصعوبات، يمكن ذكرها على النحو التالي:

غياب المصادر الحية، فمن الصعب الوصول إليها أو مقابلة شخصية، تحمل وثائق أصلية لمشاريع محمّد علي باشا.

واجهتنا أيضا صعوبة استخراج المادة التاريخية من المكتبات المختلفة، حيث لم يسمح لنا في بعض المكتبات اقتناء الكتب وإعارتها و الاكتفاء بقراءتها والكتابة عنها مباشرة عن طريق التدوين باليدّ،و هذا ما يوفر جهدا كبيرًا ووقتًا طويل.

افتقدنا إلى المادة العلمية التي تتّحدث عن ردود الفعل إزاء إصلاحات محمّد علي باشا وبعضها لم نستطع الوصول إليها أو تحميلها ،وانعدام بعض المصادر في مكتبتنا الجامعية؛ مما دفعنا إلى البحث عنها في مكتبات جامعية أخرى .

لم نستطع ترجمة بعض الكتب الأصلية الأجنبية ليس تقصيرا منّا؛ بل لصعوبة فهم اللغات الأجنبية التي كتبت بها المؤّلفات. إضافة إلى قصر المّدة التي كلفنا بها في إنجاز هذا البحث.

وفي الأخير لا يسعنا إلّا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكّل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

I.نشأته ووصوله إلى الحكم:

1- مولده ونشأته:

نشأ محمد علي[1] في كنف الحملة الفرنسية ،وقد تفطّن إلى بناء دولة حديثة عن طريق مجموعة من المشاريع بعد التخلص من الصعوبات التي واجهته .

ولد محمد علي باشا بن إبراهيم أغا، من سلالة ألبانية ببلدة ***قولة** عام 1113هـ/1769م، أمّا اسم والدته، فلم يعرفنا بها التاريخ، فقد كانت امرأة حادّة الشعور، حمساء الخيال، يدل على ذلك المنام الذي يقال أنّها رأته، وهي حامل بابنها المجيد، وفسّره لها بعض العرّافين، فأكّد لها أنّه يبشر بمستقبل عظيم لثمرة بطنها، فلمّا بلغ ولدها، في أوّل صباه من السّن ما جعله قادرا على التّفهم، فإنّها ما فتئت تخبره بذلك المنام، لتوجد في فؤاده الميل إلى عظائم الأمور وتنميه وتعززه[2].

و أمّا "**إبراهيم أغا**" والده، رئيس حفر الطرق في بلده، فإنّ همّ المعيشة كان يكده كدّا، راتبه كان ضئيلا، لا يكفي عائلته، حتّى لو قبضه كاملا، فكيف به وهو لم يكن يتقاضاه إلاّ ناقصا[3]، يقول محمد علي للبرنس "**بوكلر**" في حديثه "عجيب أنّني الوحيد الذي ظلّ حيّا من سبعة عشر ولدا، رُزِقهم والدي، وقد توفيّ تسعة منهم، وهم في المهد فبعث ذلك والدي على تنشئتي تنشئة رغدة هنية"[4].

فإنّه حصر كلّ حنانه واهتمامه فيه، وأحاطه بعناية خاصّة، تجلّت في المظهر الذي تتجلّى فيه العناية عند الوالدين البسطاء، أي أنّه تركه يشبّ وشأنه، دون أن يعلّمه على أنّ

---

[1]- أنظر الملحق رقم 01 ص102.

* قولة: مدينة تقع على بعدي 28 كيلومتر شرقي سالونيك على الساحل المقدوني في بلاد اليونان. (أنظر: نمير طه ياسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمّان، 2010، ص 73).

[2]- سهير حلمي، أسرة محمد علي أعماله وآثاره، دار الهلال ،مصر ،1923، ص 58.

[3]- إلياس‌الأيوبي ، محمد علي سيرته أعماله وآثاره، دار الهلال، مصر، 1923، ص ص8،9.

[4] – عبد الرحمان زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ب ط، دار المعارف، مصر، 1950، ص 10.

العلم لم يكن في ذلك العهد مرغوبا فيه إلاّ قليلا، لاسيما في الشرق، حيث لم يكن من علم سوى ما كان الدّين أسّاسه، أو ما اصطبغ منه بصيغة الدّين، ودون أن يفكر في تهذيبه وميوله، وتوجيهه نحو غرض معلوم في الحياة، فأخذت الجيرة لذلك، تتحدّث في شأن الصبي، وتندُب حظّه، وتتداول قولا كهذا:" ماذا عسى أن يكون نصيب هذا الغلام التعس من الحياة، إذا أفقده الدّهر والديه فجأة، وهو لا يملك شروى نقيره ولا علم عنده، ولا صنعة لديه"[1].

وفي حديث محمد علي مع البرنس يقول:" أخذ أصحابي يسخرون منّي، وكثيرا ما سمعتهم يقولون، ماذا سيكون مصير محمد علي فإنّه لا يملك شيئا وليس أهلا لأن يعمل شيئا"، فلمّا بلغتُ الخامسة عشر، عزمت على إصلاح حالي والتّغلب على الكيفية التي رُبيت عليها فأخذت أصوم أياما برمّتها؛ لأروض جسمي وأُعَوِده الجوع، وأُمسك عن النوم ليالي طويلة؛ لأبث في نفسي روح التّجلد، وأتمرّن على خشونة المعيشة، ولم يعد يهدأ لي بال حتّى فقت جميع أقراني في جميع التمارين الرياضية"[2].

توفيت أمّ محمد علي، والشاب لا يزال في صباه، ولم يكد الغلام يجفف دموعه إلاّ ومات والده إبراهيم أغا، فبات محمد علي يتيما، وحيدا، يرى الدنيا حوله كأنّها قفر مقفر، ولا يدري ما المصير، كفله جدّه ثمّ، عمّه الذي كان له مربيا وعؤولا، هكذا وكلّ بمحمد علي، الذي كان أعدّه لإخراج مصر كنانته في أرضه من الظلمات إلى النور عمّه "**طوسون أغا**"، فلمّا داهم ملاك الموت ذلك العمّ، كأنّه لم يبق من أسرة محمد علي أحدا، يعطف عليه[3].

ثمّ كفله شوربجي حاكم قولة، وقد كان صديقا لعائلته فضمّه إلى بيته، وآواه تحت سقفه وربّاه مع ابنه، فما أقام محمد علي قليلا في الدّار، إلاّ وتعرّف به فرنسي يقال له: السيد

---

[1] – إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 13.

[2] – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 10.

[3] – إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 11.

*ليون، كان علي على رأس محلّ تجاري في قولة منذ سنة 1771م، فأحبّه كثيرا وأخذ يزوده بالنّصائح والإرشادات الثمينة، ويبشره بمستقبل سعيد، فيما لو وجد من صروف الدّهر تعضيدا، فكان لحبّ هذا الفرنسي أثر عميق في قلب محمّد علي، جعله منذ ذلك الحين ميّالا إلى الفرنسيّين أكثر منه إلى كلّ جنسية غربية أخرى.

وتعرّف محمّد علي، في بيت الشوربجي، بشيخ وقور، جاوز السّبعين من عمره، كان يتردّد كثيرا على منزل ذلك الحاكم، وكانت له فيه منزلة خاصّة، لِما اشتُهر عنه من درايته بتفسير الأحلام، هذا الشيخ ما لبث أن أصبح هو أيضا شغوفا بالشاب كبير الميل إلى محادثته وملازمته، حلم ذات ليلة، أنّه ظمأ ظمأ شديدا، فشرب كلّ ماء النّيل، ولم يرتو، فلمّا كان الصباح قصّ منامه على الشيخ، فقال له: " أبشرني، يا بنيّ: فإنّ منامك يعني أنّك ستملك وادي النّيل بأسره، ولن تكتف به؛ بل ستسعى إلى امتلاك أقطار غيره" فاستهزأ محمّد علي بالتّفسير؛ لأنّه استبعد الأمر جدّا.

فلمّا بلغ سنّ النضج، أقدم على أعمال فروسية عجيبة، كتطهير البلاد من اللّصوص العائثين فيها فسادا، ما لفت إليه أنظار السّلطان العثماني، وحمله على تقليد إمارة "**ألاي**"، من الجند، فكبرت منزلته وعلت درجته، فرأى أمير المؤمنين أن يعهد إليه مطاردة قرصان البحار وقطع دابرهم، كما قطع دابر لصوص الجبال، فتعقب محمّد علي أولئك القرصان، وانفك بهم ودمّر مراكبهم، فقرّت به عينا السّلطان، وأراد أن يقلّده وظيفة سامية في بلاطه؛ لكنّه فضلّ العودة إلى بلده والإقامة فيها[1].

*السيد ليون: أحد صغار التجار كان وكيلا على أحد المحالات التجارية بمرسيليا مسقط رأسه .(أنظر: عمر الاسكندري، سليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 110).

[1] – إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

ولما بلغ الثامنة عشرة من عمره، تزوّج بسيدة من قريبات الوالي، ورزقه الله منها بخمسة من أبنائه وبناته منهم: ثلاثة ذكور، سمّاهم إبراهيم وطوسون وإسماعيل، وبنتان تزوجتا فيما بعد، الكبرى بمحرم بك أمير الأسطول المصري، والصغرى بأحمد بك الدّفتردار.

زواج محمّد علي مكنّه من الاندماج في سلك تجارة التّبغ برأسمال يضمن النّجاح، باعتبارها أروج السّلع وأكثرها انتشارا في بلاده، وأُغرم بالتجارة حتّى اكتسب شهرة واسعة عظمى لدى عملائه، وهذا سرّ عنايته بها، وتشجيعه إيّاها عندما ولىّ أمر مصر فيما بعد[1]، كما اكتسب مهارة في جباية الضرائب من القرى المجاورة، فرقيّ إلى رتبة ***بلوك باشي**، وظلّ محمّد علي في خدمة هذا الحاكم حتّى اليوم الذي خشيت فيه الدّولة عاقبة تقدم الفرنسيين إلى مصر وقرّرت دفع عاديتهم عنها، فبدأت تعدّ الحملة التي ترسلها إليها لهذا الغرض، وصدر الأمر إلى كلّ منطقة أن تقدم عددا من الرجال، وتعيّن على بلدة قولة، أن تقدم فصيلة مؤلفة من ثلاثمائة مقاتل بسلاحها وعددها.

فعين* "علي أغا" قائدا لها وتخيّر محمّد علي مساعدا ومستشارا، وما كاد يصل إلى مصر حتّى تخلّى له عن المنصب وصارحه بأنّه لا يأنس من نفسه ميلا إلى حياة الجندية وأنّه عولّ على أن يتخلّى له عن قيادة القوة التي هو قائدها؛ لاعتقاده أنّه خير من ينزل له عنها [2].

و في أوائل 1801م رقى "**قبطان باشا**" محمّد علي إلى رتبة القيادة، و تفوقه بالنّجاح والفوز دائما، كان النتيجة الملازمة لجرأته وشدّة بأسه ومضاء عزيمته، وقد بهرّ ببراعته

---

[1] – إلياس الأيوبي، مرجع سابق، ص 16.

*بلوك باشي: وحدة عسكرية مازالت تستخدم في تركيا، وتعني الفوج. (أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية السلسلة الثالثة رقم 34، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 56).

*علي أغا:هو حاكم مدينة قولة وقائد الحامية الألبانية الموجهة إلى مصر لمحاربة نابليون. (أنظر:عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص19).

[2] – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 11.

إسقاط أربعة من الولاّة من كرسي الولاية، وخلفهم فيه بلا خوف رغم تزلزله وتزعزعه، وقد قال أحدهم لهذه المناسبة: " إذا كان الجلوس على كرسي مصر ملحة طريفة فالبقاء فيه معجزة نادرة [1] .

2/وصوله إلى الحكم:

جاء محمّد علي إلى مصر عام 1801م، مع الحملة العثمانية التي اشتركت مع الإنجليز في إخراج الفرنسيين، وكان قائد للفرقة الألبانية التي اشتركت في معركة أبي قير* البرية[2]، وكان آنذاك شابا في الثلاثين من عمره، ولم تكن مواهبه الفذّة قد تكشفّت بعد، وقد هزم نابليون الألبانيّين من غيره مشقة، ومع ذلك فقد كانت الهزيمة هي التي أتاحت لمحمّد علي الفرصة، فتسلّم قيادة الفرقة[3]، ظهر اسمه في هجوم الجيش التركي على الرّحمانية فهاجم محمّد علي بقواته قلعة الرّحمانية واحتلّها فساعده الحظ بانسحاب الفرنسيّين منها.

وشهد انتهاء عهد الحملة وبقى في مصر وارتقى في غضون ذلك إلى مرتبة كبار الضباط [4]، ويمكننّا أن نقسّم حياة محمّد علي إلى أربعة مراحل رئيسية:

الفترة الأولى 1803م-1805م، كانت مصر في حالة من الفوضى، وفي بادئ الأمر رأى

---

[1] – أدوار جوان، مصر في القرن 19، ط1، ص 324.

*أبو قير: بلدة في البحر المتوسط في مصر، تبعد عن الإسكندرية 23 كيلومتر شمال شرق، وكانت تسّمى قديما كانوفيس.(أنظر: جورج يانج، صفحات من تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تع:أحمد شكري، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص31).

[2] – أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1916-1506)، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 157.

[3] – جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، تر : الأسد ناصر الدين، إحسان عباس، ط 8، دار العلم، بيروت ،1987م، ص 81.

[4] – تسن علي فرغلي، تاريخ مصر الحديث، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 155.

محمّد علي أنّ من مصلحته التّحالف مع *"**عثمان بك البرديسي**" والزّعيم المملوكي المنافس*"**محمّد بك الألفي** الذي عاد من بريطانيا 1804م[1]، وبهذا التحالف تمكّن من طرد الوالي "**أحمد باشا**" بعد أن حكم يوما واحدا وليلة، وبدأت سلطة محمّد علي تظهر في الميدان[2].

وبعد حوالي شهر اختلف محمّد علي مع البرديسي الذي أحدثت ضرائبه ثورة في القاهرة على المماليك، واحتشد النّاس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول، وأخذت جموعهم تنادي "إيش تأخذ من تفليسي يا برديسي"[3].

وانتهز محمّد علي الفرصة لخدمة برنامجه فانضمّ إلى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه، وأمر محمّد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة فأُخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد[4]، ونجح محمّد علي بعد ذلك من تعيين *"**خورشيد باشا**" محافظ الإسكندرية واليا على مصر، وكان خامس من تولّى ولاية

---

*عثمان بك البرديسي:من مماليك مراد بيك، سمي بالبرديسي لتوليه كشوفية برديس بالصعيد، تقلد الإمارة سنة 1795م. (أنظر: خليل بن أحمد الرجبي ،تاريخ الوزير محمد علي باشا ،ط 1 ،دار الأفاق العربية ،القاهرة ،1997، ص 79).

* محمد بك الألفي:أحد زعماء المماليك ،كان الانجليز يأملون أن يساعدهم على بسط نفوذهم على السواحل المصرية ...(أنظر:خليل ابن أحمد الرجبي، نفس المصدر، ص223).

[1] – هشام سوادي هشام، تاريخ العرب الحديث (1516–1918) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص 138.

[2] – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1516–1922)، ب ط، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، 2002، ص 219.

[3] – هشام سوادي هشام، مرجع سابق، ص 138.

[4] – عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 219.

*خورشيد باشا :هو رابع والي عثماني،تولى حكم مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها. (أنظر :الرجبي، مصدر سابق، ص79).

مصر خلال سنتين[1]، واستمرّت الحرب بعد ذلك سجالا بين المماليك وجنود الوالي ومحمّد علي إلى أن ارتدّوا عن القاهرة وانسحبوا مرّة ثانية إلى الصعيد[2].

نجح محمّد علي في استثمار السّخط الشعبي، وتقرّب من زعماء الشعب، وأظهر تعاطفا معهم حتّى تبلور الشعور العام في ثورة صحيحة، حين ثار القاهريون على أحمد خورشيد [3]، الذي فرض الضرائب العالية على الشعب المصري، وأساء معاملتهم[4]، وكان *الباب العالي في هذه الفترة قد عيّن محمّد علي والي على جدّة، ولكنّ محمّد علي استغلّ الظروف وحرّض الجند على مطالبة الوالي بالعلوفة، فتحالف مع المشايخ والعلماء الذين كانوا قد سئموا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد في القلعة[5].

و في 12 ماي 1805م توجّه العلماء إلى دار المحكمة الكبرى، ورفعوا شكاواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قدراته، واستدعى القاضي وكلاء الوالي؛ ليحضرا مجلس الشرع الذي عرض عليه العلماء المطالب الآتية:

1- أن لا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلاّ إذا أقرّها العلماء وكبار الأعيان.

2-أن لا تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة.

3-أن لا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه.

4- أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي[6].

---

[1] – هشام سوداي هشام، مرجع سابق، ص 138.

[2] – عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 219.

[3] –أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 157.

[4] – إبراهيم ياسين الخطيب، محمد عبد الله عودة، تاريخ العرب الحديث، ب ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 46.

*الباب العالي:الاسم الرسمي لحكومة الإمبراطورية العثمانية . (أنظر :نينل ألكسندروفنا دولينا ،الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، تر:أنور محمد إبراهيم ،ب ط ،المجلس الأعلى للثقافة ،1999،ص174).

[5] –محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 33.

[6] – عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 220.

و في يوم الإثنين 13 ماي 1805م، اجتمعوا ببيت القاضي، وكذلك اجتمع الكثير من العامّة، فمنعوهم من الدّخول إلى بيت القاضي، وقفلوا بابيه، وحضر إليهم أيضا "**سعيد أغا**" والجماعة، وركب الجميع، وذهبوا إلى محمّد علي، وقالوا له " إنّا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا، ولابدّ من عزله من الولاية" فقال: "و من تريدونه يكون واليا" فقالوا له: لا نرضى إلاّ بك، وتكون واليّا علينا بشروطنا، لما نتوسّمه فيك من العدالة والخير"، فامتنع أولا ثمّ، رضي، وأحضروا له كركا وعليه قفطان[1].

وألبسه قائد الشعب *"**عمر مكرم**" والشيخ *"**عبد الله الشرقاوي**" خِلعة البيعة، ولم يخضع خورشيد لقرار العزل من الشعب وتحصّن بالقلعة[2]، فقال:" إنّي مُوَلّى من طرف السلطان، فلا أُعزَل بأمر الفلاحين، ولا أنزل من القلعة إلاّ بأمر من السلطنة"، واجتمع محمّد علي باشا والمشايخ، وكتبوا مراسلة إلى عمر بك وصالح أغا قوش المعضدين لأحمد باشا المخلوع يذكرون لهما ما اجتمع عليه رأي الجمهور من عزل الباشا، ولا ينبغي مخالفتهم وعنادهم لِما يترتّب على ذلك من الفساد العظيم وخراب الإقليم، فأرسلا يقولان في الجواب:"أرونا سندا شرعيا في ذلك"[3].

فاجتمع المشايخ في يوم الخميس 16 ماي 1805م ببيت القاضي، وكتب المفتون منشورا، وأرسلوه إليهم، فلم يتعقلوا ذلك، واستمروا على خلافهم وعنادهم، ونزل كثير من أتباع

---

(1) –عبد الرحمان الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج3، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمان،ب ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 521.

*عمر مكرم:يعود نسبه إلى الإمام علي كرم الله وجهه، ولد في أسيوط وفيها نشأ وتعلّم، تولى منصب نقيب الأشراف (أنظر: حسين مؤنس ،الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط 2، مطبعة حجازي ،القاهرة،1938،ص101).

*عبد الله الشرقاوي :هو شافعي، تولّى مشيخة جامع الأزهر، وهو أوّل من خرج بمشيخة الأزهر من عزلتها إلى تحدّي الحاكم وأصبح لهذه المهمة دور سياسي هام . (أنظر :جورج يانج، مرجع سابق، ص36).

(2)– جميل بيضون وآخرون ، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991، ص 81.

(3) – الجبرتي، عجائب الأثار في التراجم والأخبار ،ج3، ص 521.

الباشا بثيابهم إلى المدينة، ولم يبق معه إلاّ طوائف الأرنؤود التابعين لصالح أغا قوش وعمر أغا.

واستمّر أحمد باشا المخلوع ومن معه على الخلاف والعناد وعدم النزول من القلعة ويقول:"لا أنزل حتّى يأتيني أمر من السّلطان الذي ولاّني"، واستمّر السّيد عمر أفندي النّقيب وحرّض النّاس على الإجتماع والإستعداد، وركب هو والمشايخ إلى بيت محمّد علي باشا ومعهم الكثير من المشايخ والعامّة واتّفقوا على محاصرة القلعة في 19 ماي 1805م.

و في 26 ماي 1805م ركب السّيد عمر أفندي مع قلّة من النّاس، وذهب إلى بيت حسن بك أخ طاهر باشا، وكان هناك عمر بك الذي نزل من القلعة، فوقع بينه وبين السّيد عمر مناقشة في الكلام طويلة، ومن جملة ما قال:" كيف تعزلون من ولاّه السّلطان عليكم"، وقد قال الله تعالى:﴿ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾ الآية 59 النساء.فأجابه عمر مكرم: "أولوا الأمر العلماء وحملة الشريعة، والسّلطان العادل، وهذا رجل ظالم، وجرت العادة من قديم الزمان، أنّ أهل البلد يعزلون الولاّة، وهذا شيء من زمان حتّى الخليفة والسّلطان إذا سار فيهم بالجور فإنّهم يعزلونه ويخلعونه".

و في 4 يونيو/جوان 1805م تحرّك العسكر وطلبوا العلوفة من محمّد علي، فقال لهم:" ليس عندي علوفة حتّى ينزل أحمد باشا من القلعة ونحاسبه، وتأخذوا علا ئفكم منه"[1]؛ لكنّ الدّولة العثمانية وجدت من الحكمة أن توافق على ما ارتآه الشعب المصري فصدر فرمان من السّلطان بتعيّين محمّد علي واليا على مصر [2].

[1] – الجبرتي، عجائب الأثار، ج3، ص 524– 526.

[2] – بيضون، مرجع سابق، ص 81.

و طلب زعماء الشعب من محمّد علي أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لا ينفرد بأعماله دون استشارة الشعب وزعمائه فوافق محمّد علي[1].

II .الصعوبات التي واجهت محمّد علي:

3/**[*]حملة فريزر:

ترجع أسباب هذه الحملة إلى تدهور العلاقات بين إنجلترا والدّولة العثمانية وما لحقها من الجفاء والعداء لانحياز تركيا إلى جانب فرنسا[2]، فنقمت إنجلترا من الدّولة العثمانية واتّفقت هي وروسيا على الكيد لها، وساءت العلاقات بين الدّولتين حتّى انتهت بإعلان الحرب بينهما، ودخل الأسطول الإنجليزي بقيادة الجنرال "**بوغاز الدّرنديل**"، واعتزمت إنجلترا أن تضرب تركيا في مصر فتنال بذلك غرضين وهما إذلال تركيا من جهة وتحقيق أطماعها في مصر من جهة أخرى[3].

والغرض الثاني وهو الأساسي والذي من أجله حاولت ونجحت في إجلاء الحملة الفرنسية من مصر ثمّ، تلكأت بعد ذلك في الخروج حتّى 1803م بعد أن أدركت موقع مصر الإستراتيجي الذي يربط بين الشرق والغرب ويهدّد مستعمراتها في الشرق إذا احتلّت مصر[4].

لقد كان تثبيت محمّد علي في ولاية مصر ضربة لخطط الإنجليز ولكنّهم كدأبهم لا يرجعون عن تنفيذ خططهم المرسومة وهي ضرورة السّيطرة على مصر، وكان قطع العلاقات

---

[1] – إسماعيل أحمد ياغي، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض، ص 21.

[*] حملة فريزر :سميت كذلك نسبة للجنرال فريزر قائد الحملة الموجهة إلى مصر سنة 1807.(أنظر :الجبرتي عبد الرحمان، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تح:عبد الرزاق عيسى، ب ط، مطبعة النيل ،الجيزة ،1988، ص67). أنظر الملحق رقم 02 ص 103.

[2] – علي تسن فرغلي، مرجع سابق، ص 159.

[3] – عبد الرحمان الرافعي، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، 1989، ص 53.

[4] – علي تسن فرغلي، مرجع سابق، ص ص 159، 160.

بين إنجلترا والدّولة العثمانية هو أنسب الأوقات لإرسال حملة إنجليزية إلى الإسكندرية تكون إشارة للمماليك؛ لكي يثوروا ويتولوا الحكم[1].

وصف القنصل الإنجليزي ميست الإسكندرية يوم 14 مارس 1807م؛ أي قبل وصول الحملة بيومين بأنّها ذات حامية على درجة كبيرة من الضعف، لا توجد بها أكثر من ثلاثمائة رجل، ويستطيع الجنود النزول إلى البرّ دون مقاومة؛ لأنّ القلعة في حالة هدم وليس بها سوى عشرين من الجند فحسب[2].

وصلت أوّل طلائع الحملة الإنجليزية في شكل سفينة واحدة في 1 مارس 1807م، تلتها سفينة أخرى في 14 مارس تحمل رسائل إلى المماليك، وتعود بعد يومين، ومعها بارجة كبيرة وعدد آخر من السّفن إلى الإسكندرية[3]، وكانت هذه الأخيرة مستقلّة عن باشوية القاهرة وتابعة للدّولة العثمانية مباشرة[4] ، وكان حاكم المدينة هو "أمين أغا"، ولم يكن يظهر ميلاً للاعتراف بسلطان محمّد علي، بعد أن وصل إلى الولاية رغم إرادة الباب العالي، وكان يخشى أن تسقط المدينة في قبضة الأرنؤود فينهبونها ويفسدونها[5] .

و كان من سوء حظّ الإنجليز أنّ الحملة لم تصل إلاّ بعد أن مات الألفي حليفهم الأكبر، ولكن علم الإنجليز بهذه الحقيقة لم يحملهم على التراجع، وقامت بالاتّصال سرّا بأمين أغا حاكم الإسكندرية، يفاوضونه على تسليم المدينة إليهم، وسلّمها بدون قتال بالاتّفاق مع القنصل الذي كان قد رشاه، وسلّم نفسه أسير حرب، ووصلت الحملة الإنجليزية مكونة

---

(1) – علي تسن فرغلي، مرجع سابق، ص 160.

(2) – عبد العظيم رمضان، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ب ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص81.

(3) – علي تسن فرغلي، مرجع سابق، ص 160.

(4) – سهير حلمي، مرجع سابق، ص 66.

(5) – عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص 82.

من 8000 جندي بقيادة الجنرال فريزر، وتتألّف من فرقتين الأولى، يقودها الجنرال ستيوارت والثانية، يقودها الجنرال ويكوب [1].

وفي ذلك الحين كان محمّد علي يحارب المماليك الذين تمرّدوا عليه في بعض أقاليم الوجه القبلي فاستطاع الاتّفاق معهم؛ ليتفرّغ لمقاومة الجيش الإنجليزي، وإجلائه قبل تثبيت أقدامه[2] ، وعندما صدرت أوامر السّلطان إلى محمّد علي بمقاومة الإنجليز؛ إذ حاول النزول إلى البلاد، أرسل طائفة من الجند الأرنؤود بقيادة "سليمان أغا" بطريق النّيل إلى الإسكندرية من أجل الإشتراك في الدفاع عنها، لكنّ الأهالي قاموا بمقاومة شديدة، وتصوّروا أنّ المدينة إذا دخلها الأرنؤود فسوف تسود فيها الفوضى، فاضطرّت القوة للإنسحاب إلى رشيد[3].

ولم يكد يطلع يوم 17 مارس حتّى أقبلت العمارة الإنجليزية مؤلّفة من خمس وعشرين سفينة بقيادة الأميرال لويس lewis وسدّت مدخل الميناء الغربية، ونزلوا إلى البرّ بشاطئ العجمي ثمّ، زحف الإنجليز على الإسكندرية وعسكروا تحت أسوارها[4] ، وانقضى ليل 17 مارس دون أن يتلّقى الإنجليز أيّة مقاومة، ثمّ بدأ في اليوم التالي الزحف، فاقتحمت القوات الإنجليزية حظّا من المتاريس، ممتدّا من قلعة الحمامات إلى بحيرة مريوط، تعزّزها ثلاث بطاريات من المدفعية الخفيفة، عدا بطاريات الحمامات وهي من ثلاثة عشر مدفعا.

و لمّا بلغت القاهرة أنباء احتلال الإسكندرية أحدثت انزعاجا كبيرا بين النّاس وخاصّة لما علموا أنّ محافظ الثغر قد سلّم المدينة بدون قتال، فأخذ الأهالي يجتمعون ويتشاورون فاستقرّ رأيهم على أن يدعوا الشعب إلى التّطوع لصدّ الإنجليز عن البلاد[5]، فوجد الإنجليز الحامية بها مستعدّة لملاقاتهم، والباب محصنا، والأسوار خلفها الجنود والأهالي مسلحون

---

(1) – علي تسن فرغلي، تاريخ مصر الحديث، ص 160.

(2) – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 24.

(3) – الرافعي، مصدر سابق، ص 56.

(4) – عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص 86.

(5) – الرافعي، مصدر سابق، ص 59.

وعندئذ آثر الإنجليز متابعة الزحف شرقي المدينة لاتّخاذ مواقعهم في البقعة، فوصلوها في يوم 19 مارس، وبادر فريزر بإرسال قوات لاحتلال قلعة أبي قير، وفي اليوم التالي 20 مارس وافق أمين أغا على التسليم[1].

و في يوم 29 مارس تقدّمت قوّة إنجليزية مؤلّفة من حوالي ألف جندي بقيادة الجنرال ويكوب واحتلّت رشيد بعد يومين[2]، تحت الاعتقاد بأنّ جنود الحملة بالإسكندرية معرضون لخطر الموت جوعا، إذا لم يحتل رشيد والرّحمانية[3]، وكان يحكم رشيد "*علي بك السلانكي، فعزم على مقاومة الجيش الإنجليزي وعدم التّسليم إلاّ بعد أن تفنى قوّته ويستشهد آخر مجاهد[4].

و كان يقود حامية من 700 جندي، وساعده الأهالي في الإشتراك في الدّفاع عن المدينة فوضع خطّة على أساس إبعاد المراكب إلى البرّ الشرقي من المدينة وذلك ليمنع ارتداد الجند والأهالي إذا ما حدّثتهم أنفسهم للتّسليم، فاتّفقوا على الإعتصام بمنازلهم والتّظاهر بالتّسليم، حتّى إذا ما جاء ويكون رأى المدينة خاوية[5]، فطمأنت جنود الإنجليز وتقدّموا نحو المدينة ودخلوها آمنين ثمّ، انتشروا في الطرقات والأسواق[6]، وعلى حين غفلة هاجمهم الأهالي والجند بوابل من الرصاص من خلف النوافذ والأبواب ومن أسطح المنازل[7].

---

(1) – عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص 86.

(2) – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 24.

(3) – عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص 87.

*علي بك السلانكي :محافظ رشيد ،وهو رجل شجاع ثاقب النظر يختلف كثيرا عن أمين أغا حاكم الإسكندرية ،عزم على مقاومة الإنجليز والدفاع عن المدينة . (أنظر :الرافعي، مصدر سابق، ص 60).

(4) – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 24.

(5) – علي تسن فرغلي، تاريخ مصر الحديث، ص 163.

(6) – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 24.

(7) – علي تسن فرغلي، مرجع سابق، ص 163.

فدبّ الرعب في قلوبهم، وسقط الكثيرون منهم صرعى في الشوارع، فقتل الجنرال ويكوب برصاصة، أردته، وقتل الكثير من ضباطه، فتقهقروا إلى الإسكندرية بطريق أبو قير وبلغ عدد القتلى منهم 170 قتيلا و250 جريحا و120 أسيرا [1]

كان هذا النصر الأوّل لمعركة رشيد31يوم مارس 1807م، وقد أصابت المعركة الجيش الإنجليزي في كبريائه، فرام الجنرال فريزر أن يزيل أثرها، وعزم على تجريد قوة أخرى للزحف على رشيد وعهد بقيادتها إلى الجنرال ستيوارت [2].

وفي 9 أفريل 1807 م بعث أهالي رشيد برسالة إلى السّيد عمر مكرم، تنبؤه بعودة الإنجليز بعد هزيمتهم، ومعهم المدافع الهائلة والعدد ونصبوا قواتهم في ساحل البحر إلى الجبل عرضا[3]، بلغ خبر تلك المعركة محمّد علي باشا، فبادر بإعداد حملة للقضاء على الحملة الإنجليزية، وألّفها من أربعة ألاف مقاتل من المشاة وخمسمائة وألف من الفرسان بقيادة * "**طبوز أوغلي**[4]، وأحاطت القوات المصرية بالقوات الإنجليزية من كلّ جانب، وبدأت الموقعة وانتهت بهزيمة الإنجليز المرابط في حماد، ولم ينج منهم أحد، وبلغت خسارته نحو 416 من القتلى و400 أسير [5].

وكان ستيوارت مرابطا أثناء الواقعة جنوبي رشيد ومعه بقية الجيش الإنجليزي، فلمّا أدرك عظم النكبة التي حلّت بقواته في الحماد، سارع إلى رفع الحصار عن رشيد وبادر إلى الانسحاب قبل أن ينقض عليه الجيش المصري[6].

---

[1] – الرافعي، مصدر سابق، ص 65.

[2] – عبد الرحمان زكي، مرجع سابق، ص 25.

[3] – فرغلي، مرجع سابق، ص 163.

*طبوز أوغلي:نائب محمد علي وهو جد حسين رشدي باشا أحد رؤساء الوزراء السابقين . (أنظر :عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص 89).

[4] – زكي، مرجع سابق، ص 25.

[5] – فرغلي ، مرجع سابق ،ص163.

[6]– فرغلي، نفس المرجع، ص 163.

وعلى كلّ حال فإنّ الموقف في أوربا لم يلبث أن ضغط على بريطانيا للجلاء عن الإسكندرية فأرسلت تستدعي جيشها من الإسكندرية[1]، ومن ثمّ فإن فريزر ما لبث حتّى طلب الصلح من محمّد علي على أساس الجلاء من الإسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى، فتمّ ذلك الاتفاق في 14 سبتمبر 1807م، وفي 19 سبتمبر كان قد تمّ جلاء الإنجليز عن الإسكندرية[2].

وابتهجت الدولة العثمانية لهذا النّصر الذي يمثل حلقة من سلسلة انتصارات هذا الشعب العظيم على غزاته، وبالفعل أرسل السلطان محمود إلى محمّد علي سيف وخلعه "رداء شرق عسكري" وأنعم على عمر مكرم وإبراهيم بك وطوسون بك بالرتب[3].

4/القضاء على الزعامة الشعبية:

من الراجح أنّ محمّد علي باشا كان يميل في ذاته إلى التّخلص من الزعامة الشعبية التي أجلسته على قمّة المجد؛ لأنّ هذه الزعامة كانت في هذه السنوات الأولى من حكمة بمثابة سلطة ذات شأن ستقضي عليه وتراقب أعماله، وكانت ملجأ الشاكين ممّن ينالهم الظلم أو تتحيفهم مساوئ الحكام[4].

وعندما بدأت الأوضاع الداخلية في مصر تتغير لمصالح محمّد علي بموت الألفي والبرديسي، وهما أكبر زعماء المماليك ومن أقواهم شكيمة، وضعف الباقين منهم وكذلك نجاح محمّد علي في استمالة السلطان العثماني إليه وكسب ثقته فيه عن طريق تقديم

---

(1) – عبد العظيم رمضان ،مرجع سابق، ص89.

(2) – أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997، ص 232.

(3) – سهير حلمي، مرجع سابق، ص 66.

(4) – الرافعي، مصدر سابق، ص 81.

الأموال والهدايا للسلطان ورجال حاشيته، أخذ محمّد علي يفكر تفكيرا جديا في التّخلص من الزعامة الشعبية والإنفراد بالحكم[1].

بدأ الخلاف بين الزعماء ومحمّد علي في شهر أغسطس /أوت 1808م، حيث فرض ضريبة قدرها 4% على كافة أنواع الحبوب والمأكولات التي تباع في الأسواق والميادين والشوارع ثمّ، أرهق الشعب المصري بالضرائب والإتاوات والقروض الإجبارية، عدا المصادرات والاستيلاء على قوافل التجارة وإحياء أصحابها على افتدائها بالمال، فارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا، استغلّ محمّد علي أزمة فيضان النيل وما ترتبّ عنه من انخفاض الإنتاج الزراعي، فقام بفرض ضرائب جديدة على التّجار وألزم *الملتزمين بتقديم نصف العائد فأرسلوا في طلب عمر مكرم الذي جاء معتقدا أنّ في استطاعة إلزام محمّد علي برفع المظالم عن الشعب وحمله على التشاور معه ومع الزعماء الآخرين لما فيه مصلحة للشعب المصري، ومن هنا رأى زعماء الشعب المصري الوقوف في وجه محمّد علي يحتم عليهم تجميد خلافاتهم الشخصية وهذا ما تمّ فعلا [2].

---

[1] – محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ب ط، الإسكندرية، 1998، ص45.

*الملتزمون:هم الملاك الذين يأخذون الأراضي التزاما، يتصرّفون فيها تصرف المالك في ملكه. (أنظر:الجبرتي ، المختار من تاريخ الجبرتي،اختيار: محمّد قنديلي البقلي ،ط2، دار الشعب، الإسكندرية ،ص1051).

[2] – صلاح أحمد هريدي، تاريخ مصر الحديث ، ب ط، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009، ص 200.

وفي يونيو 1809م أصدر محمّد علي أمرا بأن تخضع أراضي الوقف للضرائب، وكانت معفاة من قبل ومعها كذلك أراضي الوسايا، وتسببّ هذا الأمر في إحداث نزاع بين الوالي وعمر مكرم الذي كان يمثل جناح العلماء، وهو نزاع خرج منه الوالي منتصرا[1].

و في يوم السبت 30 يونيو/جوان 1809م، حضر المشايخ على عادتهم لقراءة الدروس فحضر الكثير من النساء والعامّة وأهل المسجون، وهم يصرخون ويستغيثون، وأبطلوا الدروس، واجتمع المشايخ بالقبلة، وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم النقيب، فحضر إليهم وجلس معهم ثمّ، قاموا وذهبوا إلى بيوتهم ثمّ، اجتمعوا في ثاني يوم 1 يوليو/جويلية 1809م وكتبوا منشورا إلى الباشا يذكرون فيه المحدثات من المظالم والبدع، وختم الأمتعة، وطلب مال الأوسية والرزق والمقاسمة في الفائض، وكذلك أخذ قريب البقلى وحبسه بلا ذنب وذلك بعد أن جلسوا مجلسا خاصا وتعاهدوا على الإتّحاد، وترك المنافرة وعند ذلك حضر *ديوان أفندي، وقال "الباشا يسلم عليكم ويسأل عن مطلوباتكم" فعرفوه بما اجتمعوا واتّفقوا عليه، فقال "ينبغي ذهابكم إليه، وتخاطبوه مشافهة بما تريدون، وهو لا يخالف أوامركم ولا يرد شفاعتكم، وإنّما القصد أن تلاطفوه في الخطاب؛ لأنّه شاب مغرور جاهل وظالم غشوم ولا تقبل نفسه التحكم، وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم، وعدم إنفاذ الغرض" فقالوا بلسان واحد، "لا نذهب إليه أبدا مادام يفعل هذه الفعال، فإنّه رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كان في السابق، فإنّنا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور"، فقال لهم ديوان أفندي "و أنا قصدي أن تخاطبوه مشافهة ويحصل إنفاذ الغرض" فقالوا: لا نجتمع عليه أبدا ولا نثير فتنة؛ بل نلزم بيوتنا ونقتصر على

---

[1] – هريدي، مرجع سابق، ص 200.

*ديوان أفندي :صحتها ديوان أفنديسي وهو سكرتير الديوان أو رئيس كتابه. (أنظر :الجبرتي ،المختار من تاريخ الجبرتي ،مصدر سابق ،ص1047).

حالنا، ونصبر على تقدير الله بنا وبغيرنا"، وأخذ ديوان أفندي المنشور وأوعدهم برد الجواب ثمّ، بعد رجوعه أطلقوا قريب السيد حسن البقلي الذي كان محبوسا ولم يعلم ذلك[1] .

استغلّ محمّد علي التنافس بين العلماء فيما بينهم من جهة، وبينهم جميعا وعمر مكرم من جهة ثانية، فشمل العلماء بالإعفاءات الضريبية على أملاكهم بهدف كسبهم إلى جانبه وتمّ له ما أراد ثمّ، استدار نحو عمر مكرم، وبذلك قضى هؤلاء العلماء على أنفسهم؛ لأنّهم ضاعوا في الملذات التي قدّمها لهم محمّد علي كطعم سياسي، واتّخذ منهم وسيلة لتحقيق غايته الرئيسية وهي القضاء على عمر مكرم الزعيم الشعبي الحقيقي، لذلك فإنّ محمّد علي سيعمل بعد القضاء على قوة العلماء إلى إتباع أسلوب الحوار السياسي مع عمر مكرم، فحاول استمالته، إلاّ أنّ عمر مكرم رفض التعامل معه، واتّهم العلماء بتراجعهم عن القسم الذي تعاهدوا عليه بألاّ يتعاملوا مع محمّد علي، ورد عمر مكرم على محاولة محمّد علي بأنّ اتّفاقا معه مرهون بإلغائه للضرائب المستحدثة، وعدم إلغاء هذه الضرائب تعني الوقوف بوجه الشعب وتفجير ثورة شعبية تخلعه من الولاية وتحيل الأمر إلى الباب العالي[2] .

أصيب السّيد عمر مكرم بخيبة أمل كبيرة لما ألم النّاس من مظالم على يد محمّد علي واضطرّ إلى مقاطعته حتّى لا يظن الناس أنّه موافق على أعماله وتصرفاته، قد استاء محمّد علي من ذلك، وعد موقف عمر مكرم هذا بمثابة تحريض عليه، وقال محمّد علي أثناء حديثه مع بعض العلماء: إنّه يقصد السيد عمر مكرم في كلّ وقت يعاندني ويبطل أحكامي ويخوفني بقيام الجمهور[3].

وفي 6 أغسطس/أوت 1809م ركب الباشا، وحضر إلى بيت ولده إبراهيم بيك الدفتردار وطلب القاضي والمشايخ، وأرسل إلى السيد عمر مكرم رسولا من طرفه ورسولا

---

[1]– عبد الرحمان الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج4 ،ص 157.

[2] – هريدي، مرجع سابق، ص ص 201، 202.

[3] – السروجي ،مرجع سابق، ص 45.

القاضي، يطلبه للحضور ليتحاقق ويتشارع معه فرجعا، وأخبرا بأنّه شرب دواءه، ولا يمكنه الحضور في هذا اليوم، وكان قد أحضر الشيخ السادات الوطائية، الشيخ الشرقاوي[1].

و طالب محمّد علي من قاضي القضاة أن يثبت امتناعه وأمر بعزله من ***نقابة الأشراف** ونفيه فورا من القاهرة وفي نفس الوقت أصدر قرارا بتعيين الشيخ السادات نقيبا للأشراف وكان هذا الأخير يطمح في هذا المنصب منذ أمد بعيد، وأحضر محمّد علي خلعه وألبسها لنقيب الجديد الذي كان حاضرا المجلس، وتظاهر الزعماء بالعطف على عمر مكرم فتشفعوا في إمهاله ثلاثة أيّام، حتّى يرتب شوون أسرته قبل رحيله، فلمّا ورد الخبر على السّيد عمر مكرم بذلك قال: " أمّا منصب النقابة فإنّي راغب عنه وزاهد فيه، وليس فيه إلاّ التعب، وأمّا النّفي فهو غاية مطلوبي، وأرتاح من هذه الورطة ولكن أريد أن يكون في بلدة، لم تكن تحت حكمه، إذا لم يأذن لي في الذهاب إلى أسيوط، فيأذن لي في الذهاب إلى الطور أو ورنة " فأخبرو الباشا فلم يرضى إلاّ بذهابه إلى*دمياط.

و تحدّد يوم 12 أغسطس/أوت 1809م مرعدا لرحيله من القاهرة، وفي هذا اليوم اجتمع المودعون لتحية عمر مكرم، وحضر الضابط إلى منزله فقام الزعيم وركب دابته تحت دراسة عسكرية وذهب إلى بولاق، ميناء القاهرة واستقلّ سفينة، أعدتها له الحكومة وأبحرت به ليلا إلى دمياط، ويصف الجبرتي وداع القاهريين له وحزنهم على فراقه لهم؛ لأنّه كان ملجأ ومقصدا للنّاس لتعصبه على نصرة الحق، وفي 19 أغسطس/أوت 1809م، وصل إلى القاهرة محمّد كتخدا الألفي راجعا من تشيّيع السّيد عمر ووصوله إلى دمياط واستقراره بها[2].

---

[1] – الجبرتي، عجائب الآثار، ج4، ص 161.

*نقابة الأشراف:كلمة أشراف تعني أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيّدنا محمّد –صلّى الله عليه وسلّم – سواء أكان ذلك عن طريق الأب والأمّ، ولم يكن لهؤلاء بالضرورة رجال الدين . (أنظر :عبد العزيز محمد الشناوي ،الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،ج 1، القاهرة ،1978 ،ص 131).

*دمياط: ثغر من ثغور مصر تقع على الشاطئ الشرقي لفرع النيل الشرقي المعروف بفرع دمياط . (أنظر :الجبرتي ، عجائب الآثار، مصدر سابق،ص11).

[2] – محمد عبد العزيز الشناوي، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، ب ط ،المؤسسة المصرية، ص 245.

وعاد عمر مكرم إلى القاهرة بعد أن عفا عنه محمّد علي، لكن حدث أن ضجّ النّاس بضريبة فرضها محمّد علي عليهم فتهافتوا على السيد عمر مكرم يرجون وساطته، فلم يلبث محمّد علي أن أمر بنفي السيد مكرم إلى أطنطا فمضى إليها في أفريل 1822م، ومات بعد ذلك بقليل[1].

3/المماليك:

شعر محمّد علي أنّ المماليك يشكلون خطرا على مكانته في مصر، فأخذ يحبك الدّسائس للتّخلص منهم، وليأمن من المحاولات التي يمكن أن تكون مصدر خطر له[2]، لمّا عاد محمّد علي باشا من الوجه القبلي، أخذ يجهز جيشا ينفذه إلى الحجاز لمحاربة الوهابيّين، تلبية لنداء الدّولة العثمانية، وبدأ يهيئ معدات الحملة في أوائل سنة 1811م، وعقد لواء قيادتها لابنه أحمد طوسون باشا[3].

أعرب محمّد علي عن رغبته في الصلح مع المماليك والسماح لهم بالعودة إلى القاهرة ليعيشوا في سلام ووئام، وأكل المماليك الطُعم وقبلوا العرض وأخذوا يتوافدون على القاهرة بعد أن ألقوا السلاح وخلعوا رداء الحرب، وأصدر محمّد علي إعلانا بالأمان العام والصفح عن الأمراء المماليك[4] ،أعدّ مهرجانا فخما بالقلعة يوم الجمعة أول مارس 1811م للإحتفال بإلباس ابنه خلعة القيادة، ودعا رجال الدّولة وأعيانها وكبار الموظفين العسكريين والملكين لشهود ذلك الاحتفال الضخم[5].

دبرّ محمّد علي خطّة اغتيال المماليك في سرية تامّة، وخطوات محكمة، ولم يعلم بها إلاّ أربعة نفر من خلصائه وأقرب المقربين إليه:

---

(1) – شوقي الجمل عبد الرزاق، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ مصر والسودان ،ب ط، دار الثقافة ،القاهرة، 1997، ص139 .

(2) – محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص50.

(3) – الرافعي، مصدر سابق، ص 108.

(4) – جمال بدوي، محمد علي وأولاده، ب ط، مكتبة الأسرة، 1999، ص 67.

(5) – الرافعي، مصدر سابق، ص109.

حسن باشا: قائد الفرقة الألبانية.

الكتخدا محمّد لافواغلي: الممثل الشخصي لمحمّد علي.

صالح قوش: قائد فرقة الأرناؤود التي عهد إليها بتصفية المماليك.

إبراهيم أغا: الحارس[1].

ودعا الباشا جميع الأفراد والبكوات والكشاف المماليك وأبنائهم لحضور الحفلة فاعتبر المماليك هذه الدّعوة علامة الرضا من محمّد علي باشا، وركبوا جميعا في زينتهم وجهّزوا أنفسهم، وارتدوا أجمل وأثمن ما عندهم من الملابس، وذهبوا صبيحة ذلك اليوم إلى القلعة[2].

و عندما حانت اللحظة الحاسمة إيذانا يبدأ الرحيل، فدُقّت الطبول، وصدحت الموسيقى ونهض محمّد علي فهبّ المماليك وقوفا وبادلوه عبارات الودّ والتّحية، واستأذنوه فأذن لهم، فامتطوا خيولهم وأخذوا مكانهم في الموكب حسب الترتيب[3].

ابتدأ الموكب بعساكر *الدّلاة ثمّ، تبعهم العساكر الإنكشارية ثمّ ،الجنود الألبانية بقيادة صالح قوج، وتلاهم المماليك ثمّ، فرقة من الجنود النظامية [4]، وسار الموكب منحدرا إلى باب العزب المتقدم، متسربا في ذلك الطريق الضيّق الوعر، فاجتازت الباب طليعة الموكب ثمّ، رئيس الشرطة، ثمّ المحافظ ومن معه ثمّ، الوجاقلية، فارتجّ الباب وأُغلق من الخارج[5]، ولم يتفطن المماليك إلى إغلاق الباب وأخذت خيولهم تتزاحم بفعل الإنحدار الطبيعي حتّى وجدوا أنفسهم محصورين في الخندق الضيّق[6] .

---

[1] – بدوي، مرجع سابق، ص67.

[2] – الرافعي، مصدر سابق، ص109.

[3] – بدوي، مرجع سابق، ص67.

*الدلاة: كلمة تركية معناها المجنون . (أنظر :الجبرتي، المختار من تاريخ الجبرتي، مصدر سابق، ص 1047).

[4] – الاسكندري، مرجع سابق، ص 126.

[5] – الرافعي، مصدر سابق، ص109.

[6] – بدوي، مرجع سابق، ص67.

و أبصرهم الأرناؤود يتسلقون الصخور المشرقة عليهم وتضامنت صفوفهم المتلاحقة بعضها أثر بعض، وفجأة درت طلقة في الهواء، وبعد ما انهمر الرصاص على المماليك من فوقهم ويمينهم وعن شمائلهم ومن ورائهم وسدّت منافذ النجاة أمامهم، وازداد هياج الخيول مع صخب أصوات الرصاص، فأخذت تُلقى بالمماليك وتدوسها بأقدامها.

ولمّا قتل "شاهين بيك" كبير المماليك، وعلم النّاس بهذا الخبر، أغلقوا الحوانيت وصارت العساكر بعد ذلك تنهب وتسلب في جميع أنحاء العاصمة بدعوة البحث عمّن هرب من المماليك للفتك بهم[1].

واستمرّ الجنود في القبض على المماليك وكلّ من يشبههم في الملبس والزّي، وأكثر من يقبض عليهم عساكر حسن باشا الأرنؤودي، فيقبضون عليهم في أماكن تواجدهم، وينهبون من الأماكن ما يمكنهم حمله من ثياب النّساء وحليّهن[2].

وأمّا كتخدا بيك فإنّه لشدّة بُغضه للمماليك صار لا يرحم منهم أحدا، وكلّ من أحضروه إليه ولو كان فقيرا هرما من المماليك الأمراء الأقدمين، يأمر بضرب عنقه، وأرسل أمرا إلى كشّاف النّواحي والأقاليم، بقتل كلّ من وجدوه بالقرى والبلدان، فبادروا بقتل من يمكنهم قتله فصار يصل في كلّ يوم العدد من الرؤوس، ويضعونها على باب زويلة وباب القلعة.

و أسرف العسكر في قتل المصريين، وسلب ما عليهم من الثياب، ولم يرحموا أحدا وقبضوا على من رافقهم متجملا وجههم من أولاد النّاس وأهالي البلد الذين تزينوا بزيّهم لزينة الموكب، وهم يصرخون ويقولون:"أنا لست جنديا ولا مملوكا"، وآخر يقول: "أنا لست من قبيلتهم"، فلم يرحموا لا صارخ ولا مستغيث، ولم يقبلوا الشفاعة لهم وأعطوا الأمان للبعض منهم، فإذا حضروا قبضوا عليهم وشلحوهم ثيابهم وقتلوهم.

---

[1] – الاسكندري، مرجع سابق، ص 67.

[2] – الجبرتي، عجائب الآثار، ج4، ص ص 210، 211.

و كانوا يداهمون الأشخاص من البيوت القديمة، فيسألونهم، فيخبرونهم عن أنفسهم ونسبهم، فيكذبونهم ويأخذونهم إلى الحبس الأعلى حتّى يتبيّن أمرهم، فقتل في هذه الحادثة أكثر من ألف إنسان، أمراء وأجناد وكشّاف ومماليك ثمّ، صاروا يحملون جثثهم على الأخشاب ويرمونهم عند المغسل بالرميلة ثمّ، يرفعونهم ويلقونهم في حفر من الأرض فوق بعضهم البعض، وسلخوا عدّة رؤوس من رؤوس العظماء وألقوا جماجمهم المسلوخة في تلك الحفر[1].

و لم ينج منهم إلاّ أحمد بيك زوج عدلية هانم بنت إبراهيم بيك الكبير، فإنّه كان غائبا بناحية بوش، وأمين بيك تسلّق من القلعة وهرب إلى ناحية الشام، وعمر بيك كان مسافرا في ذلك اليوم إلى الفيوم، فقتلوه هناك وبعثوا برأسه بعد خمسة أيّام ومعه خمسة عشر رأسا، وفي 4 مارس 1811م نودي على النساء بالأمان، وطلب منهم العودة إلى بيوتهنّ ويسكنّ فيها، فرجع البعض منهنّ وهنّ اللاّتي لم يحصل لهن كثير من الضرر.

و في اليوم الثاني من الحادثة أحضر أحد الكشّاف رسولا من عند الأمراء القبليّين يطلبون العفو من الباشا، وأن يعطيهم جهة يعيشون فيها فوعدهم بردّ الجواب في 21 مارس 1811م أحضروا أربعة وستين شخصا من ناحية قبلي، وأكثرهم من الذين كانوا مستوطنين بالبلاد في البيوت القديمة، فلما أحضروهم إلى مصر القديمة، حبسوهم ثمّ، أوفدوا المشاعل بساحل البحر وقطعوا رؤوسهم، ورموا بجثثهم في البحر، وأحضروا الرؤوس ووضعوها تجاه باب الزويلة ليراها النّاس كما رأوا غيرها[2].

---

[1] –عبد الرحمان الجبرتي، المختار من تاريخ الجبرتي، إختيار:محمد قنديل البقلي ،ط2،دار الشعب ،الاسكندرية،1993 ص 797.

[2] – الجبرتي، المختار من تاريخ الجبرتي، ص ص 799،800.

فقضي على عدد كبير منهم، وفرّ الباقون إلى السودان وبلاد الشام، وبذلك قضى محمّد علي نهائيا على المماليك، وقد انقسم موقف التّاريخ والمؤرخون حيال نكبة المماليك إلى قسمين:

الأول: يجد لمحمّد علي العذر في تخلصه من المماليك بهذه الطريقة؛ لأنّهم كانوا عقبة في طريق تنفيذ مشروعاته في مصر، وأنّهم كانوا مثار شغب وفوضى في البلاد[1]، فاضطرّ محمّد علي للدّفاع عن نفسه؛ لأنّ المماليك كانوا يأتمرون به حين ذهب إلى السويس يتعهد شؤون العمارة المعدّة لنقل الحملة الوهابية.

أمّا الموقف الثاني، فيرى أنّه لو أنّ محمّد علي استمرّ في محاربتهم وجها لوجه حتّى تخلّص منهم في ميادين القتال لكان ذلك خيرا له ولسمعته، وأنّ هذه المؤامرة هي صورة مكبرة لما أمر به الباب العالي سنة 1804م، حين عهد إلى حسين قبطان باشا بأن يقضي عليهم بهذه الطريقة[2]، فهذا العمل يتسّم بالخسّة والكذب الشنيع، وتعتبر حادثة القلعة نقطة سوداء في تاريخ محمّد علي باشا[3].

4/<u>الدّولة العثمانية</u>:

لم يكن محمّد علي مرضيا عنه لامن الحكومة العثمانية، ولا من الإنجليز، حيث سعى سعيا لإبعاده عن الحكم، وإحلال المماليك مكانة فطلبوا من الباب العالي عزل محمّد علي وتعيّين والي جديد بدلا عنه، فأصدر السّلطان العثماني فرمان بنقل محمّد علي إلى ولاية سالونيك باليونان؛ ليتولّى "موسى باشا"، منصب ولاية مصر، فتظاهر محمّد علي بإظهار الطاعة لأوامر الباب العالي ثمّ، ادّعى بأنّه يغادر مصر، لكنّه في الحقيقة استنجد بكبار المشايخ والعلماء، وبلغهم الأمر فكتبوا عريضة إلى الباب العالي يلتمسون فيها بقاء محمّد

---

[1] – الجمل، مرجع سابق، ص 139.

[2] – الرافعي، مصدر سابق، ص 114.

[3] – بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص 81.

علي واليا على مصر، فاستطاع أن يصل إلى الاتّفاق مع الدّولة العثمانية فتعهّد بأن يدفع لها جزية سنوية قدرها عشرون ألف جنيه، وبذلك تمّ الإبقاء على محمّد علي باشا في منصبه[1].

و في الأخير يمكننّا القول أنّ الزّعامات الشعبية هي التي أبلغت محمّد علي الحكم، فكان لها الأثر الفعال في تثبيت دعائم ملكه وتذليل العقبات التي واجهته إلاّ أنّه كان يخشى من تطور الزعامات الشعبية ممّا يهددّ وضعه في الحكم، نظرا للمكانة التي تحظى بها هذه الفئة لدى الشعب المصري، فأخذ يحبك الدّسائس والمؤامرات للتّخلص من هذه الفئة التي أجلسته على قمّة المجد فتمّكن منهم وتخلّص من المماليك، الذي كان يعتبرهم عقبة في طريقه وبذلك انفرد محمّد علي بحكم مصر وشرع في تجسيد مشروعاته لبناء مصر الحديثة.

[1] –الزهرة غازي، يمينة غازي، توسع محمد علي باشا في بلاد الشام أهدافه ومظاهره 1831–1841، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، التخصص: الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016/2015، ص ص 20، 21.

نظرا لطول الفترة الزمنية لحكم محمد علي التي كانت من 1805م إلى غاية 1848م فقد شهدت سنوات حكمه إنجازات مهمّة، تمثّلت في تصَديه للحملة الإنجليزية وكذلك تصفية المماليك في مذبحة القلعة الشهيرة بالقاهرة في 1811م وغيرها، فقد مهدّت الطريق لقيامه بعدّة إصلاحات شملت جميع المجالات.

باشر محمد علي في جعل مصر دولة حديثة، مُفجرا لثورة فعلية اجتماعية وإدارية وثقافية وعسكرية واقتصادية، ما لبث أن قطف ثمارها، فأصبحت مصر دولة تفوق الدولة العثمانية بتنظيمها ونظمها وتطورها وتقدمها العلمي[1].

I- الإصلاحات الإدارية والعسكرية:

أ) الإصلاحات الإدارية: التنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر كانت غامضة ومعقدّة في كثير من النواحي، فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي كانت سائدة في مصر عقب خروج الفرنسيين عام 1801م.

و ما يلفت النظر في الجانب الإداري هو حدوث تغيّير في الإصلاحات، فلقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديمة؛ لتحلّ محلّها أسماء جديدة اتخذت مكانتها في اللغة وأصبح لقب "بك" مجرد لقب فخري، فقدَ قيمته بسبب كثرة منحه[2].

و تمثّلت التطورات التي أُدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين هما:

لقب مدير؛ أي رئيس المديرية، وكان مسؤولا عن تنفيذ أوامر الباشا على المصانع في المديرية، وإصدار توجيهات فيما يتعلّق ببذر المحاصيل وريّها، ولقب ثاني، تمثلّ في رئيس المركز، وكان يضطلع بالمسؤولية الكاملة عن كلّ الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه، وكذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة، هي كلمة مديرية وحلّت محلّ إقليم، كما أدّى استيلاء

---

[1]- مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تح: أحمد غسّان، دار قتيبة للطباعة والنشر، ص10 .

[2]- عمر عبد العزيز عمر وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 2006، ص 280.

مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو، لقب *"حكمدار"، وأُطلق هذا اللّقب على حاكم سورية المدني عام 1832م، وعلى الحاكم العام للسودان عام 1835م، وكان حكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية[1].

كما تطوّرت الإدارة في مصر في عهد محمد علي باشا، وواكبت تحولات شهدتها البلاد، فعمل على تقسيم البلاد إلى سبعة (07) مديريات، لكلّ منها مدير، أربعة في الوجه البحري وثلاثة في الوجه القبلي، والمديريات قُسمّت إلى مراكز وأقسام وقرى، ويرأس المأمور المركز والناظر القسم والشيخ القرية، ويقوم المدير بتنفيذ أوامر الباشا ويشرف على الريّ وأعماله، والمأمور يراقب الزراعة وجميع الأموال والمحاسبة، وإرسال الجنود للخدمة العسكرية[2].

كما تطلّب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل، ومن ناحية الأخرى تطلّب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كلّ هذه المسائل.

و لذلك فكّر محمد علي في تكوين بعض المجالس أو الدواوين [3]:

1. المجالس التي أقامها محمد علي:

أ- **الديوان العالي:** وهو مجلس الحكومة، مقرّه في القلعة، وفيه يتداول الأعضاء فيما بينهم بالنظر في شؤون البلاد قبل تنفيذها، ويرأسه نائب الباشا (كتخدا بك) وهو بمثابة رئيس النظار وناظر الداخلية [4].و هو أشبه بمجلس الوزراء حاليا، كما أعطى محمد علي لنائبه في الديوان سلطات واسعة في كلّ ما يتعلّق بالحكومة[5].

---

*حكمدار:هو الحاكم الذي يعينه خديوي مصر على السودان.(أنظر :محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، ص121).

(1)- هشام سوادي هشام، مرجع سابق، ص 143.

(2)- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي في العصر العثماني، دار أسامة، الأردن، 2006، ص 216.

(3)- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مرجع سابق،ص 266.

(4)-عبد النعيم ضيفي عثمان، تاريخ مصر من العصر الفرعوني حتى العصر الحديث، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 2008، ص 42.

(5)- بيضون، مرجع سابق، ص 84.

ب- المجلس العالي: تأسّس في سنة 1824م يتألّف من رؤساء الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر، واثنين من التجار، واثنين من الأعيان عن كلّ مديرية من مديريات مصر السبع[1]، ويعتبر بمثابة مجلس وزراء أنشئ نتيجة التوسع في أعمال الحكومة.

ج- مجلس المشاورة الملكي: وينتخب هو أعضاءه بنفسه، وكان عددهم يتراوح ما بين 30 و40 عضوا، وكانوا ينظرون في شؤون البلاد العامّة، ويعرض عليهم القوانين قبل سنّها، ومع أنّ هذا المجلس كان استشاريا محضا، تمكنّ به محمد علي من تخفيف عبئ المسؤولية الملقاة على عاتقه أمام شعبه وأمام الدول الأجنبية[2]، وكوّن محمد علي "مجالسا خاصّة" لكلّ إدارة في الحكومة، فكان هناك مجالس للحربية والبحرية والزراعة والتجارة والأمور الإفرنكية والمدارس والصحة.

ولقد عرف محمد علي من أوّل الأمر أنّ خير طريقة لتحسين الإدارة هي توزيع الأعمال على وزارات مختلفة، فاختار لكلّ وزارة رجلا كفئا يعيّنه المجلس الخاص، وعلى الرّغم من أنّ هذا النظام لم يصل في عهده إلى حدّ الكمال، إلّا أنّه يرجع الفضل لمحمد علي في توزيع أعمال الحكومة والعمل بحسن نيّة وبعزيمة صادقة على التقدّم والارتقاء في الإدارة، وظلّت كلمته هي القانون والحكومة[3].

---

(1)- إسماعيل حلمي محروس، تاريخ العرب الحديث إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 132.

(2)- الإسكندرية، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر ،ص 143.

(3)- محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934، ص 119.

ب) *الدواوين التي أنشأها محمد علي:

1. ديوان الخديوي (وزارة الداخلية).

2. ديوان الإيرادات (وزارة المالية) .

3. ديوان الجهادية (وزارة الحرب).

4. ديوان البحر (وزارة البحرية).

5. ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية). [1] .

6. ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية (وزارة التجارة والشؤون الخارجية).

7.ديوان الفاريقات (وزارة الصناعة).

وكانت تُلقى على أعضاء المجلس الخصوصي مسؤولية إضافية هي دراسة التقارير الواردة من مختلف الإدارات والقرارات المتخذّة في الإجتماع السنوي بالمجلس الإستشاري العام المكون من مديري الدواوين والأعيان الذين يعيّنهم الباشا ثمّ، ينقل إليه أهمّ المعلومات[2].

وطلب محمد علي من رئيس كلّ ديوان أن يقدّم للباشا تقريرا في كلّ أسبوع عن أحوال ديوانه وكشف شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية عن الإيرادات والمصاريف.

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيها محمد علي إلى الحكم تُحتم عليه أن يضع نظاما إداريا جديدا، ولكن اختفاء الطبقة الحاكمة القديمة أدّى إلى ظهور مشكلة، وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش والإدارة المدنية والخدمات الثانوية، فاستعان محمد علي بأقاربه

*الدواوين:مجلس شورى الباشا .يتألف الديوان من ضباط الفرق،والدفتردار،والخزندار والروزنامجي، ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة لأن الباشا لايستطيع أن يبرم أمرا إلا بموافقة أعضائه . (أنظر :الجبرتي ،المختار من تاريخ الجبرتي،مصدر سابق ،ص 1048).

[1] – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص 263.

[2]– ضيفي عثمان عبد النعيم، مرجع سابق، ص 200.

والأشخاص المقرّبين إليه لتولي المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية، ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا، ولعب أفراد أسرته دورا مهمّا في النواحي الإدارية خاصة *إبراهيم باشا[1].

ب/ الإصلاحات العسكرية:

1. الجيش: أدرك محمد علي أنّ أهمّ سند للدولة هو الجيش القوي؛ لذلك كان الجيش هو الدعامة الأولى التي أقام عليها استقلال مصر الوسيلة الفعّالة في إقامة دولة عربية حديثة موحدة[2] ولعلّ الذي لفت نظرة ما شاهده بنفسه من انكسار الجيوش العثمانية التي كانت تحت قيادة مصطفى باشا في واقعة أبي قير أمام الجيش الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت[3].

فكان يدرك تماما مدى حاجة الحلم الذي يراوده بتكوين الإمبراطورية بالجيش، ولذا اهتمّ بتطوير وإنشاء جيش على النمط الأوربي الذي اعتبره دعامة أساسية في ترشيح التكوين السياسي المصري وبناء دولته الحديثة كوسيلة فعّالة في التوسع والامتداد على أطراف عديدة فنجح في تطوير جيشه العربي وتقوية أسطوله البحري؛ إذ أدخل الأسلحة الحديثة.

وطبّق النظم الأوروبية مستفيدا من خبرة فرنسا في هذا المجال[4]، فاستقبل بعثة عسكرية رسمية بقيادة الفرنسي بوابيه لتدريب جيشه، واستعان بضابط فرنسي برتبة كلونيل اسمه* أو كتاف جوزيف أنتلر سيف" في 1819م؛ لتنظيم جيشه على نمط الجيش الفرنسي، وفي سنة 1820م وجهّه محمد علي مع خمسمائة من مماليكه إلى أسوان ليدربهم هناك على

---

*إبراهيم باشا :ولد إبراهيم باشا في مدينة قولة، وهو الإبن الأكبر لمحمد علي، عينه والده في صغره في الجندية حيث ارتقى في رتبها وتعلم العربية وله إطلاع واسع في تاريخ البلاد الشرقية، تولى الإمارة المصرية بعد أبيه، توفي في 20 نوفمبر 1848.(أنظر :رؤوف عباس ،إبراهيم باشا الكبير ،مجلة الهلال، ديسمبر ،2004، ص1-6).

(1) – عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص 283.

(2)– هشام سوادي هشام، مرجع سابق، ص 142.

(3)– عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمّد علي الجيش المصري البري والبحري، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص3.

(4)– سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، ط1، دار الشروق، فلسطين، 1997، ص 139.

*أوكتاف جوزيف سيف: عرف سليمان باشا، قدم إلى مصر سنة 1819، تعلم اللغة العربية، واعتنق الإسلام وأصبح مدير المدرسة المشاة في القاهرة (أنظر: مفيد الزيدي، المبسط في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق ،ص82.

الطريقة الحديثة في استعمال الأسلحة والنظام العسكري، فاضطرّ عظماء مصر أن يرسلوا مماليكهم إليه ليدربهم، فبلغ عدد المُوفدين للتدريب على يديه في أسوان ألفا.

واتّخذت أسوان المركز العام للتعليم الجديد، واخْتيرت لهذه المهمّة لخلوها من الملاهي التي تشغل الشباب، وبعدها عن الأنظار المتجهة إلى عمل الوالي فيتفرغ هؤلاء الذين وضع المستقبل بين أيديهم في المهمّة التي وُجهوا إليها وتكون هذه التجربة السريّة بمنجاة من شماتة الأعداء إذا هي أخفقت[1].

و لقد كان حريصا على تجنب تجنيد المصريين حتى يوفر الأيدي العاملة المصرية للإنتاج وربّما لكي لا يعطي فرصة للشعب المصري لممارسة العسكرية التي قد تضرّ بمستقبل محمد علي وأبنائه من بعده للحكم، وقد شرع في تكوين جيش حديث يحقق أهدافه العامّة والخاصّة وكان يريد أن تكون القيادة العامّة وكبار ضباطية من الأتراك أو المشتركين من سلالة المماليك ومن بقايا الألبان في مصر.

وكان محمد علي يفضل أن يكون التجنيد من السودانيين الذين كانوا في بعض الفترات يشكلون جزءا هامّا من القوات العسكرية في مصر، وكان من المعروف عن الجندي السوداني الثقة في طاعة الأوامر والولاء للحاكم فضلا عن المقدرة العسكرية، خاصة أنّ محمد علي مرّ بتجربة مريرة مع الألبان سريعي التمرّد والغضب ويخرجون عن الطاعة لأسباب هامّة وأخرى غير هامة [2].

فأُنشئت الثكنات لإيوائهم، وأحيطوا بالعناية الطبيّة اللازمة، ومع ذلك أصابتهم الأمراض، ولم يتحمّلوا مناخ مصر، ومات الألوف منهم، فانزعج محمد علي باشا وكانت الصعوبة بالنسبة إليه أنّه بحاجة إلى جيش كبير ثابت ومضمون الولاّء وبذلك لا يمكنه

---

[1]– عمر طوسون، الجيش المصري البري والبحري ،مرجع سابق، ص 3–6.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 244– 246.

الاعتماد على المجندين السودانيين فقط؛ لذا قرّر الباشا فرض التجنيد العام، وهو أمر لم تعرفه مصر منذ قرابة العشرة قرون [1].

لكن هذا الجيش السوداني لم يكن في مقدوره تحقيق أغراض محمد علي الواسعة[2] ،واتّضح للباشا سريعا أنّ خطّته في تكوين جيش من السودانيين تسير على نحو بالغ السوء، فمثلا حين علم أنّه من بين 2400 عبد وصلوا إلى أسوان لن يرسل سوى 1245 إلى القاهرة، فقال في خطابه إلى أحمد باشا طاهر، مدير مديرية جرجا يوم 18 فيفري 1822م"من الواضح أنّنا نرسل قواتنا بقيادة أبنائنا إلى السودان ليجلبوا لنا السود لنستخدمهم في حملة الحجاز وخدمات أخرى مماثلة ...إلاّ أنّه لمّا كان الأتراك من جنسنا ويجب أن يظّلوا قريبين منّا طول الوقت، ولا يُرسلوا إلى هذه المناطق البعيدة، أصبح من الضروري جمع عدد من الجنود من الصعيد ولذلك وجدنا أنّه من المناسب أن تُجنَد حوالي أربعة آلاف رجل من هذه المديريات".

كان هذا أوّل مرسوم يأمر فيه الباشا بتجنيد الفلاحين من سكان مصر في الجيش ويتضح من أنّ هذا القرار لا علاقة له بفكرة التجنيد العام، وإنّما لإحلالهم محلّ الجنود الأتراك الذين احتجوا لسبب أو لآخر على إرسالهم إلى السودان وقد تقرّر أن يجند المجندين الجدد لمدّة ثلاث سنوات فقط، يحصلون في نهايتها على تذكرة مختومة ويسمح لهم بالعودة إلى قراهم[3] .

واجه رفض الأرستقراطية التركية التي رفضت تجنيد أبنائها والفلاحين العاملين في خدماتها؛ لكنّه لم يأبه بهم واستمرّ في خططه وفرض عقوبات وصلت للإعدام لمن يتهرب

---

[1]– أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986، ص 56.

[2]– محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، ص46.

[3]– خالد فهمي، كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبنا ء مصر الحديثة، تر: شريف يونس، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001م، ص 127.

من التجنيد من الفلاحين وكان هذا النظام الجديد في تاريخ مصر له دلالات ونتائج مستقبلية بظهور جيش ونخبة عسكرية مصرية تواجه الضباط الأتراك[1].

وكانت الأسر المصرية تعتبر دخول إبنها للجندية وكأنها فقدته، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمّها:

- أنّ الشعب المصري عاش قرونا عديدة وهو بعيد عن العسكرية.
- وهناك من يرى أنّ الروح القتالية في الشعب المصري ضعيفة ولذلك أضعفت قدراته على استيعاب مسؤولياته الدفاعية.

كانت عملية جمع الشباب تتمّ بطريقة وحشية وهي أقرب إلى الصيد ثمّ، إنّ المجند كان يقضي في الجيش مدّة طويلة تصل إلى أكثر من عشر سنوات[2]، وجعل المراتب العليا من *اليوزباتشي حكرا على الأتراك والشركس خوفا من ترقية المصريين، وظلّ الأمر إلى أن استبسل هؤلاء في معارك الشام فالتمس ابنه إبراهيم على ترقيتهم إلى المراتب العليا فوافق شريطة معرفة القراءة والكتابة [3].

ُقد استمرّت زيادة الجيش فبلغ سنة 1826م إبّان الحرب اليونانية 10.000 و150.000سنة 1832م و276.000 حوالي سنة 1838م، منها 130.000 جيوش نظامية و41.000 غير نظامية و47.000 حرس أهلي و150.000 عمّال مصانع مدربين، و40000 الدونمة البحرية[4].

ونظرا لتطور الجيش وتقدّمه أدّى إلى نجاحه في عدّة معارك خاضها المصريون بقيادة محمد علي باشا منها، فتح السودان عام 1820م، 1822م، كانت دوافع هذا الفتح هو

---

[1]– مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، ص183.

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص 246.

*اليوزباتشي:ضابط انكشاري يعادل الجوربجي، وهو رئيس المشاة ،كان يشرف على أمور الكتيبة، ويأدب الجند في الجرائم الصغيرة.(أنظر :الجبرتي ،عجائب الأثار، ج1، ص73).

[3]–مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص 184.

[4]–محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، ص 46.

إحضار الجند للجيش من أهل السودان ومطاردة المماليك الفارين إلى السودان، بالإضافة إلى الإنتصار في معركة المورة وهي بلاد كانت خاضعة للسلطات العثمانية ثمّ، ثارت ضدّه فاستنجد بمحمد علي الذي أرسل جيشا بقيادة ابنه إبراهيم باشا واستطاع القضاء على ثورة أهالي المورة وكان من أبرز نتائج هذه المعركة ضمّ جزيرة كريت[1].

2. الأسطول:

لم يكن بمصر أواخر 1809م منشآت بحرية حربية مطلقا، وأوّل ما جعل محمد علي يفكر في إنشاء هذا السلاح هو حرب الوهابية التي كلّفته بها الدولة العثمانية، فشرع سنة 1810م في إنشاء المراكب، وجعل بساحل بولاق ترسخانة ودار صناعة وورشات وجمعوا الصنّاع، فأنشئوا أربعة سفن، إحداها تسمّى الإبريق، وسفن أخرى لحمل المسافرين والبضائع.

ولم يكن لمحمد علي باشا في ذلك الوقت عمارة بحرية بالبحر الأحمر، فأصدر أمرا بإنشاء 15 سفينة بهذا البحر، وشيّد بالسويس مباني لصناعة السفن، فأنشأ بها أربع سفن من نوع الإبريق (وهي سفن بساريتين وقلوع مربعة) وأنشأ إحدى عشرة سفينة أخرى من نوع السكونة (و هي سفينة بسارية واحدة، لها قلوع مربعة ونصف سارية ذات قلوع مخروطية)[2].

وأنشأ محمد علي *ترسانة لصناعة السفن في الإسكندرية، وضمّ الأسطول الجديد خمسين (50) قطعة بحرية، تحمل على متنها 800 ضابطا و1000 مقاتلا، وجعل على رأسها مهندسا فرنسيا يدعى "سريزي" يساعده رجل مصري يدعى "الحاج لطفي" في إدارة هذه الترسانة، واستعان سريزي بالمساعدين من الأجانب، كما أرسل البعثات إلى أوروبا لتعلّم الفنون البحرية والعسكرية، وفي سنة 1831م نزلت بالبحر أوّل سفينة من الأسطول الجديد[3].

---

[1]– عبد النعيم ضيفي عثمان، مرجع سابق، ص 140.

[2]– عمر طوصون، الجيش المصري البري والبحري، ص 63.

*ترسانة:مأخوذة في الأصل من دار الصناعة وهي المكان المخصّص لإنشاء وتعمير جميع السّفن المراكب الخاصّة بالدولة. (أنظر :صابان ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مرجع سابق ،ص73).

[1]– محمد الدقن، تاريخ مصر الحديث، مكتبة وصفي للآلات الكاتبة، 1979، ص 31.

وأنشأ أسطولا في البحر المتوسط لأغراض تجارية ونقل الغلال إلى جزيرة مالطا وبريطانيا، وصل عدد قطع الأسطول عام 1829م إلى 29 وحدة و992 مدفعا و10 آلاف بحّار، واستورد محمد علي الأخشاب لأسطوله من آسيا الصغرى ثمّ، من أوروبا وسوريا، واستلزم بناء هذه القوة البحرية ثروة وإمكانات مالية كبيرة[1].

3. المدارس التي أنشأها محمد علي باشا:

1/ مدرسة أسوان: أقيمت هذه المدرسة الحربية الأولى في مصر بقيادة الضابط الفرنسي "سيف" تمكن بذكائه وشجاعته من استمالة المجندين إليه، ولمّا كان محمد علي مولوعا بتقليد أوروبا وخاصة في نظمها العسكرية[2]، أنشأ مدارسا مختلفة منها، مدرسة البيادة؛ أي المشاة، ومدرسة الفرسان ومدرسة المدفعية والأخرى لأركان الحرب، ومدرسة البحرية في الإسكندرية[3]، وبلغ الجيش في عهده حوالي 200.000 جندي، وهو عدد كبير إذا قيس بمجموع سكان مصر ووقتئذ الذي كان يبلغ من مليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين ولكي يضمن إمداداته العسكرية أنشأ دارا لصناعة المدافع والبنادق والذخيرة وجمع معدات الجيش ولوازمه[4].

2/ مدرسة المشاة: في دمياط وأنشأ لتخريج ضباط هذه الفرق مدرسة حربية في الخانكة على أحدث نظام، بلغ تلاميذها 400 تلميذ، قُسّموا إلى ثلاثة طوابق يتعلمون فيها التمرينات الحربية واللغات العربية والتركية والفارسية.

وقام محمد علي باشا أيضا بفتح المدارس الحربية وإعداد الملاكات القيادية المصرية واهتمّ بمدارس المشاة والخيالة والمدفعية فضلا عن إنشائه كلية عسكرية في عام 1826م، وأنشأ أكاديمية للأركان العامّة وأسسّ عددا من المصانع الحربية للمدافع والبنادق الحربية،

---

[2]– مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص 184.

[3]– محمد الدقن، مرجع سابق، ص 32.

[4]– أحمد طربين، مرجع سابق، ص 58.

[5]– محمد الدقن، مرجع سابق، ص 30.

وتدرب ألاف المصريين على فنون القتال في البحر بعد دراستهم في المدرسة البحرية العسكرية وترجمة الأنظمة والتعليمات العسكرية الفرنسية إلى اللغة العربية[1].

3/مدرسة أركان الحرب:أُنشئت هذه المدرسة في 15 أكتوبر 1825م للدراسات العليا، أسسها الكابتن "جول بلانا" الفرنسي، تتكون من 18 ضابطا، وكان بها بعض المدرسين الأجانب، ومدّة الدراسة ثلاث سنوات .

4/مدرسة المدفعية:تأسسّت عام 1831م، وكانت المواد التي تدَرس فيها، الرياضيات والكيمياء والرسم واللغة الأجنبية واللغة العربية والتركية إضافة إلى فنّ المدفعية والمساحة، وقد وُزّع خريجو هذه المدرسة على وحدات المدفعية بالجيش وخُصصّ بعضهم للعمل لمدفعية الأسطول[2].

II- الإصلاحات الاقتصادية

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالا ثانوية بالنسبة للهدف الأوّل الذي كان ينبغي تحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد

(1)- سيار الجميل، مرجع سابق، ص 340.

(2)- عصام عبد الفتاح ،أيام محمد علي عبقرية الإرادة وصناعة التاريخ، ب ط ،الشريف الماس للنشر والتوزيع ،القاهرة، ص52.

علي بصفة أساسيّة على الجانب الاقتصادي[1] ولكن من أهمّ التحديات التي واجهته في هذا الميدان الزراعة لما لها من أهمية على حياة المجتمع المصري في العهد العثماني[2].

1/ الزراعة: لقد بدأ محمد علي في إصلاح نظام الزراعة السالف، فأدخل تغيرات في نظام تمَلُك الأراض والزراعة[3]، فكان أوّل عمل شعر بضرور تنفيذه هو القضاء على نظام *الإلتزام الذي كان سائدا في مصر العثمانية[4]، إلاّ أنّ هذه العملية لم تكن سهلة التطبيق لما لهؤلاء الملتزمين من نفوذ وسطوة مكنّهم منها النظام العثماني، وبفضل هذا الإجراء تمكن محمد علي خلال الفترة 1808م-1814م من الاستيلاء على جميع الأراضي والأراضي المماليك ومن ثمّ الإتصال المباشر بالفلاحين دون وسائط[5]، أعطى الملتزمين راتبا شهريا، وحددّ للعلماء والمشايخ رواتب سنوية والمسؤولية على أراضي الوقف وفرض عليها المراتب وقضى على أي محاولات لاستغلالهم[6].

ألغى محمد علي نظام الالتزام لأنّه يجعل الأموال كلّها لخزينة الباشا ومن ناحية الأخرى يحرّر الفلاح من الالتزامات التي كان يكلّف بها المصالح خاصّة وليس عامّة

---

(1)- عمر عبد العزيز عمر وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص 274.

(2)- الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 180.

(3)- مفيد الزيدي ،موسوعة التاريخ الإسلامي، ص 185.

*الإلتزام:صيغة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض لسنة أو عدد من السنوات، وكان يعطى لمن يتقدم بأكبر عطاء أو طبقا لترتيبات خاصة مع الإدارة.(أنظر:عبد العزيز النوار ،مرجع سابق ،ص ص 93،94).

(4) – عمر عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص271.

(5) – الغالي غربي، مرجع سابق، ص 180.

(6) – مفيد الزيدي، المبسط في تاريخ العرب الحديث 1516- 1916، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 82.

وبذلك تجعل يد الباشا متصلة مباشرة بالفلاح وتقضي على مقاومة هؤلاء الملتزمين الإصلاحات المقرر تنفيذها في البلاد[1].

وتم إلغاء هذا النظام في 1809م الذي أحدث إنقلابا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا في مصر، ومن جهة أخرى شعَرَ الفلاحون أنّهم تخلّصوا من رقّ الإلتزام [2] وحتى صحّ لهم أن يقولَوا للملتزمين "أنتم إيش بقالكم في البلاد قد انقضت أيامكم، إحنا صرنا فلاحي الباشا"، وبمقتضى هذه الإجراءات أصبح محمد علي ملتزما أو ملكا لمعظم أراضي مصر، ولم يسمح في بادئ الأمر بتكوين ضياع خاصة حتّى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدّى السلطة، ويظلّ محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة[3] .

وكانت باكورة أعمال محمد علي في هذا الباب أمر بسمح كافة الأراضي الزراعية في مصر وقسّمها إلى مديريات وقسّم كلّ مديرية إلى مراكز وأقسام وهذه الأقسام إلى نواحي عين في كلّ منها من يقوم بإدارة أموالها هذا عدا من عيّنهم لجباية الضرائب[4].

غير أنّ هذا المسح العام للأراضي الزراعية ابتدأ في سنة 1813م، ومن ثمّ قام بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين فأعطى كلاّ منهم خمسة *أفدنة للاستثمار بحسب توجيهات الدولة على أن تدفع الضرائب لها مباشرة وبذلك خلّص الفلاحين من تبعيتهم الشخصية للملتزمين، أمّا إذا عجز الفلاح عن استغلال أرض فهو عجز عن دفع ضرائبها فللدولة الحق في استرجاعها وقد حددّت الحكومة لكلّ منطقة أنواعا معيّنة من المحاصيل لزراعتها[5] .

---

[1] – عبد العزيز النوار، تاريخ العرب المعاصر، ص 94.

[2] – هشام سوادي، مرجع سابق، ص 144.

[3] – عمر عبد العزيز وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص 272.

[4] – جورج يانج، مرجع سابق، ص 80.

*أفدنة :جمع فدان ،وهو وحدة قياس للأراضي الزراعية .(أنظر : ادوارد دريو ،محمد علي ونابليون (1807-1814) مراسلات قناصل فرنسا في مصر، تر :ناصر أحمد إبراهيم ،تق :رؤوف عباس حامد ،ص 156).

[5] – هشام سوادي هشام، مرجع سابق، ص 144.

وعند تموج المحاصيل كانت الدولة تقوم باستلامها، فتأخذ حصّتها مقابل الضرائب المفروضة وتشتري الباقي بالأسعار التي تقررها ثمّ، تبيعها للتجار الأجانب وأنشأ ديوان الزراعة، يشرف على تنظيم العملية الزراعية[1] وبذلك أصبحت الحكومة تتدّخل في كافة نشاط الفلاح بعد أن كان حرّا في زراعة ما يشاء وفي أن يبيع ما يشاء[2] كما قام كذلك بإنشاء سجلا جديدا خاصّا دونت فيه كلّ أراضي المديرية وقام بفرض ضريبة المال *الميري على الأراضي المعروفة باسم "الرزق الأحباسية [3].

وبذلك أصبح هو المسيطر مباشرة على الأراضي وأصبح تحت يده أراضي شاسعة يستطيع أن يتصرف فيها، فشرع في توزيع مساحات كبيرة، منها[4] على بعض القواد الموظفين والمقربين إليه من أراضي البور وسميت* أبعاديات" وقد منحهم ملكيتها التامّة وإعفائهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها[5] ولذلك كان يحتمّ عليهم ألاّ يؤجروها لغيرهم وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم[6] وأن يصلحوا الأراضي ويحولوها إلى أرض خيرية تعطي إنتاجا وفيرا، وكانت هذه الأبعاديات تعطى في أوّل الأمر إلى هؤلاء على أسّاس الإفادة خلال الحياة فقط[7].

كما أنّه أدخل نظام الإحتكار "التحجير" حيث يقسّم مع الفلاحين منتجاتهم الزراعية ويأخذ حصّة الأسد منها، فيجمع، المحاصيل ويضعها في المخازن ويصدر منها للخارج وإذا

---

(1) – نمير طه ياسين، مرجع سابق، ص 78.

(2) – عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص 94.

*الميرى:ضريبة الخراج وهي المخصصة أصلا للسلطان . (أنظر:الجبرتي، المختار من تاريخ الجبرتي، ص1051).

(3)– عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ص 274، 275.

(4)– عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص 94.

* أبعاديات: هي الأراضي البور أو غير المزروعة التي استثنيت من دفع الضريبة فسميت أبعاديات، والغرض من استصلاح أكبر مساحة ممكنة . (انظر: أحمد طربين، مرجع سابق، ص 63.)

(5)– عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص ص 188، 189.

(6)– عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار المعرفة الجامعية ،2005، ص ص 188،189.

(7)– عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص 95.

احتاج الفلاح منها يشتري بسعر عال ومختلف، تعينه الحكومة[1]ثم، خفف من هذا النظام الذي استحدثه سنة 1812م [2].

وبذلك قرّر السماح بظهور نوع من الملكية الزراعية لمجموعة من المقرّبين له وهم الطبقة الأرستقراطية الجديدة، فقام بتوزيع الأراضي غير المسجلة في السجلات العقارية المعفاة أحيانا من الضرائب على أفراد أسرته ومن ساعده من كبار الموظفين وقادة الجيش و سميت الأراضي التي وزعت على أفراد أسرته* (جفالك) وأعفاها من الضرائب وتعطى له وثائق أو سندات تسمّى (تقاسيط) أو حجج [3].

كما ضم إليها أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع الضرائب والبقايا المتأخرة عنها وفي سنة 1846م منح أصحاب (الجفالك) حقّ الملكية المطلقة وصار لهم الحقّ في التصرف الكامل في هذه الإقطاعيات[4].

ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نذكر شيئا عن المحصولات التي جلبها هذا المصلح الكبير إلى البلاد لا يزال ينتفع بها وكانت نتيجة زرعها ازدياد ثروة البلاد وأهمّ هذه المحاصيل [5]:

1) زراعة القطن: كان القطن مهمّا جدا لمحمد علي ولسياسة لأنّه كان في حاجة إلى الأموال الذي يشتري بها الآلات الحديثة والأسلحة الجديدة ونفقات تعليم البعثات التعليمية التي أرسلها إلى أوروبا[6] .

---

[1]– مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص 186.

[2]– هشام سوادي هشام، مرجع سابق، ص 144.

*الجفالك: جمع جفتلك، فهي مقدار جسيم من الأراضي لا تعطى إلا لعائلة الباشا، ومنح هذا النوع كان مقيدا، ولا يعطي النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لمالكها، ولكن حين سئم أصحاب الجفالك الإنفاق المستمر عليها وتحمل تكاليف إصلاحها، صدر أمر محمد علي 1842 بإعطائهم حق تملكها والتصرف بها بيعا وهبة ونحوها، وهذه كانت أول ملكية فردية في مصر، (أنظر: أحمد طربين، مرجع سابق، ص 63).

[3]– نمير طه ياسين، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

[4]–مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص 136.

[5]– عمر الاسكندري، مرجع سابق، ص 147.

[6]–عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، ص 96.

إلّا أنّ زراعة القطن كانت حديثة في مصر، وكان يزرع في بعض حدائق القاهرة كنبات من نباتات الزينة، وأصبح أهمّ الحاصلات الزراعية التي يعتمد عليها سمو الوالي وأرض مصر من أوقف الأراضي وأصلحها لزراعة هذا القطن[1] ، حيث عرف رواجا كبيرا في الأسواق العالمية وبصفة خاصة البريطانية[2].

2/ **غرس أشجار التوت:** اعتنى محمد علي بغرس أشجار التوت لتربية دود القز واختار لهذا المشروع أراضي واد الطميلات بالمشرقية فخصصّ ثلاثة آلاف فدّان ليغرس فيها أشجار التوت وخصصّ لخدمتها ألفي فلاح[3]، وأصبح الحرير من أهمّ المحاصيل الزراعية[4].

3) زراعة الزيتون: كانت زراعة الزيتون قبل عصر محمد علي نادرة في مصر– فلم تكن تغرس أشجاره إلاّ في مديرية الفيوم وفي بعض الحدائق بنواحي القاهرة ففكّر محمد علي من الإكثار في غرس أشجار الزيتون لاستخراج الزيت من ثمره، كما أنّه غذاء صالحا للجنود فأمر بغرسه في الوجه البحري والوجه القبلي[5] .

4) زراعة النيلة: تعدّ هذه الزراعة في مصر من أهمّ الزراعات وأوسعها نطاقا وهذا النبات أصله من الخارج [6]، حيث جلب محمد علي بذور النيلة الهندية سنة 1826م واستحضر بعض الهنود الأخصائيين في زراعتها، حيث أخذت زراعتها في النمو والتقدم وقد احتكرت الحكومة تجارتها وأنشأت الفابريقات الخاصة بها[7].

وقد نجح هذا النوع من الزراعة نجاحا باهرا حتّى شاعت زراعته في القطر المصري ولا سيّما في الصعيد.

---

(1)–كلوت بك، لمحة عامة عن مصر، تر: محمد مسعود، ج2، دار الكتب الخديوية، ص ص 427، 428.

(2)–الغالي غربي، مرجع سابق، ص 181.

(3)–الرافعي، مصدر سابق ،ص ص 495، 496.

(4)– محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص 49.

(5)–الرافعي، مصدر سابق، ص 496–498.

(6)–الرافعي، نفس المصدر، ص 498.

(7)– الرافعي، مصدر سابق، ص 498.

لقد قام محمد علي كذلك بعدّة أشغال عامّة عظيمة،[1] منها :

ترعة المحمودية: إنّ حكومة محمد علي قامت بشقّ الترع منها، الترعة المحمدية في الوجه البحري، أحيت موات الأرض وأعانت على المواصلات فوصلت بين النيل وعاصمة البلاد البحرية وبذلك انتشرت الزراعة في ذلك الإقليم ونشطت حركة المراكب التجارية في داخل البلاد[2].

قام بحفرها العديد من العمال،[3] والتي بلغ طولها 8022 مترا، وكان الغرض منها أن تكون المياه كافية لري الحقول والمزارع وبذلك تضاعفت الزراعة[4] ؛ لأنّ محمد علي كان هدفه من وراء كلّ هذه الأعمال تنظيم العملية الزراعية وتحسين نظام الري وذلك عن طريق إتباع أحدث الأساليب الهندسية في قطاع الزراعة، فعمل على إنشاء القناطر الخيرية، حيث كانت أراضي الوجه البحري تُروى عن طريق الأحواض كريّ الوجه القبلي فلا يزرع فيها إلاّ محاصيل شتوية[5] .

2. الصناعة: إنّ الصناعة قد نالت بدورها العناية والاهتمام في مشاريع محمد علي الإصلاحية لأنّ الصناعة الحِرَفية والمهنية كانت هي السائدة في المجتمع، وبذلك فهي صناعة محلية ولا تلبي طموحه لأنّه يهدف إلى إنشاء صناعة حديثة وثقيلة على النمط الأوروبي من خلال تحويل المواد الأولية في مصر إلى مواد مصنعة وبيعها في الأسواق الخارجية.

ولكن ذلك يحتاج إلى أيدي فنيّة وعمّال مهرة وحرفيين ممّا جعله يقوم بنشر إعلان في شهر أفريل سنة 1814م بمدينة مالطا، يعرب فيه عن حاجته إلى الأيادي الفنيّة والأوروبية

---

(1)–عمر الاسكندري، مرجع سابق، ص 150.

(2)–محمد صبري، صفحات من تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص 51.

(3)–محمد صبري، صفحات من تاريخ مصر من محمد علي إلى اليوم، ص 53.

(4)–عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص 94.

(5)–عصام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص44.

للتعاقد معها للعمل في مصر[1]، من أجل بناء دولة حديثة وذلك ما دفعه للاستعانة بأعداد كبيرة من كبار المهندسين في نهضة مصر الجديدة [2].

كما اهتمّت حكومة محمد علي بالنهوض بالصناعات القديمة التي كانت قائمة بمصر كالنسيج والحصير وغيرها، كما أقيمت مصانع عديدة في مختلف جهات مصر، فمنها مصانع لغزل القطن ونسجه ومصانع الأسلحة[3]، حيث قُدّر *بورنغ ما أنفقه على إقامة المصانع وتجهيزها بالآلات، والمواد الأولية بما لا يقلّ عن 12 مليون جنيه إسترليني لأنّ سياسة محمد علي في الصناعة كانت تهدف إلى تحقيق أمرين:

الأوّل سلامة الميزان التجاري وجلبه لصالح مصر حتّى لا تذهب أموالها إلى المُوردين الأجانب، أمّا الأمر الثاني: هو تحقيق الاكتفاء الذاتي حتّى تقوم البلاد بإنتاج حاجاتها من السلع دون استيراد شيء من الخارج من خلال إنشائها المصانع في مختلف أرجاء القطر المصري، لأنّ الدولة هي التي تتولّى المشاريع الصناعية بنفسها لأنّها إذا لم تقم بها فلا يقوم بهذه المهمّة أحد وكذلك عمل محمد علي جاهدا على أن تصبح الاحتكارات الصناعية في مصر أساسا لتصفية صناعية وسياسية واقتصادية لم تعرفها البلاد من قبل[4].

لكنّ سياسة محمد علي كانت في البداية تعتمد على الإحتكار، حيث أصبح العمال يعملون في مصانعه؛ أي أصبحوا مجرد عمال يعملون لحساب حكومته ومن بين الصناعات التي كانت رائجة في مصر والتي احتكرها محمد علي صناعة الحصير لأنّ هذه الصناعة

---

[1]– نمير طه ياسين، مرجع سابق، ص 79.

[2]– عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، ص 99– 101.

[3]– الجمل، مرجع سابق، ص 148.

*بورنغ: تولي السيرجون بورنغ مناصب متعدّدة، منها نائب في مجلس العموم البريطاني إلى قنصل في الصين، وحاكم على هونكونغ، وقدم إلى مصر موفدا من حكومته عام 1837م لوضع تقرير شامل عن أحوال مصر آنذاك وما ينتظر ان تكون عليه في المستقبل، ومنذ وصوله إلى مصر، جمع المعلومات عن أهل البلاد ومنتجاتها الزراعية والصناعية، ومصروفاتها وعرفها التجاري وتشريعها وأوضاع التربية والتعليم فيها.(أنظر: أحمد طربين، مرجع سابق، ص67).

[4]– أحمد طربين، سابق، ص ص 67،68.

كانت منتشرة بكثرة خاصة في القرى إلاّ أنّ محمد علي قضى على هذه الصناعات الصغيرة عن طريق إحتكارها[1].

واستفاد المشتغلون بها، كما رتبّ لهم كذلك المواد الخاصّة اللازمة لعملهم ثمّ، وضع يده على إنتاجهم بعد إتمامه، فأصبحوا أجراء بعد أن كانوا أصحاب عمل[2]؛ لأنّ الحكومة أصبحت تتحكم في توزيع السلع بالسعر الذي تحدده هي لتبيعها للتجار الأجانب أو المستهلكين، أما الصناع إذا احتفظوا بدكاكينهم ومعدّاتهم فإنّ النظام الإحتكاري أفقدهم حريتهم في شراء المواد الأولية وتسوية منتوجاتهم، كما حتّم كذلك إنشاء الصناعات الكبرى[3]

لقد قسّمت الصناعات الجديدة التي أدخلها محمد علي باشا في مصر إلى:

1/ الصناعات الحربية والأسلحة في عهد محمد علي:

أ/ **مصانع القلعة:** بنيت عام 1820م لصناعة الأسلحة وسبك المدافع تحت إشراف السيد (جونون) وكان يعمل بها 600 عامل، لكن بدايتها كانت متواضعة ثمّ، ازداد إنتاجها الحربي بعد تعيين (حيمان) بإدارتها عام 1823م وقد أنتجت عددا وفيرا من الأسلحة والبنادق كالتي كانت مستعملة في المشاة الفرنسية[4].

كما أنشأ كذلك محمد علي بعد عام 1827م في القسم الجنوبي من القلعة دار للصناعة الكبرى تضمّ مصانع متنوعة أهمّها: مصانع الأسلحة والذخيرة وصبّ المدافع [5]

ب/ معامل البارود: بدأ محمد علي في صناعة البارود عام 1816م بجزيرة الروضة الذي بلغ إنتاجه من الجودة حتّى أصبحت تضاهي ملح البارود الذي كان يستورد من إنجلترا في

---

(1)– عصام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص61.

(2)– أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ص 251.

(3)– صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمّد علي، تق:عمر عبد العزيز عمر، دار المعارف، بيروت، ص 116.

(4)– صلاح أحمد هريدي، المرجع نفسه ،ص 147– 150.

(5)– محمود عباس، أحمد عبد الرحمان، معالم مصر الحديثة والمعاصرة تاريخ وحضارة، ب ط ،الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2006، ص 59.

ذلك الوقت لأنّه كان يستعين بالكيميائيين الأوروبيين[1]، حيث كان يديره فرنسي كان سابقا من مستخدمي معمل البارود (سان ساماس) والحكومة تأخذ كلّ حاجاتها منه[2].

إذ بلغ إنتاج معامل البارود التي حددّت 15.784 قناطر من البارود عام 1833م" وكان محمدّ علي حريصا كل الحرص على زيادة إنتاج البارود ويُكرم المشرفين عليه بمكافآت سخية إذا أنتجوا الكمية المطلوبة[3].

ج/مصانع سبك الحديد: لقد أقيم في البولاق مسبك للحديد وهو بناء مشيد تشييدا ضخما وله منظر رائع، وكان يؤدي أعظم الخدمات وقد بلغت تكلفة البناء وحده نحو 60 ألفا من الجنيهات[4] وكان إنشاؤه على طريقة تصميم، وضعه المهندس "جالويه" الإنجليزي، وقد تولّى هذا المهندس بالاشتراك مع معلم و5عمال من الإنجليز لإدارة الأعمال فيه، يصبّون من الحديد المصهور في كلّ يوم ما يبلغ وزنه على وجه التقريب 50 قنطار من الحديد وما يصنع في هذا المسبك من الأدوات والآلات خاص بالبحرية المصرية واللفورقات المختلفة التي أنشأها سمو الولي.

2/الصناعات المدنية في عهد محمد علي:

أ/صناعة الحرير: وسّع محمد علي نطاق صناعة نسيج الحرير بغرسه العديد من أشجار التوت، وقد أحضر من الأستانة عمّالا متخصصين لنسج الحرير على نفس الطريقة التي نسج بها في هذه المدينة وفي الأقطار الهندية.

---

[1]– صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمّد علي، ص150.

[2]– كلوت بك، مصدر سابق، ص 452.

[3]– صلاح أحمد هريدي ،الحرف والصناعات، ص 150.

[4]– الرافعي، مصدر سابق، ص 509

تولّى أولئك العمال الأخصائيون تدريب العمال المصريين على إتقان نسيج الحرير الخام الوارد عن الشام أو من تربية دود القز في مصر، ولقد بلغ مقدار الحرير الذي نسج في مصر 1833م أربعة ألاف آقة[1].

ب/معامل السكر: أسسّت الحكومة في سنة 1818م معمل السكر في الريرمون على نمط مصانع السكر في بلاد الأنتيل بأمريكا، وتولّى إدارة هذا المعمل لأوّل مرّة إنجليزي، وقد اشتهر هذا المعمل بحسن الإدارة والنظام والإقتصاد فاتسّعت أعماله وتقدّمت حاصلاته وانتشرت مقطوعيته في البلاد[2].

وقد قدر ما صنع في الريرمون من السكر سنة 1833م نحو 12995 قنطارا من السكر الخام، وفي ساقية موسى 5200 قنطارا وفي هذه الفاويرقات يُستقطر شراب الروم بمقادير عظيمة[3].

ج/حَلَجْ القطن وكبسه: كان حلج القطن يتمّ لدى صغار المزراعين بقوس المنجد، أمّا الكبار يقومون بهذه العملية عن طريق آلة بدائية تُدار بالأرجل ولكن بعد عام 1820م اضطّر إلى إدخال بعض التجديدات على آلة الحلج واستيراد آلات حديثة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت عملية كبس القطن تتمّ بالأرجل [4].

3. التجارة:

عمل محمد علي على إنشاء حكومة منتظمة تصون الأمن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدائنها وتنشيط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا[5]،

---

[1]– كلوت بك، مصدر سابق، ص 447– 453.

[2]– الرافعي، مصدر سابق، ص 509.

[3]– كلوت بك، مصدر سابق، ص 150.

[4]– صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، ص 194.

[5]– محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى اليوم، ص 54.

وهذا ما جعل محمد علي يلتفت إلى التجارة بعد أن كثرت حاصلات البلاد، فرأى أنّه لا بدّ من إنشاء ميناء يأوي السفن التجارية، فآثر مرفأ الإسكندرية وشقّ فيها ترعة المحمودية.

وعمل محمد علي على تصريف حاصلات البلاد بنفسه، فاحتكر الحاصلات والمصنوعات[1]، حيث كان يشتري حاصلات الفلاح بالأسعار التي يراها ويقوم ببيعها للتجار الأجانب التي تدخل الأرباح إلى الدولة[2]، وقد ساعده على تحقيق ذلك نجاح سياسته في ضبط الفلاحة والهيمنة على المنشغلين بها احتكار الصناعات الصغيرة وإنشاء الصناعات الكبرى، فأصبح لدى الحكومة في مخازنها كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والصناعية قامت على تصريفها في داخل البلاد وفي خارجها.

وهكذا أخذت الحكومة لأوّل مرّة في مصر الحديثة على عاتقها شؤون التجارة الداخلية، وقد حققّت لها هذه السياسة أرباحا كثيرة، فأصبح بذلك لدى الحكومة فائض من النقد المحلي والأجنبي تستخدمه لتمويل مشروعات التعمير والتوسع العسكري والإنفاق على مختلف مرافق البلاد، كما استخدمت الحكومة سياستها التجارية الجديدة لحماية المصنوعات المحلية، فكان يعفي ما يُصَدر منها إلى الخارج من الرسوم الجمركية تشجيعا للتوسع في التصدير .

كما أنّه جعل أكثر التصدير والاستيراد يجري على طريق الحكومة وحدها، وبذلك تعمل الحكومة على تشجيع التصدير وتقييد الاستيراد، فيتحقق لها ما كانت تصبو إليه وتعمل من أجله وهو حصولها على فائض في الميزان التجاري لصالحها[3].

ولم يجد التجار الأجانب سوى الباشا ووكلائه الذين يبيعونهم منتجات البلاد من المخازن الحكومة وبالسعر الذي يحدده الباشا، في وقت انعدمت فيه مصر الأدوات اللازمة للمعاملات التجارية الكبرى، كالمصارف والتأمين وطرق تحديد الأسعار، كان لابد من

---

[1]– علي عبد المنعم شعيب، التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2005، ص112.

[2]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص 481.

[3]– أحمد عزّت عبد الكريم،، مرجع سابق، ص 253.

مباشرة الباشا شؤون التجارة الخارجية التي يستطيع بواسطتها توجيه الإستيراد نحو حاجاته الأساسية.

وكان القطن أهمّ صادرات مصر، ويليه القمح، وحقق الباشا أرباح طائلة من تجارة القمح مع إنجلترا، ومدّ الباشا نظام الإحتكار إلى الأقطار التي احتلّها في البلاد.

وكانت إيرادات الحكومة في عهد محمد علي تتكون من الضرائب وأهمّها الميرى أو الخراج وهي ضريبة الأرض، وقد سهلّ نظام الإحتكار جبايتها باقتطاع ما يوازي قيمتها من أصل المحصول، وقد بلغت إيرادات محمد علي من الضرائب المتنوعة والإحتكار أكثر من ثلاثة ملايين جنيه أسترليني عام 1837م مقابل 50 ألف جنيه، حين استلم محمد علي الحكم [1].

ولكنّ الحكومة بدأت تفك من قيود الإحتكار قيدا بعد آخر، فأطلقت للفلاحين حرية التصرف في محصولاتهم، وخاصة المحصولات الغذائية وزادت من حقوق الفلاحين في أرضهم، وتراخت قبضتها عليهم في مسائل الزراعة، كما أغلقت الكثير من المصانع الحكومة أبوابها وأعادت الصناعات البسيطة القديمة، فأصابت حظا من الإنتعاش.

وانعكست هذه الخطط على التجارة الخارجية فأطلقت من قيودها وبذلك أصبح التصدير والإستيراد لا يخضعان إلاّ لقانون العرض والطلب، وهذا ما أدّى بالتجار الأجانب إلى استغلال هذه الفرصة، حيث أنشأت لهم وكالات بمصر وأخذوا يجمعون الحاصلات المصرية وخاصة القطن ويصدرونه إلى الخارج، كما قاموا بإغراق السوق المصرية بالمصنوعات الأجنبية.

وأصبحوا مستفيدين من الرسوم الجمركية الضئيلة التي كانت مفروضة على الواردات وهكذا بدأ الأجانب يتوغلون في داخل البلاد، وبدأوا يؤسّون لهم مصالح ثابتة وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر في شكل محلاّت ووكالات تجارية وتقديم القروض

[1]– أحمد طربين، مرجع سابق، ص ص 65، 66.

للفلاحين والدولة وشراء الأراضي والعقارات وشركات للاستصلاح الأراضي الزراعية وبنوك ومصارف مالية[1] .

III- الإصلاحات التعليمية والثقافية:

تولّى محمد علي عرش مصر والعلم فيها في أدنى درجة في أروقة الأزهر وبعض المساجد، وقاعات المكاتب في المراكز والقرى، وكان الأزهر كما يقول *رفاعة الطهطاوي"جثة دانية الثمار، وروضة يانعة الأزهار"، وأن أستاذه العطّار قد فقد ثقته بهذه العلوم، منبهرا بعلوم الفرنسيين، وراح يطلبها لنفسه، ويقرؤها لتلاميذه، وكان يقول" إنّ بلادنا لابدّ أن تتغير أحوالها، ويتجددّ بها المعارف ما ليس فيها"[2].

وهناك من الباحثين من يرى أنّ الحملة الفرنسية أثرت أثرا سيئا في الحركة العلمية لأنّ الفرنسيين عارضوها أو مسوها بأذى، ولكن ما أحدثه قدومهم وخروجهم من الإضطراب الفكري، وعلى كلّ حال فإنّ النصف الأوّل من القرن التاسع عشر انعدم فيه التصنيف المبكر في علوم اللغة والدين.

وهذا ما صرّح به المستشرق الطبيب "برون" من أنّ علماء القاهرة في زمنه منتصف القرن التاسع عشر لا يعرفون حتّى أسماء أمهّات الكتب العربية، وإن كانوا يظنون أنّهم يعرفون كلّ شيء وأنّ ليس فيهم عشرة يستطيعون استخدام معجم لغوي، وليس من شك في أنّ علماء ذلك الزمان ضيّقوا على أنفسهم دائرة المعرفة[3] .

أراد محمد علي أن يصلح التعليم، فاعترضته عدّة عقبات؛ إذ كان الآباء يمتنعون عن إرسال أبنائهم إلى دور العلم، إضافة إلى تكلفه نفقات تعليمهم وإطعامهم وإلباسهم، وكان

---

[1]- أحمد عزّت عبد الكريم، مرجع سابق، ص 254.

*رفاعة الطهطاوي :ولد في طهطا عام 1802 ،تعلم القراءة والكتابة في الصعيد ،تمم علومه بالأزهر في ثماني سنوات تلقى فيه النحو والفقه والتوحيد والمنطق ثم ،اختير لتعليم أحد الأمراء بالاسكندرية .(أنظر:عمر طوسون ،البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهد عباس الأول وسعيد، ب ط ،الإسكندرية ،1934،ص21).

[2]- جمال الدين السيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي،ب ط، دار الفكر العربي، 1951، ص6.

[3]- شفيق غربال، محمد علي الكبير، ب ط ،هنداوي القاهرة، ص61.

يحبّب إليهم العلم والتعليم بإعطائهم الرواتب الشهرية، ومن العجيب أنّه كان يضطر إلى أن يقود التلاميذ إلى المدارس بالسلاسل والأغلال[1] .

بذل محمد علي جهودا كبيرة في إحياء العلوم والآداب في مصر، وذلك بنشر المدارس على اختلاف درجاتها، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، وقد اتّبع في هذا السبيل تلك الفكرة التي اتبعها في إنشاء الجيش والأسطول، واقتبس النظم الأوروبية الحديثة في نشر لواء العلم والعرفان، فأسسّ المدارس الحديثة، وأخذ من الحضارة الأوروبية، ونهض بالأفكار والعلوم في مصر نهضة كبرى كانت أسّاس تقدم مصر العلمي الحديث.

اعتنى محمد علي بنشر التعليم على اختلاف درجاته من عال وثانوي وابتدائي، فاعتنى أوّلا بتأسيس المدارس العالية وإيفاد البعثات ثمّ، وجّه نظره إلى التعليم الابتدائي وقد عمل في بادئ الأمر أن يكون طبقة من المتعلمين تعلما عاليا يستعين بهم في القيام بأعمال الحكومة والعمران في البلاد، ونشر التعليم بين طبقات الشعب.

وقد ساعد على تكوين طبقة تعلّمت تعلّما عاليا قبل إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية، وأنّ الأزهر تكفلّ بإمداد المدارس العالية والبعثات بالشبان المتعلمين الذين حازوا من الثقافة قسطا يؤهلهم لتفهم دروس المدارس العالية في مصر أو في أوربا[2] .

1- المدارس التي أنشأها محمد علي:

أ. مدرسة الطبّ البشري: بدأ محمد علي بإنشاء جيشه الجديد بعد سنة 1815م، وكان من الضروري إقتداء بالجيوش الأوربية التي ينقل عنها، وأن يلحق عددا من الأطباء بكلّ فرقة من فرق الجيش، وأن ينشئ لهذه الفرق المستشفيات الثابتة والمتنقلة.

واستعان محمد على بطائفة من أدعياء الطبّ والحلاقين لعدم وجود غيرهم، وفي سنة 1825م استدعى محمد علي الدكتور "كلوت بك".، ليكون طبيبا رئيسا لجراحى الجيش المصري، وطلب منه إنشاء مدرسة الطبّ لتعليم أبناء البلد.

---

[1]- علي عبد المنعم شعيب، مرجع سابق، ص 117.

[2]- الرافعي، مصدر سابق، ص397.

ب/ **مدرسة الطبّ البيطري:** بدأت في رشيد سنة 1828م ثمّ، نقلت إلى أبي زعبل لتلحق بمدرسة الطبّ البشري سنة 1831م، وبدأت في هذه السنة تُدرس فيها اللغة الفرنسية وكان يدرسها مدرس خاص لجميع تلاميذ المدرسة ثمّ، اقتصر تدريسها على نفر منهم فقط في سنة 1836م، وكان مدير المدرسة طبيب فرنسي اسمه السيد "هامون"، أمّا المدرسون فهم مدرسو مدرسة الطبّ البشري إضافة إلى خمسة من الأساتذة والمدرسين ومعيدان، كما عيّن لها مترجمان ومصححان[1] .

ثّم أسسّت مدرسة الألسن والصنائع والزراعة، وكلّها تنتمي إلى "ديوان المدارس" الذي يشرف على المؤسسّات والأجهزة التعليمية والتربوية، ويقوم بوضع المناهج واللوائح والقوانين[2]، كما أنشأ محمد علي المدارس التجهيزية (الثانوية) الحديثة، منها مدرسة بأبي زعبل ثمّ، نقلت إلى الأزبكية والمدرسة التجهيزية بالإسكندرية، كما أنشأ عددا كبيرا من المدارس الابتدائية في مختلف أنحاء القطر المصري، بلغ عددها 9000 تلميذ[3]، وباتساع نطاق التعليم والمدارس، أنشأ محمد علي إدارة خاصة لها سميت ديوان المدارس سنة 1837م، وكان موجودا من قبل باسم مجلس شورى المدارس وكان التعليم في المدارس كافة عالية وتجهيزية وابتدائية مجانية، كانت الحكومة تنفق على التلاميذ من مسكن وغذاء وملبس، وقد استعان محمد علي بالخبرة الفرنسية في مجال التدريس وتنظيم المدارس[4].

ب- البعثات العلمية:

أنشأ محمد علي المدارس في مصر على مثال المدارس في أوربا، وجلب لها الأساتذة من هناك، لكنّه بعد ذلك أحسّ بأنّ كلّ هذا لا يفي بالغرض، وأنّ حاجة البلاد إلى الأجانب من مدرسين وغيرهم لا تزال حيث كانت وهو لا يريد أن تحتاج بلاده إلى شيء ما من

---

[1]-جمال الدين السيال ، مرجع سابق، ص 22.

[2]-سيار الجميل، مرجع سابق، ص348.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ب ط، دار المريخ، الرياض، 1993، ص 21.

[4]-محمد مورو، كفاح شعب مصر، عصر محمّد علي، ج1، ط1، مكتبة ومطبعة الغد، 2007، ص92.

الخارج، فاتّجهت فكرته إلى إرسال مجموعة من الشبان الذين أهلتهم معاهد العلم بمصر إلى أوربا ليتمموا دراستهم بها، ويختصوا في العلوم التي ليس فيها من المصريين أخصائيون، وبذلك يتخلص من الاحتياج إلى الأجنبي، ويضمن الاستقلال العلمي لبلاده التي كان يعمل لاستقلالها[1].

كان الغرض الأوّل الذي دفع محمد علي إلى إرسال البعثات المختلفة إلى أوربا أنّ يكون لمصر جيلا من الأساتذة والعلماء تلّقوا العلم الأوربي في أوربا وبلغات أوربا ليحلّوا محلّ الأساتذة والأطبّاء والمهندسين والضباط والصناع من الأجانب، وقد نجح محمد علي في تحقيق غرضه هذا إلى حدّ كبير.

أمّا غرضه الثاني هو أن يكون أعضاء هذه البعثات أداة صالحة لنقل علوم الغرب وفنونه، وترجمتها إلى اللغة العربية [2].

فأخذ يرسل التلاميذ إلى مختلف الدول الأوربية، ولكنّ ميله كان أكثر إلى فرنسا؛ لذلك فكر في الشخص الذي يعهد إليه ببعوثه العلمية السيد"جومار"، فكان رئيس البعثات المصرية بفرنسا وغيرها، وكان من نوابغ الفرنسيين وأكبر مهندسيهم، حضر مع بونابرت إلى مصر في حملته عليها ضمن علماء الحملة، واشترك في تأليف كتاب وصف مصر[3].

البعثة الأولى إلى إيطاليا:

أوّل بلاد بعث إليها محمد علي بعوثا علمية هي إيطاليا سنة 1813م وكان التلاميذ يتلّقون دروس الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة وغيرها ة[4].

ومن أفراد هذه البعثة "نقولا مسابكي أفندي" الذي أرسل إلى روما وميلانو سنة 1816م، ليتعلّم فنّ الطباعة وما إليها من سبك الحروف وصنع قوالبها- فأقام هنالك أربع

---

[1]- عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمّد علي، ص6.

[2]- جمال الدين السيال،مرجع سابق، ص 26.

[3]- عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي، ص7-10 .

[4]- عمر طوسون ،البعثات العلمية ،ص 10.

[2]-الرافعي، مصدر سابق، ص 408.

سنوات ثمّ، عاد إلى مصر فتولّى إدارة مطبعة بولاق سنة 1821م وبقي مديرا لها إلى أن توفي سنة 1831م ثمّ، اتّجه نظر الباشا إلى فرنسا فأرسل إليها طائفة من الطلبة[2].

البعثة الثانية إلى فرنسا:

تحوَل نظر محمد علي من إيطاليا إلى فرنسا، فأرسل إليها طائفة من التلاميذ سنة 1818م من بينهم: "عثمان نور الدين أفندي" الذي أرسل سنة 1819م لاتّفاق الفنون الحربية والبحرية ثمّ، عاد إلى مصر سنة 1820م، وترقى في مناصبها إلى رتبة *سر عسكر ورئيس للعمارة البحرية سنة 1827م بدلا من "محرم بك" زوج بنت محمد علي[3].

البعثات الكبرى:

أرسل محمد علي أوّل بعثه من البعثات الكبرى سنة 1826م، وهي مؤلّفة من أربعين تلميذا، ولحق بهم أربعة تلاميذ آخرون، فصار عددهم سنة 1828م أربعة وأربعين طالبا.

وفي سنة 1844م أوفد بعثة كبرى من الطلبة لتلّقي العلوم والفنون الحربية مؤلّفة من سبعين تلميذا اختارهم القائد "سليمان باشا" الفرنساوي من بين تلاميذ المدارس المصرية ثمّ، لحق بهم غيرهم، وكان من بينهم أربعة من الأمراء منهم، اثنان من أبناء محمد علي، واثنان من أبناء إبراهيم، ولهذه البعثة الأخيرة أنشئت المدرسة المصرية التي تولّى إدارتها "اسطفان بك".

وقد أرسل بعثة صغيرة إلى فرنسا سنة 1847م من طلبة الأزهر لتلّقى علم الحقوق فتعلّم هؤلاء جميعا بإرشاد وتوجيه السيد "جومار" وتحت رقابته، وأرسل غير هؤلاء بعض التلاميذ إلى إنجلترا والنمسا[1].

كان لهذه البعثات فضل كبير في تنوير الأذهان من خلال تدريسهم ونشاطهم في التأليف والترجمة والصحافة، وقد بلغ عدد الطلاب الذين أرسلتهم الدولة للدراسة في أوروبا

*سر عسكر: القائد الأعلى ووزير الحربية. (أنظر: نينل الكسندر دولينا، مرجع سابق، ص 175).

[3]– عمر طوسون ، البعثات العلمية ،ص ص 11،12.

[1]– الرافعي، مصدر سابق، ص 408.

319 طالبا، وكان من بينهم "رفاعة الطهطاوي" الذي قام بدور كبير في النهضة الثقافية في التأليف والترجمة[1]، فقد كان حريصا على معرفة أصول الحضارة الغربية، وتعلّم اللغة الفرنسية وبرع فيها، عندما كان في باريس نقل عن أمّهات الكتب الأدبية والفنية ما يراه نافعا لبلاده [2].

وكانت البعثة الخامسة عام 1844 هي اكبر بعثة ترسل إلى فرنسا وهي آخر بعثة كبرى، وصل عدد طلابها إلى نحو 83 طالبا وأطلق عليها "بعثة الأنجال" لأنها تضمنت بعض أنجال وأحفاد محمد علي، وتم اختيار أعضائها من نوابغ طلبة المدارس المصرية العالمية، وضمت أيضا بعض المعلمين والموظفين.

وتلا ذلك أربع بعثات أرسلت إحداها إلى النمسا في 1845م، اهتمّت بالكيمياء الصناعية وطبّ العيون، والأخرى سنة 1847م لتعلّم الحقوق والمحاماة في سنة 1847م، وجهت بعثة إلى إنجلترا مؤلّفة من 21 نجار لإتقان بناء السفن، وبعثة أخيرة عام 1847م مكونة من 25 طالبا، ذهب أغلبهم إلى انجلترا وبعضهم إلى فرنسا[3] .

ج. الترجمة في عهد محمد علي باشا:

كانت السيطرة الأولى للترجمة في أوائل عهد محمد علي للغة الإيطالية ثمّ، إلى اللغة الفرنسية، ولهذا الكتب الأولى التي ترجمت، نقلت عن اللغة الإيطالية ثمّ، أصبحت في معظمها عن اللغة الفرنسية، وكانت الترجمة عن هذه اللغات إلى اللغتين التركية والعربية، فترجمت الكتب الحربية إلى اللغة التركية لأنّ معظم طلاب المدارس الحربية في عهدها الأوّل كانوا من أبناء المماليك والأتراك، كما ترجمت بعض الكتب الخاصة في التاريخ والسيّر وشؤون الحكم إلى اللغة التركية استجابة لرغبة محمد علي، ليطّلع عليها ويفيد منها،

---

[1]– عكاشة، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992، ص87.

[2]– نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي 1856م– 1956م، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1985، ص19.

[3]– عصام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 79.

أمّا بقية الكتب في الفنون الأخرى فقد ترجمت إلى اللغة العربية لأنّ تلاميذ المدارس المدينة كان جلّهم من المصريين[1].

كانت الترجمة في رأي الطهطاوي الإدارة الأولى لمعرفة ما وقع في العالم، فكان يشجع تعريب اللفظ الأجنبي ليدخل سياق الحضارة، فقد ترجم القانون المدني الفرنسي ووثيقة حقوق الإنسان وتأملات في عظمة الرومان، كما ترجم الدستور الفرنسي ضمن كتابه "تلخيص الإبريز" [2].

أنشأ محمد علي أيضا في عام 1822م دارا للطباعة في بولاق لأوّل مرّة في تاريخ مصر، والتي بدأت بطبع الكتب باللغات العربية والفارسية والتركية، وصدرت في عهده أوّل جريدة مصرية هي "الوقائع المصرية"، فهي تعدّ أوّل جريدة عربية رسمية تصدر في الوطن العربي[3].

و هكذا حققّت مصر في عهد محمد علي تقدّما بالغا في جميع الميادين، وسبقت غيرها من الأقاليم العربية، ممّا جعلها تتأثر بها شيئا فشيئا، ويتفّق معظم المؤرخين على أنّ محمد علي أوّل حاكم شرقي يفكر في تنفيذ مشروعاته وإصلاحاته بكلّ جدية ونشاط، ويعدّ مؤسسّ مصر الحديثة، لكنّه واجه معارضة قوية في تجسيد خططه على الرغم من الدعم الذي لقيّه من علماء القاهرة.

---

[1]– جمال الدين السيال، مرجع سابق، ص 46.

[2]– علي عبد المنعم شعيب، مرجع سابق، ص123.

[3]– سيار الجميل، مرجع سابق، ص 349.

لقد أدرك محمد علي باشا أهمية استخدام الأساليب الحديثة لتحقيق التقدم والتطور وذلك لنقل البلاد من حياة الجمود والتخلف إلى الحياة العصرية المتطورة فاتجه إلى الإقتباس من الغرب واستعان في ذلك بالخبراء خاصّة الفرنسيين إلاّ أنّ هذه الإصلاحات كانت لها ردود فعل بين مواقف مؤيدة وأخرى رافضة على المستوى الداخلي والخارجي.

I- المواقف المؤيدة :

أ/داخليا:

1/ موقف العلماء:

ساند علماء الأزهر محمد علي باشا اعتقادا منهم، أنّه الشخص الذي اختاروه، وأنّه سيعمل بإرادة الشعب ويحقّق مصالحه وظهر موقف علماء الأزهر حين اتّجهت نيّة السلطان لنقله إلى ولاية سالونيك في اليونان وأصدر السلطان فرمان بذلك، فقد كتب علماء الأزهر وعلى رأسهم "**عمر مكرم**" التماسا للسلطان، يرجون منه إبقاء محمّد علي في ولاية مصر؛ ممّا أدّى إلى تراجع الباب العالي وإصدار فرمان بتولية محمّد علي واليا على مصر، ولم يقف دعم ومساندة رجال الأزهر عند هذا الحدّ، فقد حدث بعد ذلك أن تعرّضت مصر سنة 1807م للحملة الإنجليزية، فدعا عمر مكرم شيخ الأزهر وطلبته إلى المشاركة في قتل الغزاة فقاموا بحفر خندق لحماية القاهرة، وأدّى هذا الموقف إلى إلهاب المشاعر الدينية لدى سكان القاهرة[01].

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل ،الأزهر ودوره السياسي والحضاري في إفريقيا ،الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1988، ص141.

ولولا المساندة الشعبية المصرية لما كان لمحمد علي أن يبق في مصر ، ولكان مصيره كنظرائه في الدولة العثمانية واليًا على أحد الولايات لفترة زمنية قليلة، يُستبعد بعدها كما أنّ الشعب المصري كان السند الحقيقي لمحمّد علي في حربه ضدّ المماليك ، الذين كانوا يتلّقون الدعم من بريطانيا[1].

يعتبر الشيخ "**حسن العطّار**" من المؤيدين لمحمّد علي باشا ، وقد توثقت صلة الشيخ بمحمد علي بعد تولية الولاية ، وأصبح من الركائز التي يعتمد عليها محمد علي في خطواته التجديدية في مصر ، وكان العطّار من دعاة التجديد[2].

لقد كان الشيخ *"**محمد العروسي**" على علاقة وطيدة بمحمد علي منذ توليه حكم مصر وكان أكثر تفهما من غيره لإصلاحات محمد علي الرغم من ثقل وطأتها على المصريين أنذاك ، كما أنّه كلّف خليل الرجبي "بتصنيف كتاب وتلخيص مجموع شريف يتضمّن أخبار حضرة الصدر العلي ذي العزّ والفخر الجلّي سيد وزراء الأقطار :حضرة سيدنا الوزير محمد علي".

كما حدّد الشيخ العروسي الغرض من تأليف الكتاب "مخبرا عن بعض آثاره مظهرا ماله من الهمم ورفعة مناره ، وذلك على طريقة الإجمال؛ لأنّ تفصيل ذلك، يعجز عنه فحول الرجال"[3].

---

[1]– محمد عبد الستار البدري ، المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي ، ط1، دار الشروق،2001، ص53.

[2]– عيسى الحسن ،تاريخ العرب منذ الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ص618.

*محمد لعروسي:هو شمس الدين محمد بن أحمد العروسي نسبة إلى منية عروس من قرى مركز أشمون جريس بالمنوفية، عين للتدريس بالأزهر بعد موت أبيه وأرسله محمد علي مع بعض المشايخ في مارس سنة 1807م للسعي في الصلح بينه وبين أمراء المماليك في الصعيد ، امتنع عن مشيخة الأزهر عقب وفاة الشيخ الشرقاوي.(أنظر : خليل بن أحمد الرجبي، تاريخ الوزير محمد علي باشا ، تح: دانيال كرسيليوس ،ط1،دار الأفاق العربية ،1997،ص56).

[3]– الرجبي ، نفس المصدر ، ص21.

وكان الرجبي من المؤيدين لمحمد علي وإصلاحاته، فيصفه بأنّه "سيد وزراء الأقطار والمشرف على جميع أولي الوقار ، صاحب الهمم الكسروية والأخلاق الجميلة البهية "، وأنّه "المحمود صنعة لدى كلّ إنسان،بادي النتائج ومظهرا المراحم، وهو الصدر الذي جمع البأس والندى وطلع على الأقطار بدر الهدى ".

ويتحدث الرجبي عن كرم محمد علي ووفائه بالوعد ، وأنّ من أخلاقه أنّه يعطي العطاء الكثير لمن صنع في خدمته الشيء التافه القليل ويردّد الرحبي عن حبّ محمد علي لسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإرجاعه الحكم في الأمور جليلها وحقيرها إلى الشرع الشريف.

ويصف الرجبي محمد علي بأنّ من أخلاقه الجليلة التي يتميز بها عن الأمراء والملوك والوزراء عدم محبّته لسفك الدماء ، فإنّه لا يرغب في ذلك أصلا ؛ بل يعفو ويصفح ولا يقع منه ذلك إلاّ لمن كان مستحقّا لذلك المعنى فأشار الرجبي إلى مذبحة القلعة واكتفى بالقول بأنّ ذلك من المراتب المعروفة المشاهدة عن أهل مصر وقطرها التي لا حاجة إلى ذكرها للعلم بها والإحاطة من كلّ الناس بتفاصيلها ولا يظهر الرجبي أي تعاطف مع المماليك ، ويذكر صراحة أنّه" لم ير فيهم صاحب تدبير ولا إنسانا له الناس بإكمال تشير ؛بل كانوا مغفلين ظالمين"[1].

يتحدث الرجبي عن شجاعة محمد علي في التصدّي للإنجليز الذين هزمهم محمد علي وطردهم بقوته المشهورة ، وردهم أذلاء بعد تمكنهم من ثغر رشيد وكيف أنّه عمّهم قتلا وأسرا في *واقعة الحماد.

---

[1]– الرجبي ،مصدر سابق ،ص ص 21،22.

*واقعة الحماد:كانت في 19–21أفريل 1807 بقيادة حسن باشا طاهر وأخوه عابدين وعمر بيك ومحمد بيك دبوس أغلي كتخدا بيك وإسماعيل كاشف الطوبجي وأحمد أغا أمام الانجليز بقيادة جنرال وليام ستيوارت ...(أنظر :الرجبي،مصدر سابق ،ص 23).

ويذكر الرجبي أنّ من الأخلاق التي انفرد بها محمد علي عدم تمكينه أحدا من الظلم للناس في مصر وسائر أقطارها ولا يرضى لأحد من الحكام في مصر ولا في أقاليمها وبلادها وقراها أن يظلم أحدا من التجار ولا من المزارعين ولا من الفلاحين، وإنّه قصد بذلك العمار التّام، وارتاح الخاص والعام ، وبطل ما كان يقع في الزمن السابق من حكام مصر والأمراء المتقدمين الذين أخربوا البلاد وأضّروا بالعباد وارتاحت مصر وأهلها وكثرت الأشياء من كلّ نوع.

كان الرجبي مؤيدا لمحمد علي ، محاولا إظهاره بمظهر الحاكم العادل المستنير الذي تنطبق كلّ أفعاله وأقواله مع الشرع والصالح العام واهتمّ بتسجيل إصلاحات محمد علي والتنبيه على مدى أهمية تلك الإصلاحات ويضيف الرجبي بأنّ محمد علي، أعاد عمران القطر بعد الاضمحلال ، وصنع أشياء جليلة، يعجز عنها كلّ رئيس من أمير ووزير على حدّ قوله .

ويناقش الرجبي تدعيم محمد علي لكثير من المنشآت والأنشطة الدينية وعلى رأسها رعاية للمساجد والأضرحة ومكاتب الأيتام بالإضافة إلى عبارات المديح لعديد من الموضوعات المهمّة التي سجلّها الرجبي منها، بداية نظام الشورى في مصر، حيث عمل محمد علي على إحلال نظام الشورى محلّ البيروقراطية الإدارية، وأن يقوم ذلك على إشراك رجال الحكومة في البحث والرأي[1].

[1] – الرجبي، مصدر سابق ، ص 23.

ب/ خارجيا :

فرنسا: لقد تطورت العلاقة بين مصر وفرنسا تدريجيا من عام 1815م، فبعد أن كان مفروضا على محمد علي التماشي مع السياسة العثمانية الداعية لتهميش علاقة مصر مع فرنسا باعتبارها دولة معتدية إلاّ أنّ مؤتمر فيينا فتح المجال لفرنسا أمام فرص تنمية علاقتها مع مصر، وبالفعل لعبت فرنسا دور الحليف الأوربي لمصر فوصل التعاون بين الطرفين إلى معظم المجالات انطلاقا من الشؤون العسكرية إلى البعثات الثقافية.

وكانت فرنسا الشريك الأوربي لمصر في نهضتها الحديثة ، فاستفاد محمد علي منها كثيرا في بناء وتنظيم جيشه الجديد معتمدا على الخبرات الفرنسية المختلفة ، وأكبر دليل على ذلك الدور الذي قام به "**سليمان باشا**" الفرنساوي الذي يعدّ مؤسّس الجيش المصري[1]وظلّت فرنسا مرتبطة بمصر أدبيا وأدركت من أوّل وهلة أنّ هناك عنصرا جديدا، يعمل لمصلحة المصريين ضدّ الأتراك والمماليك ، ويطمح إلى تنفيذ وتتميم الخطّة والعمل الصالح الذي بدأه بونابرت في الشرق؛ لذلك عملت على مساندته منذ الساعة الأولى[2].

فقد جاهروه بالإعجاب به ومناصرته وقد كان الرجل يحسن الظنّ بهم إلى حدّ كبير وكان إلى آخر لحظاته على أمل الخير فيهم والعون منهم وساهم الفرنسيون في أعمال محمد علي وإسراعهم للعمل معه ومعاونته في مشاريعه ونهضته[3].

ومن جهة أخرى سعى الفرنسيون للاستفادة من حضورهم الثقافي الذي خلّفته حملة نابليون بونابرت وعملوا على تعزيزه عن طريق خبرائهم في بلاط محمد علي والبعثات المصرية العلمية إلى باريس ، كما ساعدهم في ذلك انفتاح محمد علي وإعجابه بالحضارة الفرنسية ،

---

(1)– محمد عبد الستار البدري ، مرجع سابق ، ص62.

(2)– محمد رفعت ، مرجع سابق ، ص72.

(3)– حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص159.

وهذا المسعى الفرنسي لتعزيز العلاقة مع محمد علي ناتج عن ضرورة نجاح مشروعهم في بلاد الشام ؛ إذ كانوا بحاجة ماسّة إلى طرف محلّي قوي يستندون إليه للوصول إلى هذه المنطقة وبالتالي يتمتع بالقدرة على مواجهة الإنجليز[1].

لقد كانت المصالح الفرنسية تقوم على دعم محمد علي؛ ليحقق لها أطماعها المستقبلية في إضعاف الدولة العثمانية، ولذلك أنشأت لمحمد علي أسطولا بحريا متقدّما متطورا وترسانة بحرية في دمياط والقناطر الخيرية لتنظيم عملية الرّي في مصر؛ حيث قال الأستاذ محمد قطب:" واحتضنته احتضانا كاملا؛ لينفذ لها كلّ مخطّطاتها، فأنشأت له جيشا مدربا على أحدث الأساليب، مجهزا بأحدث الأسلحة المتاحة يومئذ بإشراف سليمان باشا الفرنساوي"[2].

لقد اغتنمت فرنسا الفرصة بعد توقيع معاهدة ***أدرنة** وحاولت أن تكسب محمد علي إلى جانبها؛ ليتعاون معها في غزو الجزائر، على أن تصدر له أمرا من الباب العالي بانجاز هذه المهمّة، معللّة بذلك عدم وجود معارضة من السلطان العثماني والدول الأروبية، لكنّ محمد علي كان يدرك تماما أنّ بريطانيا تقاوم كلّ سياسة أو خطّة من شأنها تدعيم النفوذ الفرنسي في الشرق، خاصّة بعد أن عهدت إلى قنصلها في مصر بإشعاره على اعتراضها في تنفيذ هذه الخطّة سواء بترخيص من الباب العالي أو بدونه؛ لذا كان شديد الحرص للعمل في تحقيق أطماعه وطموحاته التوسعية ولو على حساب الدولة العثمانية[3]، وفرنسا كانت تعمل

---

[1]– علي عبد المنعم شعيب،مرجع سابق ، ص135.

[2]– علي محمد محمد الصلابي ،الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط،ط1،دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001، ص347.

*معاهدة أدرنة:عقد صلح بين الدولة العثمانية وروسيا في سبتمبر عام 1829م اعترف فيها السلطان باستقلال اليونان عن الدولة العثمانية.(أنظر :صبري ،مرجع سابق ، ص 64).

[3]– عايض بن خزام الروقي ،حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي ،إشر:محمد عبد اللطيف البحراوي ، جامعة أم القرى ،1985، ص39.

على تشجيع محمد علي لا لأنّها ترى في ذلك انتصارا للحضارة ونشرا للعمران والثقافة بقدر ما كانت ترى في ذلك سبيلا للنكاية بالإنجليز[1].

II- المواقف الرافضة:

أ/داخليا:

1/موقف العلماء:

لقيت إصلاحات محمد علي معارضة كبيرة من رجال الدين، خاصّة لنظام الجيش، وردّد العلماء بأنّ النظام الجديد بدعة، واستشهدوا بالحديث" كلّ مُحدَثة بدعة وكلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالة في النار" وأطلقوا على محمد علي "**باشا النصارى**" وكانت المقاومة السلبية من أهمّ الأخطار التي تهدّد مشروع محمد علي، ومن هؤلاء العلماء الجبرتي الذي وصف عساكر هذا النظام بأنّهم ذوي الملابس المقمطة وأنّهم مثل "عساكر النصارى"[2].

وصف المؤرخ الجبرتي محمد علي بأنّه مخادع وكذّاب، يحلف الأيمان الكاذبة ظالم لا عهد له ولا ذمّة ، يضمر السوء ويستخدم التعسف والجور في نفس الوقت الذي يعدّ فيه بالعدل[3].

كان الجبرتي معاصرا لسياسة الظلم التي مارسها محمد علي على الشعب المصري، الذي امتصّ حقوقه وخيراته ، وفتح للتجار الأوربيين الباب على مصراعيه لدخول إلى مصر والهيمنة على اقتصادها ، ويصف ذلك في قوله :"فتح الباب للنصارى من الأروام والأرمن فترأسوا بذلك وعلت أسافلهم ، كما أنّه كان يحبّ السيطرة والتسلط ولا يأنس لمن يعارضه "[4].

---

[1]- أحمد طربين، مرجع سابق، ص97.

[2] - الرجبي ، مصدر سابق، ص17 .

[3]- علي محمد محمد الصلابي ، مرجع سابق، ص 621.

[4]- عيسى الحسن ،مرجع سابق ، ص621.

ألّف الجبرتي كتاب سمّاه "**عجائب الأثار في التراجم والأخبار**" ، وذكر فيه انتقادات شديدة لمحمد علي إلى حدّ السخرية والتهكم في كثير من الأحيان ، ولا شك أنّ محمد علي قد أحيط علما بما دونه من انتقادات له ولكثير من أعماله ، فحاول استمالة الجبرتي إليه فمنح ابنه خليل وربّما الجبرتي نفسه في أواخر حياته وظيفة ميقاتي الصلاة وهلالي رمضان وشوال في قصر شبرا إلاّ أنّ ذلك لم يغير من حياد الجبرتي ولم يصرفه عن نقد ما رآه من وجهة نظره مستحقّا للنقد[1].

وينتقد الجبرتي الضرائب والمغارم العديدة التي فرضها محمد علي على طوائف الشعب المختلفة خاصّة في الفترة الأولى من حكمه، ويشير إلى أنّ سياسة محمد علي أدّت إلى "غلاء الأسعار في كلّ وخصوصا الأقوات التي لا يستغني عنها الغني والفقير في كلّ وقت ، بسبب الإحداثات والمكوسات التي ترتبّ على كلّ شيء" .

ويذكر الجبرتي كيف سيطر محمد علي على الأراضي الزراعية ، فألغى نظام الالتزام بالنسبة للأراضي الزراعية ، فقد أمر بأخذ حصصّ الالتزام من أيدي النساء ثمّ، أصدر أمرا يتضمّن ضبط جميع الالتزام ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف فيها وكلّف ابنه إبراهيم باشا بمسح وقياس الأراضي بمصر، وتكرّر الأمر عدّة مرات في عهد محمد علي وكانت هذه الخطوات إيذانا بملكية محمد علي المباشرة للأراضي الزراعية والتحكم فيها وتنظيم زراعتها، ويشير الجبرتي بأنّ" إبتداعات محمد علي وإجتهاده في تحصيل الأموال من كلّ وجه وأي طريق"[2].

ويتحدث الجبرتي عن طريقة جمع الفلاحين، وجرّهم مصفدين بالأغلال لتسخيرهم في أعمال الحفر، وتعطيل الزراعة وأحوالهم السيئة، ودفن الموتى منهم في حفر وكيف أنّ بعضهم من

---

[1]– الرجبي ، مصدر سابق ، ص 19.

[2]– الجبرتي ،عجائب الآثار ،ج 4 ،ص 156– 269.

المرضى كانوا يدفنون وهم أحياء وفيهم الروح وأضاف الجبرتي بأنّ أعمال الحفر انتهت سنة 1820م ورجع المفسدون والفلاحون إلى بلادهم بعد ما هلك معظمهم .

ويتحدّث أيضا الجبرتي عن عودة الباشا من رحلة جنوب مصر: وبعد وصول الباشا بثلاثة أيام وصلت طوائف العسكر وعظماؤهم، ومعهم المنهوبات من الأغلال والأغنام والفحم والحطب وأنواع التمر وغير ذلك، حتّى أخشاب الدور وأبوابها وينهب الباشا الغلال ويبيعها للفرنسيين في ميناء الإسكندرية؛ لأنّ من طبعه الحسد والشرّ والتطّلع لما في أيدي الناس، كما يصفه الجبرتي، وسافر الباشا إلى الإسكندرية لبيع الغلال التي جمعها من الغرض التي فرضت عليهم ،ليبيعها للإفرنج، وهو لم يشترها؛ بل أخذها من زراعات الفلاحين ظلما[1].

لم يكن الجبرتي معجبا بمحمد علي؛ إذ كان لا بدّ للحاكم الجديد أن يقوم بعدّة إجراءات حازمة، تقربه من ثبات ملكه وتنهى الفوضى التي كانت تمرّ بها البلاد بعد سنوات من خروج الفرنسيين وهو ما جعله يبتعد عن العدالة في رأي الجبرتي[2].، يذكر الجبرتي أنّه في دولته تمّت المناداة على الربا جهارا في الأسواق من غير احتشام ولا مبالاة، وأنّ ذلك من غرائب الحكام[3].

ويصف الجبرتي صورة ساخرة مؤلمة من ظلم محمد علي وعساكره يأتون بالرجل ويقولون :عليك مال الطين (الأرض)فيقول :و أي شيء الطين؟، فيقولون :"طين فلاحتك من مدة سنين، لم تدفعه" ،فيقول :"لا أعرف ذلك ولا أعرف البلاد ولا رأيتها" ،فيقولون :"هذه نسبة قديمة سرت إلي من عمي أو خالي"،فلا يقبل منه ، ويحبس ويضرب حتّى يدفع مالا

---

[1]– الرجبي ،مصدر سابق ،ص25.

[2]– مصطفى عبد الغني ،الجبرتي والغرب رؤية حضارية مقارنة ، ب ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة 1995، ص154.

[3]– الجبرتي ،عجائب الآثار،ج4 ، ص49–83.

فقط؛ لأنّه ينسب إلى قرية من القرى؛ بل يذكر الجبرتي عن العسكر" أشياء يستحي الإنسان من ذكرها، حتّى خربت القرى وافتقر أهلها" [1].

فالجبرتي ينفر من أنظمة محمد علي ولا يرى الحقّ فيها؛ بل يشكوا منه ويسخط عليه؛ لأنّه شعر بأنّ محمد يريد، أن يحدّ من الحرية التي كان الناس يستمتعون بها [2].

كتب الجبرتي :وكان له أي محمد علي –مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه، العدالة في نظر الجبرتي عدم مسّ الحقوق المكتسبة على ما قامت عليه من غصب وتبديد وإسفاف وعبث؛ لذلك ازداد الجبرتي انعزالا وأن يقف موقف الآسف الحزين نافثا مرارة فؤاده في قلمه [3].

[1]– محمد العبدة ، دروب النهضة وأحاديث في الثقافة وشؤون الأمة ، ط1، دار الأعلام،عمان 2003، ص55.

[2]– حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص152.

[3]– شفيق غربال ، مرجع سابق ، ص40.

2/الفلاحون :

تمكّن محمد علي من تحسين طرق الزراعة ومراقبة الفلاح وتزويده بالنصائح العامّة وإمداده بالآلات إلاّ أنّه لا يجب أن ننسى ما جرّه هذا النظام من المصائب على الفلاح فقد كانت الحكومة تُقَدر المحصول تقديرا قهريا وتشتريه من الفلاح بثمن بخس ثمّ، تبيعه له أحيانا إذا احتاج لشيء منه بثمن مرتفع؛ بل ربّما تعذّر عليه الحصول على قوته، في حين أنّ مخازن الحكومة كانت ممتلئة بأنواع المحاصيل وقد يكون بعضها فسد من استمرار خزنه وتعرّضه للجو ،إضافة إلى ذلك من تقييد لحرية الفلاح في العمل وتعويده الاعتماد على الغير وحرمانه من الانتفاع بثمرة جهده[1].

فرض محمد علي على الفلاحين نظام السُخرة وحرّم عليهم أن يأكلوا شيئا من كدّ أيديهم ، وأبطل التجارة وزاد في أسعار المعايش أضعافا مضاعفة ، وفرض عليهم الضرائب التي لا يطيقون دفعها وجعل كلّ نشاط إقتصادي يؤول إليه [2]،وقد نتج عن هذه السياسة كره الفلاحين الشديد لمحمد علي وأعوانه، وهروبهم من الأراضي الزراعية وترك قراهم فرارا من هذه السياسة الظالمة ، وأعرضوا عن الاشتراك في جيشه فقد بلغ عدد الفلاحين الفارّين في عام 1831م ستة ألاف فلاح[3].

وقد كان التجنيد أشدّ كرها بالنسبة إليهم , فقد كانوا يفضلون إحداث العاهات بهم حتّى لا يدخلوا الجيش، وهذا ما جعل أحد الكتاب المصريين، يصف هذه الفترة أنّ الفلاحات كنّ يتلفن إحدى عيني أولادهنّ باستخدام سمّ الفئران، ولمّا كان الأقباط معفيين من الخدمة العسكرية، فإنّ بعض الشباب من المسلمين كانوا يرسمون وشم الصليب على أيديهم ،

---

[1]– محمد رفعت ، مرجع سابق ، ص 112.

[2]– عيسى الحسن ، مرجع سابق ، ص621.

[3]– زكريا سليمان بيومي ،قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين التحالف الصليبي الماسوني الاستعماري وضرب الاتجاه الإسلامي ،ط1،عالم المعرفة ،جدة ،1991،ص180.

والبعض الأخر من الفلاحين كان يخلعون أسنانهم؛ لأنّهم كانوا يعرفون أنّ الجندي يحتاج أن تكون أسنانه سليمة لنزع فتيل القنابل [1].

فقاموا بمقاومة شديدة ولجئوا إلى الفرار من التجنيد الإجباري وتشويه أجسامهم بأساليب مختلفة مثل، قطع أصابع القدم أو اليد اليمنى أو فقع العين اليمنى[2] ، وظهرت أثار المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ جيشا كاملا، يتألّف من مجندين مشوهين، فقَد كلّ منهم عينه أو أصبعه أو أسنانه الأمامية[3].

ويصف الجبرتي المتألم من طريقة محمد علي كلّ التألّم :"كان الفلاحون مع الملتزمين أذّل من العبد المشترى ،فربّما أنّ العبد يهرب من سيده إذا كلّفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب ، وأمّا الفلاح فلا يمكنه ...وكان من طرائفهم أنّه إذا آن وقت الحصاد، طلب الملتزم أو *قائم قامه الفلاحين ، فمن تخلّف لعذر أحضره الغفير أو المشد وأشبعه سبّا وشتما وضربا ، وهو المسمّى عندهم بالعونة والسخرة ... وهذا ما يلقونه من الإذلال والتحكم من مشايخهم والشاهد والنصراني الصرّاف وهو العمدة والعهدة" [4].

---

[1]– ريمون فلاور ، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر ، تر:سيد أحمد علي الناصري ،ب ط،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة ،2000،ص109.

[2]– الرجبي مصدر سابق،ص52.

[3]– عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي 1516–1922، ب ط،دار النهضة العربية ، بيروت ، ص312.

*قائم قام:لقب شيخ البلد وهو الاستعمال الاصطلاحي ، وتستعمل قائمقام في معناها الأصلي لكل من يقوم مقام أحد ما. (أنظر :الجبرتي ،المختار من تاريخ الجبرتي ، مصدر سابق ،1050).

[4]– شفيق غربال ،مرجع سابق ،ص38.

3/الأهالي:

لم ير المصريون في الحكومات السابقة إلاّ هيئات غاشمة من الظالمين ، ولكثرة ما تواتر عليهم من عهود الظلم وتجَبُر الحاكمين لم يكن الناس يحسنون الظنّ بأيّ حكومة بعد أن تقلّبت عليهم مظالم حكومات الترك والمماليك بضعة قرون.

ولذلك كان من الطبيعي أن ينظر الناس بعين الرضا إلى حكومة محمد علي ونظامه فهم يتوقعون الشرّ في كلّ ما يقدّمه لهم من أعماله حتّى ولو بدا لهم جانب الخير منها، فإن فتح لهم المدارس ودعاهم إلى دخولها حسبوا أنّ ذلك مؤامرة يُراد من ورائها الشرّ بأبنائهم فخافوا ، وإذا أقام مستشفى تخوّفوا من دخولها مخافة أن يكون من ورائها الشرّ ، وإذا حفر ترعة اجتنبوها خشية المغارم، فلم يكن على المصريين لوم في ذلك ، فمن أين لهم أن يحسنوا الظنّ بحكومة محمد علي وقد أراهم كلّ باشا قبله الذلّ، وكيف لهم أن يتفطنوا إلى الخير البعيد الذي يقربهم إليه، بينما لا يجدون في حاضرهم إلاّ شقاء[1].

موقف المصريين من محمد علي كان غريبا، حيث كرهوا أساليبه ، ونفروا من مظاهر الإصلاح والتجديد التي استحدثها، فكان يسعى لخيرهم فيأبوا عليه وينفروا منه، ويحقّق لهم استقلالهم فلا يبالون ويسخطوا عليه ولكنّ الحقيقة أنّ أهل مصر لم يكن بوسعهم أن يقفوا من محمد علي هذا الموقف إلاّ لعدّة أسباب:

أوّلها، أنّهم لم يخلصوا من المظالم إلاّ من فترة قصيرة جدّا ، فكانت قواهم واهنة وعزيمتهم منحلّة[2] فالحوادث المتلاحقة التي تواترت على المصريين في السنوات الأخيرة زادت من ضعفهم ،فكان لا بدّ لهم لهم من فترة الراحة يستجمعون فيها ويستعيدون ما تفرّق من قواتهم ، فلمّا دعاهم محمد علي إلى موافقته والخروج معهم إلى ميادين الحرب والنهوض معه بشؤون الصناعة تخاذلوا عنه ولو أخذهم بالإصلاح على هينة دون أن يثقل عليهم

---

[1]– شوقي عبد الرزاق الجمل ، مرجع سابق ، ص141.

[2]– حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص169.

بحرب ولا أسطول ولا ضرائب ثقيلة لتقطنوا هم إلى الخير الذي يعدّه لهم، بعد أن يعوضوا ما فقدوا في العصور الماضية.

ثانيا، أنّ الناس كانوا يشعرون بشيء من الحرية في ظلّ الأنظمة القديمة فلمّا أراد محمد علي أن يفرض عليهم الأنظمة الحديثة ساءهم ذلك ولم يروا فيه إلاّ عائقا أمام حريتهم وتدخلا في شؤونهم، فأسخطهم ذلك ونفّرهم من هذه الأنظمة.

ثالثا، أنّ أنظمة محمد علي كانت أمرا جديدا، وكلّ جديد غريب، وقد أراد محمد علي أن يأخذ الناس بتغير أساليب حياتهم وشؤون معاشهم فشقّ عليهم التغير، خصوصا وهم لا يفهمون المراد منه، وبالتالي فإنّ تخوُف الناس من أنظمة محمد علي واجتنابهم أساليبه كان موقفا طبيعيا يتفق مع أحوالهم وكان لا بدّ من فترة طويلة حتّى يتبينوا بأنفسهم الخير الذي يُرجى من وراء هذه الأساليب[1].

كما أنّ محمد علي، لم يدخل الأنظمة الأوروبية لمصر كاملة بحسناتها ومساوئها،لكنّه جرّدها من هذه المحاسن في الغالب، فالجندي الفرنسي كانت توفر له كلّ سبل العيش الملائمة لظروف الحياة ، بعكس الفلاح المصري الذي كان يجرّه محمد على من داره إلى الميدان فلم يكن يتمتّع بشيء من ذلك، ولم تكن الجندية محدّدة ؛ بل كان يدخل الجيش دخولا أبديا ؛ لذلك لم ير الناس في هذه الإصلاحات إلاّ وجوه الشرّ وخفيت عنهم وجوه الخير ، فابتعدوا عنها وأنكروها كلّ الإنكار[2] واستعان محمد علي بالأجانب من الأوربيين ،فأوسع لهم في المجاملة وزاد لهم في الامتياز وبذلك عاش المصري غريبا في داره ،غير مطمئن في قراره ، وبذلك عاش المصري ذلاّ[3] .

---

(1) – حسين مؤنس، مرجع سابق، ص170.

(2) – الجمل ،مرجع سابق ،ص 142.

(3)– جمال الدين الأفغاني ، محمد عبده ، العروى الوثقى والثورة التحريرية الكبرى ، تح:صلاح الدين البستاني ، ط3، دار العرب ، القاهرة ،1993، ص13.

4/المماليك:

أثناء اشتغال محمد علي ورجاله في تجهيز للحملة الوهابية، كان المماليك يمنون أنفسهم للقضاء على سلطان محمد على في مصر، وكان محمد علي قد صالح مماليك الألفي وأقطع زعيمهم "شاهين بك " في الجيزة والفيوم وأسكنه قصرا فخما بالجيزة، فجاء المماليك من الصعيد وخيموا بالجيزة وانضمّ شاهين الألفي إلى إبراهيم وحنث في تعهده لمحمد علي، حيث بلغ محمد علي خبر استعدادهم للحرب وهو بالسويس فوصل إلى القاهرة بسرعة خوفا من تربص المماليك به في الطريق ، ونزل إليهم ووابنه طوسون وبعض جنوده، فأخذ محمد علي يستميل إليه بعض أمراء المماليك فانحاز إليه كثيرون ومازال محمد علي وابنه طوسون يستميلان حتّى انحاز إليه أكثرهم وانهزم الباقون وشتتوا في الصعيد[1].

المماليك كانوا يمثلون مشكلة أصعب، فخبرتهم الطويلة عن مصر وأساليبهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم، وسيطرتهم على إيرادات مصر بسبب نظام الالتزام جعلتهم عدوا مخيفا ومتماسكا[2]، ولقيت تدابيره الإدارية وإجراءاته العسكرية التي أراد بها تحسين أوضاع مصر وتقوية مركزه مقاومة من قبل المماليك، إلاّ أنّه تمكّن من كسر شوكتهم بذبح ثلاثمائة (300)من زعمائهم في مارس 1811م ، ومطاردة الباقين حتّى أفناهم[3].

---

[1]– محمد رفعت ، مرجع سابق، ص91.

[2]– عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ص207.

[3]– فرانتس تشنروآخرون ، تاريخ العالم العربي ، ب ط، دار صادر ، بيروت ، ص185.

5/الألبان:

رفض الجند الألبان الانصياع لأوامر محمد علي وعداءهم للناس وانتهاك الحرمات والاستهانة بالأرواح والأموال[1]، بل إنّ منزل محمد علي نفسه بالأزبكية قد تعرّض لإطلاق النار عليه من الأرناؤوط والدّلاة، عند مطالبتهم بإحدى المرات بمرتباتهم، كما أنّ محمد علي نفسه تعرّض لمحاولة اغتيال على يدّ اثنين من هؤلاء الجند، والواقع أنّ محمد علي عمل منذ اليوم الأول لتولية حكم مصر على التخلص منهم، فعمد على إرسالهم في حملاته العديدة ضدّ المماليك ثمّ، استخدمهم في حروبه ضدّ الوهابيين[2].

[1]– فرانتس تشنر وآخرون ، مرجع سابق ، ص185.

[2]– الرجبي ، مصدر سابق ، ص 41.

ب/خارجيا:

1/الدولة العثمانية:

على الرغم من خضوع محمد على باشا للسلطان العثماني، واستعداده لتنفيذ أوامره وتوجيهاته إلاّ أنّه كان مدركا لأهدافه وخططه التوسعية ، وكأنّ علاقة محمد على باشا في تلك الفترة بالسلطان العثماني ليست علاقة الوالي بسلطانه، حيث أنّ السلطان لم يعد يثق بطلبات محمد علي،التي يتغنى بها لتنفيذ مهمّته في الجزيرة العربية، فكان يخاطب والي الشام في ذلك ويطلب منه التحرّي عن أهداف محمد علي في الشام وفي هذا الإطار كانت علاقة السلطان بمحمد علي[1] علاقة يشوبها الحذر.

أدخل محمد علي حركة إصلاح شاملة على حكومته ودولته بشكل عام، تلك الإصلاحات أصبحت ذات أهمية خاصة من حيث أنّها أثارت لدى السلطان *محمود الثاني قدرا كبيرا من الخوف والغيرة، ومن خلال ذلك فإنّ إصلاحات محمد علي ونهضته قد أثارت مخاوف الدولة العثمانية وأصبح السلطان محمود الثاني يخشى أن يتخطّى محمد علي حدوده ويصبح ذلك خطرا عليه[2].

استمرّت العلاقة بين محمد علي والدولة العثمانية على نفس النمط من عدم الثقة المتبادلة وخشية كلّ طرف اتخاذ أي قرار من شأنه التأثير على العلاقة القائمة، وقد فرضت الإصلاحات الداخلية الناجحة في مصر خاصة في المجال العسكري على الدولة العثمانية

---

(1) – أنظر الملحق رقم 03 ص104.

*محمود الثاني :ابن السلطان عبد الحميد الأول ، تولّى العرش سنة 1808 ، بالغا من العمر 24 سنة ، ومدّة سلطته إثنان وثلاثون سنة .(أنظر :إبراهيم بك حليم ، مصدر سابق ،ص206).

(2)– عيسى الحسن ، مرجع سابق ، ص616.

مزيدا من الخطر في تعاملاتها معه[1] فالسلطان لم يكن يريد لمحمد علي أن يتمتّع بما امتلكه من سلطانه على مصر ، ولو أتيحت له الفرصة لقضى عليه وأحلّ محلّه باشا عثمانيا ومحمد علي يعلم ذلك تماما وحقيقة أنّ السلطان انتفع بمصر على وجه أفضل من سالف أيامه ؛ إذ قبيل محمد علي لم يكن أصحاب مصر يرسلون للدولة شيئا إلاّ بالقوة المسلحة ثمّ، إنّ محمد علي أخضع الوهابية وأعاد الخطبة للسلطان ونشر هيبته في العالم الإسلامي ، والحق أنّه لم يلبث السلطان أن حاول القضاء على حقوق محمد علي قبل أزمة الشام ، وأنّ الدولة العثمانية سعت لحدوث هذا الخلاف أو إثارة أعدائه عليه ، وحين غزا محمد علي عكا، أعلن السلطان تأييده لواليها ، وتقدّمت جيوشه لمساعدته وأصبح محمد علي خارجا عن السلطنة، وتحولت الحرب إلى صراع بين محمد علي والسلطان[2].

لقد أخذت الخلافات بين محمد علي والسلطان في التراكم بالتدريج، حيث قام هذا الأخير بتقديم وعد لمحمد علي بتولية كريت وسوريا جزءا لما قدّمه من عون في قمع الانتفاضة في اليونان، ولم يكن يمضي وقت طويل إلاّ وقد قرّرت الحكومة السلطانية معاقبة محمد علي وهو ماعلم به من جواسيس في بلاط السلطان ، واتّخذ محمد علي من هذا الأمر فريضة للقيام بمحاولة مستقلّة للاستيلاء على سوريا ، وفي ديسمبر 1831م استغلّ محمد علي الخلافات بينه وبين عبد الله باشا والي عكا، فوجّه إليه جيشا قوامه 24ألف رجل[3].

لأن محمد علي كان ينتظر في المقابل الولايات الشامية الأربع، ولذلك وقعت الحرب بينهما، وبعد إجتياز سوريا والانتصار في معركة فاصلة في قونية 21ديسمبر 1832م[4]، اندفع

---

(1)– عايض بن خزام الروقي ، مرجع سابق ، ص 36 .

(2)– أحمد طربين،مرجع سابق ،ص 91–94.

(3)– نينل ألكسندر روفينا دولينا ، مرجع سابق، ص29.

(4)– فرانتس تشنر ، مرجع سابق ، ص 188.

إبراهيم باشا بجيشه نحو*"كوتاهية" في غرب *الأناضول .وتمّ الصلح بتوسط الدول الأوربية، ووعد محمد علي بأن تكون له إدارة سورية وأدنة في 6أفريل1833م ،وفي 14من ماي، تمّ الاتفاق في كوتاهية على وقف العمليات العسكرية بين قوات السلطان محمود ومحمد علي ، وفي نفس اليوم بدأ انسحاب القوات المصرية من طوروس .وفي 24ماي غادرت كوتاهية آخر فصيلة مصرية.

قد أظهر محمد علي رغبته في الاستقلال عن الباب العالي، ولمّا حاول متابعة هذه السياسة بمدّ نفوذه إلى العراق وبذلك عادت الحرب بينه وبين الباب العالي ونزلت بالجيش التركي الذي كان بقيادة حافظ باشا ضربة قاسية في معركة "نزاب" في 24جوان 1839م هنا ساد الاتجاه عند الدول الأوربية بزعامة انجلترا إلى الإبقاء على الدولة العثمانية على شواطئ البوسفور وعلى الخليج العربي بدلا من أن تقع في قبضة محمد علي[1].

* الأناضول:هي شبه جزيرة في غرب أسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى ،و لقد شهد الجزء الشمالي الغربي من الأناضول توحد راية العثمانيين تحت لواء عثمان بن أرطغول.(أنظر:يحي محمد نبهان مرجع سابق ، ص 66).

(1)– عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص317.

2/بريطانيا:

كان الإنجليز أشدّ أعداء محمد علي وأكثرهم خطرا وإساءة إليه ، وكانت السياسة البريطانية تخفي أسباب سخطها على محمد علي ونهضته، فلمّا نهض محمد علي بإنشاء المصانع والمعامل استغنى بذلك عن الإنجليز، فسخطوا عليه في تصويرها لمواطنيهم ، وزاد في سخطهم حدّة أنّ محمد علي زاد الضرائب على الصادر والوارد في بلاده ، فبعد أن كان مصدرا للقطن بدفع ضريبة تصدير قدرها 3% أصبح يدفع 12% ، فشعر الإنجليز أنّ الباشا يحرج صدورهم فرفعوا صوتهم بالشكوى والسخط ،وبرّروا موقفهم هذا بدعاوى السلام الدولي والنفور من أساليب الوالي[1].

أنشأ محمد علي في القاهرة والإسكندرية وكثيرا من المدن والأقاليم مصانعا كبيرة لغزل القطن ونسجه الحرير والكتان ومصانع لإنتاج الأسلحة المختلفة من البنادق والمدافع ورصاص ومصانع لطرابيش والجلود والصناعة البحرية، لم ترض انجلترا عن سياسة التصنيع ، وحاول مبعوثها أن يقنع محمد علي بأن يتخلّى عن سياسته الصناعية ، فيقتصر اهتمامه على الأرض والزراعة ، تاركا أمور الصناعة لمن حذق أسرارها ، وهم يدركون بأنّه يبيع ما ينتجه بأرخص ما تنتجه مصانعه [2].

---

[1]– حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص 156.

[2]– أحمد عزت عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 250.

كان الإنجليز أكبر أعداء محمد علي وأشدّهم خطرا عليه وأكثرهم إساءة إليه ، وحاول مؤرخوهم أن يعلّلوا ذلك بالقول بأنّهم كانوا لا يرضون عن طبيعة الرقي الذي استحدثه في مصر ، ويرون فيها ألوانا من الظلم والإرهاق لرعاياه ، وربّما ذهب بعضهم إلى أنّ عداء الإنجليز يرجع إلى تأكدهم من ضعفه وعجزه عن النهوض بإحياء الدور الذي كان يريد أن ينهض به ، وأنّهم كانوا على ثقة من أنّه لم يستطيع الحلول محلّ الدولة العثمانية وإيقاف التيار الروسي .

ولهذا وجدوا أنّ التوازن الدولي يقتضي حماية الدولة العثمانية منه وإيقافه عند حدّه حتّى تظلّ هذه الأخيرة على حالها، كانت إنجلترا تقف أمام محمد علي وتحفز همّتها إلى القضاء عليه واتهامه بأنّه آلة من آلات السياسة الفرنسية وصنيعة من صنائعها ومن ثمّة تخوف الإنجليز من محمد علي وتصوروا الفرنسيين يستترون في أدرانه فصارحوه بالعداء واشتدّوا في ذلك ،ظنّا منهم أنّهم يحيطون بذلك مسعى من مساعي الفرنسيين ويفوتون عليهم غرضا من أغراضهم[1].

أدرك محمد علي أهميّة العلاقة مع بريطانيا، كما أدرك أنّها المفتاح الحقيقي لأيّ نجاح مستقبلي له، فبدونها لن يستطيع تحقيق أيّ حلم له ،كما أنّ محمد علي كان يخشى دائما التدخل العسكري البريطاني في مصر وآثاره المتوقعة على مسار سياسته الداخلية، لذلك كان محمد علي حريصا على أن يتوّخى الحيطة والحذر في تعاملاته مع بريطانيا، إذ أنّها هي الدولة الوحيدة القادرة على التدخل العملي في شؤون مصر في أية لحظة ، وهو ما قد يكلفه ثمنا باهضا.

وكلّ هذه الفرص والمخاوف كانت تفرض على محمد علي سياسة خارجية محسوبة مع بريطانيا، تهدف إلى تقوية أواصر الصداقة معها واستمالتها لتبني محمد علي وحكمه الجديد.

[1]– حسين مؤنس ،مرجع سابق ،ص155.

فكانت أوّل خطوة لهذا الأخير هي إكرام الأسرى البريطانيين الذين وقعوا في أيدي أهل رشيد أثناء حملة فريزر، كما أنّه حاول منذ البداية جذب التأييد البريطاني لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية ملحّا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في تقديم التسهيلات للأسطول البريطاني في حربه ضدّ فرنسا .

بريطانيا رفضت العرض المصري ، والذي اعتبرته وسيلة لإضعاف الدولة العثمانية وتفتيتها، وبالتالي استبعدت التعامل مع مصر أو دعم خطط محمد علي الاستقلالية، وبالرغم من عدم قبول بريطانيا لمبادرة محمد علي إلاّ أنّه حاول دائما كسب ودّ بريطانيا ،فسرعان ما أتاحت له الظروف فتح قنوات تجارية واسعة النطاق معها ،فباع للأسطول البريطاني الحبوب ، وقدّم تسهيلات للأسطول البريطاني المرابط في البحر المتوسط ، لكن هذا لم يكفل تحقيق التحالف مع بريطانيا ،التي رفضت مبادرة الوالي وعدم إبرام اتفاقية تجارية ثنائية.

وأكّد وزير الحربية البريطاني في رسائله إلى القنصل البريطاني :"أنّه طالما استمرّت حالة السلام بين حكومة جلالة الملك والباب العالي ،فإنّ جلالة الملك لا يمكن أن يسمح بالدخول في أي إلتزام تعاقدي يتنافى مع الروح الطيبة التي وجب عليها الالتزام بها تجاه الدولة العثمانية "[1].

فرض محمد علي ضريبة قدرها 10%من قيمة المتاجر المستوردة في الجزيرة العربية فاعترضت إنجلترا على تطبيق نظام الإحتكار[2] ،حيث بدأ عملائها ووكلائها يبذلون جهودهم في كلّ مكان من ديار الشام على مناوءة الإدارة المصرية في محاولة، لا لتقويض

[1]– محمد عبد الستار البدري ، مرجع سابق ، ص63.

[2]– أحمد طربين ، مرجع سابق ، ص65.

أركانها فحسب ؛ بل للقضاء على سلطان محمد علي الاقتصادي القائم على الإحتكارات الحكومية[1] .

و سرعان ما كلّف الورد *بالمرستون وزير خارجية بريطانيا سفير حكومته في الأستانة اللورد بونسنبي لكي يهتمّ بمراجعة الأنظمة الخاصّة بتجارة بريطانيا مع الدولة العثمانية ،ليتوصل في نهاية المطاف وبعد مفاوضات عديدة إلى عقد المعاهدة التجارية المعروفة باتفاقية *بلطة ليمان التي تتكون من 8 بنود أساسية والتي كان لها من الآثار العميقة على نظام الاحتكار في ممتلكات محمد علي باشا، ممّا أدّى في النهاية إلى إلغائه[2].

(1)- أحمد طربين ، مرجع سابق ، ص 98.

*بالمرستون :سياسي إنجليزي ،ولد سنة 1874م ،انتخب في مجلس العموم سنة 1860 وانضم إلى حزب المحافظين . (أنظر: الرجبي ،مصدر سابق ، ص58).

*بلطة ليمان (تم توقيعها سنة 1823 التي منحت الرعايا الانجليز والممالك العثمانية حق شراء المحاصيل الزراعية والصناعية.(أنظر :أحمد طربين ، مرجع سابق، ص ص65،66).

(2)- عايض بن خزام الروقي ، مرجع سابق ، ص 126.

III- التسوية الدولية:

بعد هزيمة الجيش العثماني الساحقة في موقعة* نصيبين ووفاة السلطان محمود الثاني واستسلام قسم كبير من الأسطول العثماني لمحمد علي باشا، زاد من تمسك هذا الأخير بالبقاء في بلاد الشام ، وبذلك توصلت الدولة الأوربية إلى قناعة تامّة، مفادها أنّ عودة الاستقرار والسلام لبلاد الشام مرهون بوضع حدّ لطموحات هذا الوالي المتمرد واتخاذ القرار المناسب لحلّ المسألة المصرية.

فتقدّم سفراء الدول الأوربية الخمسة إنجلترا وروسيا وفرنسا وبروسيا بمذكرة الباب العالي في 27جوان 1839م، قدّمها الكونت *مترنيخ وزير النمسا الأكبر ، وصاحب هذا الإقتراح يطلبون فيها من الباب العالي باسم الدول الخمسة الحليفة بعدم اتخاذ أي قرار بشأن المسألة المصرية دون علم تلك الدول [1]، ومنعوها من عقد أي اتفاق مع محمد علي عملا على زيادة الخلاف بين مصر والدولة العثمانية من أجل تحقيق هدفين :

الأوّل، الإبقاء على الاضمحلال الدولة العثمانية وتفككها والثاني، محاولة التخلص من محمد علي[2].

انقضت عدّة أشهر، كانت حافلة بتبادل الآراء والمقترحات التي يطرحها زعماء الدول الأوربية بغية الوصول إلى حلّ للمسألة المصرية التي تعتبر جزءا هامّا من المسألة الشرقية ،

---

* موقعة نصيبين :وقعت في أفريل 1839 بالقرب من بلدة تدعى نصيبين وهي مشهورة في جميع كتب الإفرنج باسم نزيب.(أنظر :محمد فريد بك ،مصدر سابق ،ص453).

*مترنيخ:سياسي نمساوي ،ولد سنة 1773،وزيرا في سكسونيا 1801،ثم سفيرا في برلين 1803،وفي باريس سنة 1806،وأخيرا تسلم وزارة الخارجية النمساوية.(أنظر عايض بن خزام الروقي ، مرجع سابق ، ص52).

(1)- نمير طه ياسين ،مرجع سابق ،ص 89.

(2)- هدى علي بلال ،الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830-1840 ، مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية ،مج 10،ع4،الموصل ،2011، ص354 .

والتي تعتبر ذات أثار عميقة على مستقبل الدول الأوربية بشكل عام إلاّ أنّ المسألة المصرية كانت مركز اختلاف في وجهة نظر الساسة الأوربيين حينذاك.

فرئيس الوزراء النمساوي مترنيخ كان يحارب الثورات الانفصالية ولا يميل إلى تشجيعها ،بينما كانت فرنسا تظهر الميل والمساعدة لمحمد علي وترّغب في عدم التدّخل الأوربي بين السلطان ومحمد علي إلاّ أنّ المسألة المصرية يمكن إنهاؤها بصورة مباشرة دون تدخل من جانب الدول الأوربية.

أمّا روسيا فكانت تبحث عن فرصة لبسط نفوذها على الدولة العثمانية، في حين أنّ بروسيا كانت ترمي فقط إلى السلم تجنبا لاندلاع الحرب، إلاّ أن وصل البارون برنوف إلى لندن 1839م؛ لنقل موافقة حكومته على إعطاء الحرية المطلقة لبريطانيا لاتخاذ ما تراه مناسبا في حلّ المسألة المصرية ، وتمّ التوافق في وجهات النظر بين بريطانيا وروسيا في الانضمام إلى صفّ بريطانيا وروسيا ، وبالتالي عزل فرنسا عن المسألة المصرية نهائيا[1].

[1]– عايض بن خزام الروقي ،المرجع سابق ، ص 424.

أ-إبرام اتفاقية لندن وشروطها:

تمّ الاتفاق بين بريطانيا وإمبراطورية النمسا وملك روسيا على تقديم المساعدة للسلطان في المحنة التي وقع فيها على إثر سلوك محمد علي باشا العدائي، الذي مسّ سلامة الدولة العثمانية، وعرض عرش الخلافة للخطر وبذلك تمّ توقيع معاهدة لندن يوم 15جويلية 1840م بين تلك الدول سابقة الذكر مع الدولة *العثمانية*، ولقد نصّت هذه المعاهدة على مجموعة من الشروط التي كان لمحمد علي باشا أن يتقيد بها وهي كالتالي:

1/ منح محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، وأن يقبل إجلاء جنوده من شبه جزيرة العرب، وجزيرة كريت،و إقليم أدنة وسائر البلاد العثمانية التي استولى عليها عدا ولاية عكا، وأن يعيد للدولة أسطولها.

2/ وإذا لم يقبل محمد علي بهذا القرار لمدّة عشرة أيام، تُركت له ولاية مصر وحدها، ويمثل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي فيها، وإذا لم يقبل خلال هذه المدّة، في كان السلطان في حرمانه ولاية مصر[1].

3/ تكفل الحلفاء في حال رفض محمد علي باشا لتلك الشروط باللجوء إلى وسائل القوة لتنفيذها، وأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كلّ الوسائل لحمايته.

4/يحقّ لانجلترا بالاتفاق مع نمسا مساعدة بلاد الشام على خلع طاعة محمد علي باشا.

5./يحقّ للسفن الإنجليزية الروسية والنمساوية الدخول إلى مضيق البوسفور.

لحماية استانبول لو تقدمت الجيوش المصرية نحوها [2].

---

[1]- عبد الحميد بدوي ، حروب محمد علي ، مطبعة التوكل ،1999، ص154.

[2]- عبد المنعم الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب العصر الحديث ،ط1، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ،2006، ص265.

6./إذا رفض محمد علي الشروط التي سيعرضها عليه السلطان، فإنّه سيتمّ الاتفاق بين هذا الأخير والدول الأوربية لاتخاذ التدابير الفعّالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال أدوات والمؤن الحربية من البلدان وتنفيذا لذلك، تصدر ملكة بريطانيا وإمبراطورية النمسا الأوامر اللازمة لأسطوليها في البحر المتوسط لمساعدة رعايا [1]السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعته[1].

7/اعتبار مصر جزءا من الدولة العثمانية، تتمتّع باستقلالها الداخلي وتسري فيها قوانين تلك الدولة والمعاهدات التي تبرمها وأن يجري فيها كلّ شيء باسم السلطان .

8/تعدّ قوات مصر البرية والبحرية جزءا من قوات الدولة العثمانية وتحت خدمتها[2].

9/أن يدفع محمد علي عائدات سنوية مقدارها 400ألف جنيه كجزية للباب العالي تتبع في نسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها وأن يضمّ السودان إلى مصر مقابل ضريبة سنوية للدولة[3].

---

[1]– عبد الحميد بدوي ، مرجع سابق ، ص154.

[2]– ناصر الأنصاري ، مرجع سابق ، ص218.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ص22.

2/موقف محمد علي من المعاهدة:

رفض محمد علي معاهدة لندن ،حتّى يحتفظ بالبلدان التي احتلّها، وخاصّة جزيرة العرب والحجاز ، وكان حريصا على احتفاظه بلقب حامي الحرمين [1]، ومن جهة أخرى لم يقبل بهذه التسوية، كذلك السلطان محمود الثاني ليحرز التفوق لجيوشه وعدم تمكنه من صدّ هجمات إبراهيم باشا عن الأستانة إلاّ بمساعدة روسيا وهذا الأمر الذي سعى من خلاله إلى إبرام **هذه** المعاهدة ،حتّى إذا استعدّ لاسترداد ما فقد وأغار على بلاد الشام وجعل مصر ولاية عثمانية .

ولمّا كانت هذه أفكار كلّ فريق منهما، كان لابدّ من اشتعال نار الحرب بينهما ثانية عاجلا أم آجلا ، ولقد كان من أهمّ دواعي استئناف هذه الحرب عصيان أهل الشام على محمد علي باشا ومعاملته إيّاهم بكلّ صرامة لإخضاعهم لسلطانه[2] ، بالإضافة إلى تحريض بريطانيا على هذه الثورة وبذلك وجد محمد علي أنّه لا طاقة له بمحاربة الحلفاء مجتمعين .فالنتيجة، لن تكون لصالحه بعد أن تخلّت فرنسا عنه لإرضاء بقية الحلفاء.

وفي الأخير وافق محمد علي على معاهدة لندن ،التي اتّفقت عليها الدول العظمى وهي تضمن حكومة مصر الوراثية ، وحدّد السلطان العثماني *عبد المجيد الأول فرمان بذلك في وظفر محمد علي بتثبيت عرشه وعرش أسرته .[3]

---

[1]– سهير حلمي ،مرجع سابق ،ص119.

[2]– محمد فريد بك المحامي ،مصدر سابق ،ص452.

*عبد المجيد الأول:ابن السلطان محمود الثاني ،تولى العرش في سن 18 ، ومدة سلطنته إثنان وعشرون سنة ،عندما تولى العرش كانت الحرب قائمة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية .(أنظر :إبراهيم بك حليم ، مصدر سابق ، ص213).

[3]– عبد الحميد بدوي ،مرجع سابق ،ص156.

3/نهاية محمد علي :

بعدما أرغمت الدول الأوربية المتحالفة مع الدولة العثمانية محمد علي باشا على التخلي عن ممتلكاته الأسيوية ، فقد ضمنت له ملك مصر ولذريته من بعده بمقتضى فرمان 13 فيفري 1841م ، فبات هذا الرجل العظيم مطمئنا في شيخوخته على مستقبل أسرته[1] ولكن تقدم محمد علي في السنّ واعتلّت صحّته وأصيب بضعف في قواه العقلية ، ولم يعد في مقدوره الانشغال بأمور الحكم ، وظهرت عليه أعراض هذا الضعف.

ولمّا تأزّم الموقف، عقد ابنه إبراهيم باشا مجلسا خاصّا برئاسته واستقرّ رأي المجلس على أن يتولّى إدارة شؤون الحكومة المصرية بدل محمد علي ، فتولّى الحكم ابتداء من أفريل 1848م، وأبلغ الأمر إلى الباب العالي ، فأرسل إليه في جويلية فرمانا خاصّا بتقليد إبراهيم باشا في حكم مصر ، ولكن المنية عاجلته في 10نوفمبر 1848م ثمّ ،تولّى بعده عباس باشا ابن آخر لمحمد علي ،ومازال هذا الأخير مصابا بمرضه [2].

ووافته المنية بالإسكندرية يوم 2أوت 1849م ونقلت جثته إلى مقرّ العاصمة في القاهرة [3]، وشيعت جنازته باحتفال مهيب ودفن بمسجده بالقلعة وهكذا انتهت حياة ذلك الرجل الكبير بعد أن خلف مجدا لا يبليه الزمان، توفيّ بعد أن أسّس الدولة المصرية وحقّق استقلالها وأتمّ وحدتها وشيّد دعائم نهضتها[4] .

---

[1]– الأيوبي ، مرجع سابق ، ص 134–139.

[2]– الرافعي ، مصدر سابق ، ص ص 573،574.

[3]– الأيوبي ، مرجع سابق ، ص 139.

[4]– الرافعي ،المصدر سابق ، ص 574.

وفي الأخير نستنتج أنّه بالرغم من كلّ ما قام به محمد علي من إنجازات في مختلف الميادين إلاّ أنّه كانت لها بعض المواقف بين مؤيدة وأخرى رافضة واهتمامه أكثر بالجيش لتحقيق طموحاته كان عقبة في طريقه، ممّا جعلها محلّ انتقادات خارجية كانت سببا في تسويته.

وفي الأخير نستنتج أن الحملة الفرنسية التى أتى ضمنها محمّد علي باشا قد أيقضت مصر من سبّاتها العميق ،حيث استطاع هذا الأخير أن يخرج مصر من الفوضى السياسية التي خلفتها الحملة إلى نشر الأمن و الاستقرار .

استطاع محمّد علي أن يكسب ثقة العلماء والمشايخ ليرسّخ أقدامه في مصر؛ لكنّه لم يكن محل الثقة وانقلب عليهم بعدما ساعدوه ونصبوه حاكما عليهم ،واستغلّ كلّ الظروف لصالحه وتخلى عن مختلف العهود وغدر بهم وشتّتهم وعزلهم عن الأمور السياسية .

تمكّن محمد علي من القضاء على مختلف الصعوبات التي واجهته فتخلّص من المماليك والجند الألبان و أرغم الإنجليز على الإنسحاب من الإسكندرية سنة 1807،وبذلك باشر في تنفيذ خطّته الإصلاحية .

آمن محمد علي بفكرة التحديث الشرقي ،فشرع في تنفيذ مشروعه الإصلاحي (عسكريا، إداريا ، اقتصادي ، ثقافيا) بكلّ جد ونشاط، متأثرا بالنمط الأوربي، خاصّة الفرنسي التي رحبت به لتحقيق أغراضها .

أخذت سياسة محمد علي طابعا تجديديا على الرغم ممّا فرضه على شعبه من الضرائب و الأعمال الشاقة إلّا أنّه استطاع أن يغيّر من الجوانب الإنتاجية القديمة ؛ لكي يزحزح المجتمع المصري من أطره السابقة .

قام محمد علي بتنمية الإقتصاد عن طريق وتحديثه وتوسيع نطاقه ،وكونّ جيشا قويا على الأسس الحديثة، جعله ينافس الدول الأوربية ؛ممّا أدّى إلى استعانة الدولة العثمانية به للقضاء على الوهابين والتصدي للعصيان اليوناني ،فعلى الرغم من المساعدات التي قدّمها محمد علي للسلطان العثماني إلّا أنّ إصلاحاته العسكرية أصبحت تثير مخاوف السلطان خاصّة بعد تزايد نفوذه وطموحاته التوسعية .

قضى محمّد علي باشا على رواسب التفكير عند المثقفين والمتعلّمين، الذين اكتسبوا وعيّا جديدا من خلال إرساله البعثات العلمية إلى الدول الأوربية ،كما نجح في بناء مؤسسات تربوية وتعليمية مستبدلا الأساليب القديمة بالمناهج الحديثة .

خاتمة

لقيت السياسة التنموية لمحمد علي باشا معارضة داخلية من قبل العلماء والفلاحين الذين نفروا من مظاهر التجديد والإصلاح التي استحدثها وكانوا يرون فيها نوعا من الظلم و الاستبداد ،ومعارضة خارجية، خاصة من قبل بريطانيا لأنّها تهدّد مصالحها .ومن جهة أخرى هناك من آمن بهذه الإصلاحات ورحبّ بها خاصّة فرنسا .

في ظلّ السياسة التوسعية لمحمد علي باشا القائمة على ضمّ بلاد الشام ،وقفت الدول الأوربية في وجه محمد علي؛ لأنه أصبح يهدّد مصالح تلك الدول ،خاصة بريطانية التي تظاهرت بالمحافظة على الكيان العثماني واتّفقت مع حلفائها لإبقاء مصر خاضعة للدولة العثمانية .

نهاية الصراع بين محمد علي باشا والدولة العثمانية من خلال إبرام معاهدة لندن 1840م، ووضع حدّ لطموحاته وتسويته سنة 1841م ،وبذلك كانت عقبة في طريق محمد علي باشا وسياسته التنموية .

ملحق رقم 01: صورة لمحمد علي باشا.

نقلا عن: ابراهيم حلمي الغوري،اطلس التاريخ الحديث،ط3، دار الشرق العربي، 2009، ص 115.

الملحق رقم 02: حملة فريزر

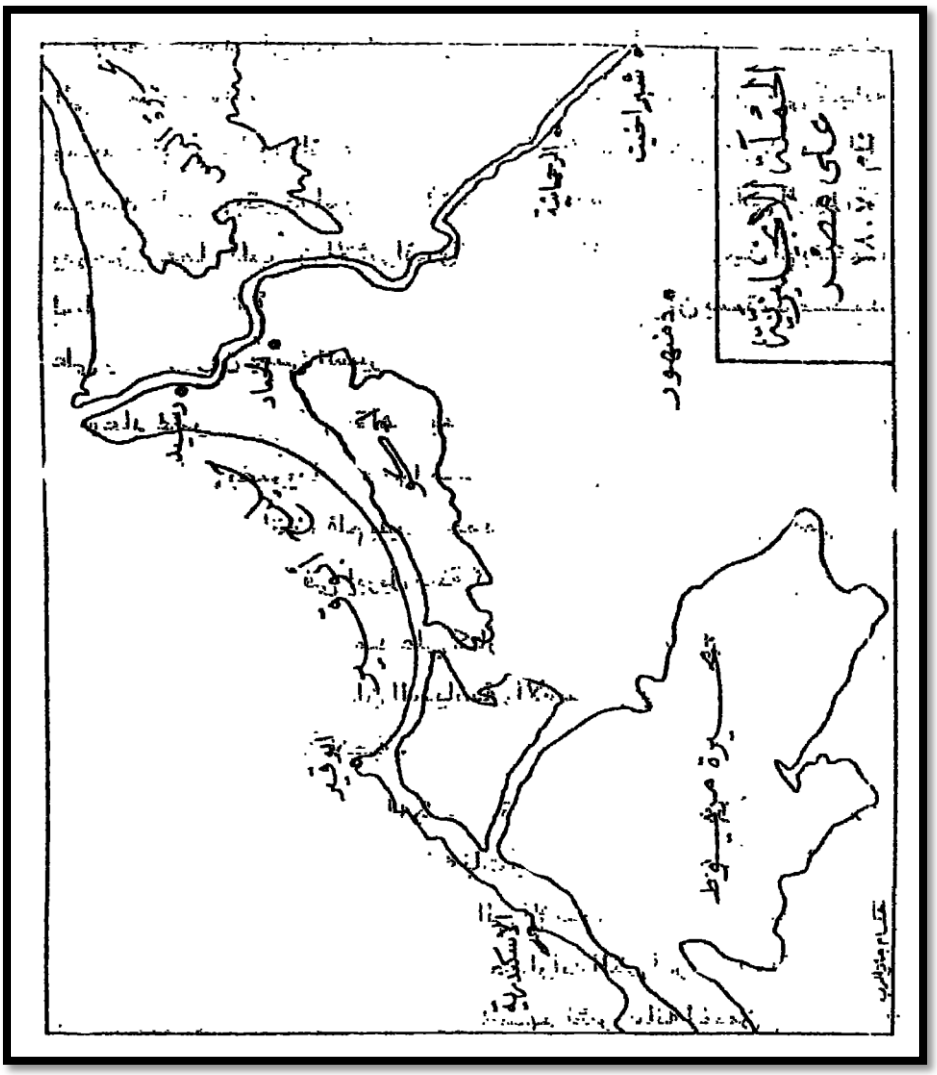

نقلا عن : الجمل، تاريخ مصر والسودان، مرجع سابق، ص 137.

الملحق رقم 03: علاقة محمد علي بالباب العالي.

60- دروفتي إلى الوزير

موجز-علاقة الباشا بالباب العالي

-دسائس الانجليز

القاهرة،في27مارس1811

(سجلت في 3 سبتمبر)

السيد المحترم

سبق أن تشرفت بإحاطة سيادتكم علما بان ضابطا من المفوضية العامةdu commissariat general بالجيش الانجليزي بصقلية قد وصل إلى هنا(بالإسكندرية) مكلفا، كما يقال، بالتفاوض على شراء كميات من المؤن الغذائية. ومنذ وصول هذا الضابط رأيت ضرورة مقابلة محمد علي،الذي اعتقدت أن الواجب يقتضي أن أوجه إليه عتابا شديدا على استمرارية هذه التجارة مع أعدائنا، و التي تتعارض أيضا مع أوامر سيده(السلطان)،و كذا مع التقدير الذي يتعين عليه إبدائها لأغسطس رئيس الإمبراطورية الفرنسية.ولقد كرر على الباشا نفس الحجج التي دائما ما يستخدمها ليدلل بها على الضرورة التي ألزمته لمراعاة جانب أعدائنا، ولينتفع في الوقت نفسه من الحاجة الماسة الانجليز إلى شراء الحبوب من مصر ؛لكي يؤمن لنفسه النقود الضرورية للغاية؛ لكي يجعل الإسكندرية في حالة دفاع؛ وليزيد من قوة جيشه ، وليتم تسليح أسطوله بالبحر الأحمر،وليمول حملته على الوهابين.وقال لي وهو في الواقع أمر حقيقي أن نقص النقود و بؤس سكان الأرياف اضطراه إلى جباية الضرائب العقارية عينا وذلك خلال العام الماضي،وانه مايزال في نفس حالة العام الماضي، وعلى ذلك ليس أمامهم سوى الإفادة من بيع القمح و الذي يتلقى مبيعاته نقدا بما يمكنه من تدعيم مالياته، وبين لي انه في حالة اتفاق معهم على السماح لهم ، في المقال الأول، لاسترداد القمح، ومن ثم فان لايمكن تحوله عن هذا الاتفاق خوفا منهم ،وإذا قام بطرد الضابط القادم من صقلية ،فإنه عندئذ عليه أن ينتظر أن يقوم الانجليز ،بالهجوم على مصر لكي يتزودوا منها بما يكفي تمويل مالطا وأسطولهم ؛واليوم (كما يبدو فإن الوكلاء الانجليز يهددونه) بتعيين أن يكون لديه نفس الخوف من المصير التالي للجيش الذي سيجبر على مغادرة البرتغال ،ويعلن له ضرورة التدخل في البحر المتوسط ،وله كذلك أن يخاف جدا من هجوم(محتمل)على بلاده من قبل أعدائنا ،وهو يعتقد بأن انقطاع العلاقات بين الباب العالي و إنجلترا بات وشيكا جدا ؛و أضاف بأنه إذا كان قد باع المؤن الغذائية للانجليز ،فإنه فرض عليهم شروطا تجعل تلك الميزة تباع لهم بأسعار باهظة ،و أنه إذا قد طالبهم بذخيرة حرب ،ففي الإمكان استعمالها ،ذات يوم ما ،صدهم (وقد تم تفريق سفينة بالإسكندرية بالفعل كانت هاملة ل 6000 قذيفة مدفع)،وأن البيع لهم يتم وفقا لأسعار مرتفعة للغاية ،ثم إنه لكي يبرهن على أن تصرفه في هذه الظروف ليس من قبل قوة أملت عليه التحيز لأعدائنا ، يعرض بأنه على استعداد لأن يبيع للسفن التي تأتي طالبة للميرة لحساب الحكومة الفرنسية بسعر أقل بواقع 25% عما يبيعه للانجليز ، و أنه عمل على إرسال شحنات من موانئ ألمانيا التي يردوها بالحبوب من جزيرة كرفو التي علم أنها كذلك تعاني من حالة قحط .

وبالرغم من ارتفاع مثل تلك القيمة السعرية (الحبوب) التي يراد إبعازها من هذه المسوغات ، و استغلال مثل هذه الظروف الذي يمكنه من الحصول على الأموال ، إلا أنه يبدو من الصعب الغاية على الباشا أن يدرك ، بما يمكن أن يأخذه على نفسه ،أنه إنما ينتهك بشدة أوامر سيده السلطان ، ومع أن الانجليز يبدون شديدين الاهتمام بالحفاظ على السلام مع الباب العالي إلا أنهم يتصرفون في هذا الظرف بقليل جدا من التحفظ والحذر ،بل إنهم لا يهتمون حتى بالحفاظ على المظاهر ؛إذ أنهم يسعون في تحريض ضد محمد علي بالصورة التي تعرضه للحرج بشدة مع الباب العالي، وفي كل هذا أفلا يتعين استنتاج بعض سمات هذه السياسة المتقلبة لحكومة استانبول التي كثيرا ما طرحت على محمد علي في الوقت نفسه فرمانين ،الواحد منهما يؤدي إلى تقويض الآخر ؟ وحتى لو كان ذلك غير موجود ، فإن الباب العالي إزاء تصرفات الوكلاء الانجليز في مصر سيكون لديه برهان واضح على أن حكومته (الإنجليزية)اليوم على استعداد للتضحية بكل الاعتبارات وبكل العلاقات السياسية منها كانت ، في سبيل أدنى مصالحها . وليس ثمة شيء أكثر سخرية في الواقع من أن ترى إعلانا على بوابة القنصلية البريطانية بالإسكندرية يقضي بموجب أوامر سفير استانبول الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر بأنه يوقع على شحنات السفن المحملة بالحبوب إلى مالطا ...الخ، و أن ترى في الوقت نفسه قافلة من السفن تصل من هذه الجزيرة في حراسة السفن الحربية التي تأتي طالبة للحبوب ثم ترى بعد ذلك السيد ماتوس M Mathos الموظف القديم في السفارة يدخل في تفاوض مع الباشا على استخلاص كميات مهمة من المؤن الغذائية. وربما مع تجرد الإنجليز من كل الوسائل التي كان المماليك يزودونهم بها ،حتى ذلك الحين والتي كانت تعمل على استمرار الحرب الأهلية والفوضى في مصر ن فإنهم يبحثون اليوم عما يعرض علاقة الباشا بحكومته للخطر ؛ وذلك بهدف جذبه يوما ما إلى اتخاذ الإجراءات التي تيسر المشروعات التي لا يكفون لإعدادها حول هذا البلد .ولهذا وجدت من الواجب على أنبه الباشا بان يكون على حذر من تلك الدسائس .وأيا كان هذا التشويش فمن الصحيح دوما انه إذا كان محمد علي يستجيب من ناحية لإغراءات أعدائنا ، فإنه من ناحية أخرى يوجه ضربة شديدة التأثير لماليتهم : فهدفه أن يعمل بقدر ما يمكنه على رفع سعر الحبوب التي يتحكم فيها ، والتي وجهت كل جهودى منذ اكتشفت استحالة إقناع الباشا بأن يحرم نفسه من الموارد التي تدرها ليه هذه التجارة .

ويشرفني أن أكون ...الخ

دروفتي

نقلا عن: ادوارد دريو، محمد علي ونابليون(1807-1814) مراسلات قناصل فرنسا في مصر، تر: ناصر أحمد ابراهيم، تق: رؤوف عباس حامد، ص170.

القائمة البيبليوغرافية:

قائمة المصادر والمراجع :

1/قائمة المصادر :

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم (بك حليم)، تاريخ الدولة العثمانية العليّة، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ب ط، مؤسسة المختار، 2004م.
3. الجبرتي (عبد الرحمان)، المختار في تاريخ الجبرتي، اختيار: محمد قنديل البقلي، ط2، دار الشعب، الإسكندرية، 1993م.
4. الجبرتي (عبد الرحمان)، عجائب الأثار في التراجم والأخبار، تحقيق :عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، ج3،ج4، ب ط، دار الكتب المصرية، القاهرة .
5. الجبرتي (عبد الرحمان)، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق :عبد الله الرزاق عبد الرزاق عيسى، ب ط، مطبعة النيل، الجيزة، 1998م.
6. الرافعي (عبد الرحمان)، عصر محمّد علي، ط 5، دار المعارف، القاهرة، 1989م.
7. الرجبي (خليل بن أحمد)، تاريخ الوزير محمد علي باشا، تحقيق :دانيال كريسيليون وآخرون، ب ط، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1997م.
8. كلوت بك، لمحة عامّة عن مصر، ترجمة محمد مسعود، ج2، دار الكتب الخديوية.
9. المحامي (فريد بك محمد)، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق :إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م.
10. مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق: أحمد غسان سبانوا، ب ط، دار قتيبة للطباعة والنشر .

2 /المراجع :

1. الإسكندري (عمر)، سليم (حسن)، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
2. الأفغاني (جمال الدين)، محمد عبده، العروى الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، تحقيق صلاح الدين البستاني، ط 3، دار العرب، القاهرة، 1993م.
3. أنطونيوس (جورج)، يقضة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة:الأسد ناصر الدين، إحسان عباس، ط8، دار العلم، بيروت، 1987م.
4. الأيوبي (إلياس)، محمد علي سيرته وأعماله و أثاره، ب ط، دار الهلال، مصر، 1923 م.
5. البدري (محمد عبد الستار)،المواجهة المصرية الأوربية، في عهد محمد علي، ط1، دار الشروق، 2001م.
6. بدوي(جمال)، محمد علي و أولاده، ب ط، مكتبة الأسرة، 1999م.
7. بدوي(عبد الحميد)، حروب محمد علي، ب ط، مطبعة التوكل، 1999م.
8. بلومي(زكريا سليمان)، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين التحالف الصليبي الماسوني الإستعماري وضرب الاتجاه الإسلامي، ط1، عالم المعرفة، جدة،
9. بيضون (جميل وآخرون)، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991م.
10. ششنر (فرانتس و آخرون)، تاريخ العالم العربي، ب ط، دار صادر، بيروت .
11. الجمل (شوقي عطا لله)، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ب ط، دار الثقافة، 1997م.
12. الجمل (شوقي عطا لله)، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في إفريقيا، ب ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م.
13. الجميل (سيار)، تكوين العرب الحديث، ط1، دار الشروق، فلسطين، 1997م.

14. جوان (أدوار)، مصر في القرن 19، ط1.
15. الحسن (عيسى)، تاريخ العرب منذ الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008م.
16. حلمي (محروس إسماعيل)، تاريخ العرب الحديث إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م.
17. حلمي(سهير)، أسرة محمد علي أعماله وأثاره، ب ط، دار الهلال، مصر، 1923م.
18. الخطيب (إبراهيم ياسين)، محمد عبد الله عودة، تاريخ العرب الحديث، ب ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.
19. دريو(إدوار)، محمد علي ونابليون (1807- 1814) مراسلات قناصل فرنسا، تر : ناصر أحمد إبراهيم، تق : رؤوف عباس حامد، ب ط .، الجمعية المصرية، القاهرة، 1925.
20. الدقن (محمد)، تاريخ مصر الحديث، ب ط، مكتبة وصفي للآلات الكاتبة، 1979م.
21. دولينا (نينل ألكسندر روفنا)، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ترجمة أنور محمد إبراهيم، ب ط، المجلس الأعلى للثقافة، 1999م.
22. رفعت(محمد)، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، ب ط، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934م.
23. رمضان (عبد العظيم)، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ب ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.
24. زكي (عبد الرحمان)، التاريخ لعصر محمد علي الكبير، ب ط، دار المعارف، مصر، 1950م.

25. الزيدي (مفيد)، المبسط في تاريخ العرب الحديث 1516-1916، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان .
26. السروجي(محمد محمود)، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ب ط، الإسكندرية، 1998م.
27. سليمان (عبد العزيز نوار)، تاريخ مصر الإجتماعي، ب ط، دار الفكر العربي، القاهرة .
28. سوادي (هشام هشام)، تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (1516-1922)، ب ط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002م.
29. السيال (جمال الدين)، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، ب ط، دار الفكر العربي، 1951م.
30. شعيب (علي عبد المنعم)، التدخل الأجنبي و أزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2005م.
31. الشلق(أحمد زكريا)، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1506-1916)، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.
32. الشناوي (عبد العزيز)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، ب ط، القاهرة، 1978 .
33. الشناوي (محمد عبد العزيز)،عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، ب ط، المؤسسة المصرية
34. صالح (نجيب)، تاريخ العرب السياسي، ب ط، دار إقرأ، بيروت، 1985م.
35. صبري (محمد)، تاريخ مصر من محمد علي إلى اليوم، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926م.

36. صبري(محمد)، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ب ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

37. الصلابي (علي محمد محمد)، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامي، 2001م.

38. ضيفي (عثمان عبد النعيم)، تاريخ مصر من العصر الفرعوني حتى العصر الحديث، ط1، دار الرشاد القاهرة، 2008م .

39. طربين (أحمد)، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ب ط، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م.

40. طوسون (عمر)، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهد عباس الأول وسعيد، ب ط، الإسكندرية، 1934م.

41. طوسون (عمر)، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري والبري والبحري، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

42. عباس (محمود)، أحمد عبد الرحمان، معالم مصر الحديثة والمعاصرة تاريخ وحضارة، ب ط، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2006م.

43. عبد الغني(مصطفى)، الجبرتي والغرب رؤية حضارية مقارنة، ب ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م.

44. عبد الفتاح (عصام)، أيام محمد علي عبقرية الإدارة وصناعة التاريخ، ب ط، الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة .

45. عبد الكريم (أحمد عزت)، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ب ط، دار النهضة العربية، بيروت.

46. العبدة (محمد)، دروب النهضة و أحاديث في الثقافة في شئون الأمة، ط1، دار الإعلام، عمان، 2003م.

47. عكاشة، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992م.
48. عمر (عبد العزيز عمر)، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، ب ط، دار النهضة العربية بيروت .
49. عمر (عبد العزيز عمر) و آخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ب ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
50. عمر (عبد العزيز عمر)، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1922-1516)، ب ط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002م.
51. غربال (شفيق)، محمد علي الكبير، ب ط، هنداوي القاهرة .
52. غربي (الغالي)، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية .
53. فرغلي (علي تسن)، تاريخ مصر الحديث، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002م.
54. فلاور (ريمون)، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ب ط، ترجمة أحمد علي الناصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.
55. فهمي (خالد)، كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، 2001م.
56. قدورة(زاهية)، تاريخ العرب الحديث، ب ط، دار النهضة العربية.
57. مورو(محمد)، كفاح شعب مصر عصر محمد علي، ج1، ط1، مكتبة ومطبعة الغد، 2007
58. مؤنس(حسين)، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938 م.

59. الهاشمي (عبد المنعم)، موسوعة تاريخ العرب، ب ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2006م .

60. هريدي (صلاح أحمد)، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم عمر عبد العزيز عمر، ب ط، دار المعارف، بيروت، 1985م.

61. هريدي (صلاح أحمد)، تاريخ مصر الحديث، ب ط، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009م.

62. ياسين (نمير طه)، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م.

63. ياغي (إسماعيل أحمد)، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ب ط، دار المريخ، الرياض، 1993م.

64. ياغي(أحمد)، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997م.

65. ياغي(إسماعيل أحمد)، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ب ط، دار المريخ، الرياض .

66. يانج (جورج)، صفحات من تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب أحمد شكري، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

3/الموسوعات والأطالس:

1. حلمي (الغوري إبراهيم)، أطلس التاريخ الحديث، ط 3، دار الشرق العربي، بيروت، 2009 .

2. الزيدي (مفيد)، موسوعة التاريخ الإسلامي، ب ط، دار أسامة، الأردن، 2006م.

3. صبان(سهيل)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، السلسلة الثالثة، رقم 34، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
4. صبان (سهيل)، معجم الألفاظ العربية في الغة التركية، ط1، مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض، 2005 م.
5. نبهان (يحي محمد)، معجم مصطلحات التاريخ، ط 1، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008م .
6. الهاشمي (عبد المنعم)، موسوعة التاريخ الإسلامي، ب ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2006م.

4/المجلات:

1. عباس (رؤوف)، ابراهيم باشا الكبير، مجلة الهلال، ديسمبر، 2004 م.
2. علي (بلال هدى)، الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والوقف الدولي منه 1830-1841، مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، العدد 4، جامعة الوصل، 2011م.

5/الرسائل الجامعية :

1. الروقي (عايض بن خزام)، حروب محمد علي في الشام و أثرها في شبه الجزيرة العربية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف : محمدعبد اللطيف البحراوي، جامعة أم القرى، 1985م.
2. غازي(الزهرة)، غازي (يمينة)، توسع محمد علي في بلاد الشام أهدافه ومظاهره 1831-1841م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، التخصص :ظاهرة إستعمارية في الوطن العربي، إشراف :قلفاط عبد الصمد، جامعة الجيلالي بونعامة، 2015-2016م.

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	09-06
قائمة المختصرات	10
الفصل الأول:نشأة محمد علي ووصوله إلى السلطة	12- 36
نشأته ووصوله إلى الحكم	12
الصعوبات التي واجهته	21- 36
الفصل الثاني :إصلاحات محمد علي الداخلية	37 -66
الإصلاحات الإدارية والعسكرية	38 - 48
الإصلاحات الاقتصادية	49 - 61
الإصلاحات التعليمية والثقافية	62 - 66
الفصل الثالث: ردود الفعل حول إصلاحات محمد علي	68 -97
المواقف المؤيدة	68
داخليا	70
خارجيا	73
المواقف الرافضة	74
داخليا	74- 83
خارجيا	84- 90

التسوية الدولية	92 -91
إبرام اتفاقية لندن	94 -93
موقف محمد علي من المعاهدة	95
نهاية محمد علي	97 -96
خاتمة	100 -99
القائمة البيبلوغرافية	110 -102
الملاحق	114 -112
فهرس الموضوعات	118 - 117